العقلية العربية في زمن العولمة

«مشكلات وقضايا»

الدكتورة

مديحه فخري محمود



العقلية العربية
في زمن العولمة: مشكلات وقضايا

العقلية العربية

في زمن العولمة: مشكلات وقضايا

الدكتورة

مديحة فخري محمود محمد

الطبعة الأولى

2016



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (188/ 1/ 2015)

303.4

محمد، مديحة فخري

العقلية العربية في زمن العولمة: مشكلات وقضايا/ مديحة فخري محمد.- عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع.

ر.أ: (188/ 1/ 2015)

الواصفات: /التغيير الاجتماعي// العولمة// المجتمع/

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

2016



المملكة الأردنية الهاشمية

عمان- شارع الملك حسين- مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: 0096264647550

خلوي: 00962795265767

ص. ب: 712773 عمان 11171- الأردن

E-mail: dardjlah@ yahoo.com

www.dardjlah.com

ISBN: 9957-71-485-7

الإهداء

إلى حسام

... زوجي .. رفيق دربي.. صديقي.. كل عالمي...

إلى أبي

من أحمل اسمه بكل فخار..... من علمني العطاء دون انتظار..

كلله الله بتاج الوقار..أسكنه الجنة مع الأبرار...

إلى أمي

الحب ... الحنان...... رمز الحياة...... بلسم الشفاء..

إلى أخوتي

أصحاب القلوب الطاهرة الرقيقة.. والنفوس البريئة..

إلى

فلذات كبدي.. رياحين حياتي.... سر سعادتي .... أولادي

إلى من لم تلدهم أمي

ومعهم سعدت.... ومنهم تعلمت... وفي دروب الحياة سرت...

قائمة المحتويات

الفصل الأول: دور المدرسة في بناء العقلية العربية علي ضوء تحديات العولمة

الفصل الثاني : مفهوم الحوكمة الرشيدة ومتطلبات تطبيقه في الجامعات العربية

الفصل الثالث تصور مقترح لمكافحة الفساد في المدارس علي ضوء مفهوم التسويق الاجتماعي

الفصل الرابع: دور التربية في مواجهة التغريب

الفصل الأول

دور المدرسة في بناء العقلية العربية
على ضوء تحديات العولمة

الفصل الأول
دور المدرسة في بناء العقلية العربية
علي ضوء تحديات العولمة

مقدمة

يعد مفهوم العولمة من المفاهيم المعاصرة التي استطاعت أن تفرض نفسها بقوة على الساحة الدولية سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، كما أصبحت الشغل الشاغل للعديد من المفكرين والباحثين في مختلف المجالات والميادين. وقد تعددت الجوانب التي نظر إليها الباحثون لهذا المفهوم ما بين التركيز علي الجانب الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو السياسي، أو الثقافي. وكما تنوعت الجوانب التي ركز عليها الباحثون في تناولهم لمفهوم العولمة، تنوعت أيضا آراؤهم ما بين التأييد والرفض لها.

والعولمة ليست ظاهرة اقتصادية فقط فهي أكثر من ذلك، فالتغيرات السياسية والتكنولوجية المصاحبة لها جعلت للمفهوم العديد من الأبعاد.

(Fisher stanely, 2008, p. 8)

ويعرفها البنك الدولي بأنها التكامل النامي للاقتصاديات والمجتمعات حول العالم، وهي تشير إلي زيادة التفاعل من خلال الحدود القومية التي تؤثر علي مظاهر عدة من الحياة في الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

(Chinwe Asogwa. 2012. p. 26)

وواضح من التعريف السابق للبنك الدولي- نظرا لطبيعة مهامه- أنه يركز علي الجانب الاقتصادي للعولمة.

وقد عرفت العولمة بأنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدد، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم، والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم.

(الرواشدة، 2008علاء زهير، ص21)

والتعريف السابق يركز علي الجانب التقني والمعلوماتي ودوره في ظهور مفهوم العولمة.

أما التويجري فيعرف العولمة بأنها "في حقيقة أمرها نظام إعلامي واقتصادي جاء نتيجة الثورة الإعلامية التي هزت العالم فكريا وثقافيا، وهي أيضا نتيجة انتقال رؤوس الأموال من مكان إلى آخر والدعوة إلى تكريس العولمة المالية والاقتصادية لتصبح أنماطا استهلاكية تصنع أذواق الناس وتوجهها وتفرض عليهم سلعا معينة دون سواها فتصبح النتيجة عولمة الاستهلاك. ومن أجل تكريس النمط الاستهلاكي لابد من تهيئة الأذواق والعقول. من هنا جاء استخدام وسائل الإعلام للتأثير الثقافي حيث تكتسب العولمة شكلا أيديولوجيا يقوم على نشر ثقافة الاستهلاك وتعميمها".

(التويجري، عبد العزيز عثمان، 1999، ص70)

والتعريف السابق يؤكد علي البعد الإعلامي والتقني والاقتصادي وأثره علي شيوع نمط الاستهلاك نتيجة لذيوع هذا المفهوم.

ويعرفها أحد القواميس بأنها الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي والمالي والتجاري في جميع أنحاء العالم، وكذلك التكامل في مجال الاتصالات.

(Business dictionary, 2014, p. 1)

والتعريف السابق يتفق مع تعريف التويجري، من حيث التركيز علي الجانب الاقتصادي والتقني للعولمة.

كما تعرف بأنها عملية كبرى تسعى جاهدة إلى أمركة العالم؛ أي نشر معالم الثقافة الأمريكية لتطغى وتهيمن على الثقافات المحلية للمجتمعات المستهدفة.

(جواد، ليث عبد الحسن، 1999، ص46)

ونظرا لما تحمله العولمة من جوانب بعضها سلبي وبعضها إيجابي، وذلك باختلاف الدول فإن البعض نتيجة لذلك يري أن العولمة تفرض وجود خاسر وفائز بين البلدان ويتوقف ذلك علي قدرتها علي مواجهة تلك التحديات التي تفرضها.

(Mark, Mojmir, 2010, p. 8)

مهما اختلفت الرؤي وتعددت تجاه العولمة، فإن الأمر الذي لا جدال فيه ولا اختلاف أنها أصبحت أمرا واقعا، وأنها فرضت العديد من التحديات؛ خاصة بفعل الفضاء المفتوح وزوال الحواجز والحدود الثقافية، وبداية تشكل نظام اجتماعي عالمي يحدد معالم القيم واتجاهاتها. وكذلك ما تحمله من سوق مفتوح يعتمد على المنافسة والربحية، والقدرة على التكيف السريع في مجال المعرفة والتقدم التكنولوجي. وهو ما يضع علي التربية بجميع مؤسساتها الكثير من التحديات.

وهذا المفهوم الذي طرح وفرض نفسه بقوة علي العالم بأسره، يجعل من مسألة بناء أو إعادة بناء العقل العربية امرا في غاية الأهمية؛ خاصة بعد الانتقادات العديدة التي وجهت كثيرا للعقلية العربية. وقد وصل الأمر في هذه الانتقادات التي وجهت إلي بنية العقل العربي أن وسم هذا العقل بالتخلف، وهو ما أشارت إليه بعض الأدبيات والدراسات.

(يونس، محمد محمد، 2004، ص49)

فقد أوضحت دراسة أخري أجراها علي وطفة عام 2001- علي عينة في الكويت موزعة بين طلاب جامعة، وموظفين، ومعلمين- بهدف تحليل ظاهرة التفكير الخرافي وأبعاده في المجتمع المعاصر، أن شريحة كبيرة من أفراد العينة تؤمن بالسحر والخرافات والشعوذة، وأن الاعتقاد الخرافي يختلف من مؤشر إلي آخر. وكانت الإناث أكثر إيمانا بالمعتقدات الخرافية من الذكور، كما كانت الظاهرة منتشرة بين المحافظات المدنية ولا سيما حول العاصمة. وهو ما جعل الباحث يؤكد علي ضرورة قيام المجتمع بمختلف طاقاته وفعالياته بوضع استراتيجية كبري ثقافية وإعلامية وتربوية، تمكنه من محاصرة هذه الظاهرة والتأثيرعلي عوامل وجودها؛ من أجل تحرير المجتمع من بقايا الأساطير التي تجثم علي العقل وتعطل عند الإنسان العربي كل إمكانيات الإبداع.

(وطفة، علي أسعد، 2002، ص3)

ويري شوقي جلال أن العقلية العربية تتسم بالشعور بالرضا والاكتفاء، والانكفاء والثقة المطلقة في الرصيد الثقافي الموروث، وهو ما جعل العرب مهمشين عالميا، ولا يعترف بهم العالم إلا أن بلادهم هي بلاد النفط والتاريخ القديم والآثار كما يري أن المحيط العقلي للإنسان العربي علي اختلاف أقطاره

وأوطانه يمثل أزمة لم تحتل بؤرة الوعي لأسباب موضوعية قائمة وموروثة؛ فالعرب يعيشون الحياة التي أقالت عقل الإنسان عن أداء أي دور إيجابي، وعطلت فعاليته الدنيوية، وصرفت جهوده ومخاضه إلي المطلق، وحصرته في النظر الغيبي المجرد، وعطلت الفعل الاجتماعي الإرادي له.

(جلال، شوقي، 2008، ص48)

كما أوضح طارق حجي في كتابه سجون العقل العربي أن هناك ثلاثة سجون تسيطر على عقلية الإنسان العربي، السجن الأول هو التفسير الماضوي المتحجر المناقض لحقائق العلم والتقدم، والسجن الثانى هو الثقافة معدومة الصلة بالعلم والعالم المعاصر والتي نتجت عن التاريخ العربي وجغرافيا الجزيرة العربية السياسية، ثم بعد ذلك وهو الأهم مؤسسات وبرامج تعليمية لا ترسخ قيم التقدم والإنسانية إنما ترسخ كل ما هو مناقض ومضاد لكل القيم، أما السجن الثالث فهو إشكالية فلسفية واقعة بين هذا العقل ومفهوم المعاصرة والتقدم تجعله رافضاً لها، بل ويراها كغزو ثقافي لقلعته الفكرية وموروثها الحضاري والثقافي.

(حجي، طارق، 2009، ص5)

كل هذه الانتقادات الموجهة للعقل العربي هي ما جعلت نبيل علي في دراسته يتساءل هل ما زال العرب يصنعون مستقبلهم؟ هل المستقبل في حاجة إليهم، والعالم يبدو وكأنه علي وشك أن ينفض يديه من كل ما هو عربي خاصة بعد قرب نضوب مواردهم.

(علي، نبيل، 2009، ص26)

وتلك الانتقادات الموجهة للعقلية العربية- علي ضوء ما تفرضه العولمة

من تحديات- تتطلب البدء بإصلاح التعليم. لذا فقد أكدت إحدي الدراسات أنه لابد من مراجعة التربية العربية لفلسفتها وأهدافها حتى تكون مؤهلة لمواجهة تحديات عصر العولمة في إطار الخصوصية الثقافية والتوجهات المستقبلية.

(الخميسي، السيد سلامة، 2004، ص62)

إن صناعة المستقبل لا تتأتي إلا في ظل إصلاح المجتمع، هذا الإصلاح الذي لابد فيه من إصلاح التعليم بجميع مؤسساته- وفي مقدمتها المدرسة- وإصلاح التعليم لن يتأتي إلا بإصلاح العقول؛ فالعقل هو المعادلة الأصعب في بناء كل صناعة حضارية. لذا فإن المدرسة باعتبارها من أهم المؤسسات التربوية مطالبة بالقيام بدور أكثر فاعلية في تكوين وبناء العقلية العربية القادرة علي المواجهة والتعامل مع تحديات العصر وفي مقدمتها العولمة.

من خلال العناصر التالية:

1- مفهوم العولمة.

2- أهم تحديات العولمة وانعكاسها علي التربية.

3- أهم ملامح العقلية العربية.

4- الدور الذي يمكن أن تقوم به المدرسة العربية في بناء العقلية العربية لمواجهة تحديات العولمة.

وفيما يلي عرض مفصل لجميع ما سبق

أولا : في مفهوم العولمة

تعددت مفاهيم العولمة واختلفت باختلاف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. إلخ، التي تناولت هذه الظاهرة كل حسب مرجعيته وفهمه لها.

لذلك توجد صعوبة في الإجماع علي مفهوم دقيق لهذه الظاهرة يتمتع بقبول كبير بين الباحثين والمفكرين.

لذا فإن أهم التساؤلات المثارة بين أوساط المفكرين والباحثين -في تناولهم لهذا المفهوم- كانت حول إشكالية تحديد مفهوم العولمة، وهل هي دعوة إلى إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب لكي تنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة والتجزؤ إلى حالة الاقتراب والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة الوفاق والتجانس؟ أم أن العولمة نتاج لمتغيرات متلاحقة تشكلت بانتهاء الحرب الباردة؛ حيث أصبحت السيطرة والسيادة للشركات متعددة الجنسيات على حساب الثقافة والدولة الوطنية، وحيث أصبح العالم سوقًا واحدة يستقطب الشرائح القادرة على الاستهلاك.

هذه التساؤلات جعلت هناك رؤي مختلفة للباحثين تجاه هذا المفهوم، ليس وفقا للمجال الذي تم تناول المفهوم من خلاله فحسب، بل اختلفت رؤاهم أيضا في نظرتهم إليه ما بين مؤيد ومعارض لها، حيث نظر إليها البعض علي أنها أداة لسيطرة الدول الغنية علي الدول الفقيرة، بينما نظر إليها آخرون علي أنها ظاهرة طبيعية ناجمة عن التقدم العلمي والتقني المتسارع.

ومن التعريفات التي تمثل وجهة النظر الأولي ما ذكره حسن حنفي من أن العولمة تعتبر فصلا في الصراع والتنافس بين الثقافات والأمم، وتوظف وسائل الإعلام المتكررة للتحكم والسيطرة علي مقدرات الشعوب الفقيرة.

(حنفي، حسن، 1999، ص125)

كما يصورها أيضا علي أنها صراع تاريخي بين المركز والأطراف، وبين

الدول الغنية والدول الفقيرة، وبين الشمال والجنوب، وبين الاستعمار والتحرير، وبين الهيمنة والاستغلال.

(حنفي، حسن، 1999، ص33)

وهو ما يتفق مع رأي مالكوم Malcom الذي يري أن العولمة تمثل حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز بقياداتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.

(Malcom Western Globalization, 2008, p. 62)

وتتفاوت النظرة إلى العولمة لتصل إلى ذروة الشك عندما توصف بأنها "صورة معاصرة لعملية التمدد الجغرافي السياسي والاقتصادي الذي مارسته الدول الأوروبية منذ القرن الخامس عشر الميلادي. وهي الاستعمار بثوب جديد".

(البازعي، سعد، 1999، ص24)

أما الجابري فيري أن العولمة تعني في معناها اللغوي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم، وأن العولمة المقصودة اليوم هنا نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد. والعولمة وهي نظام عالمي أو يراد لها أن تكون كذلك. وتشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال... ألخ. كما تشمل أيضا السياسة والفكر والأيديولوجيا. وينظر إليها علي أنها ظاهرة أيديولوجية تعكس إرادة الهيمنة علي العالم، كما يري أنها ليست مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي، بل أنها أيضا وبالدرجة الأولي دعوة إلي تبني نموذج معين.

إنها تعكس مظهرا أساسيا من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده العصر، بل هي أيضا أيديولوجية تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة علي العالم وأمركته.

(الجابري، محمد عابد، 1998، ص8)

كما يري أن العولمة جاءت مقرونة بثقافة الاستهلاك، وهو يري أن هناك عولمة وهناك عالمية، فالعولمة عنده (Globalization) تعني إرادة الهيمنة، أي هي قمع وإقصاء للخصوصي والذاتي معاً. أما العالمية (Universalism) فهي طموح إلى الارتقاء والارتفاع بالخصوصي إلى مستوى عالمي، فالعولمة احتواء للعالم، والعالمية تفتح على ما هو كوني وعالمي.

(الجابري، محمد عابد، 1998، ص3)

وتعريف الجابري يفهم من خلاله أن العولمة تتضمن؛ حيث تتضمن السيطرة والهيمنة من جانب علي جانب آخر ويري البعض أن العولمة جاءت مقرونة بثقافة الاستهلاك، وهي تعني إرادة الهيمنة، أي هي قمع وإقصاء للخصوصي والذاتي معاً، وهي احتواء للعالم.

(ثابت، أحمد، 2004، ص2)

والتعريف السابق يتفق إلي حد كبير مع تعريف توملينسون Tomlinson، والذي يري أن العولمة تتخذ من الثقافة أداة للرأسمالية في ظل سيطرة دول المركز علي دول الأطراف ومن خلال عدة أساليب تتدرج ما بين الإغراء وضبط الأفكار أو الضبط واستعمال القوة وبسط ثقافة استهلاكية للقيم والأفكار والمعتقدات؛ بحيث تصبح الثقافة الوطنية مزيجا من ثقافة دولية تخدم المعاصرة وثقافة محلية تحافظ علي الأصول والمنافع.

(Tomlinson, John, 2005, p, 95)

وهو ما يتفق مع تعريف صادق الذي يري أنها وجه خفي للهيمنة الإمبريالية على العالم بطريقة مضللة ومخادعة تتزعمها أمريكا، فهي، - انطلاقا من هذا التصور- تعد أبشع صورة للهيمنة الاستعمارية.

(صادق، نداء مطر، 1999، ص60)

كما تعرف بأنها تلك العملية الثقافية المتجاوزة للحدود سواء أكانت حدودا سياسية أم ثقافية أم فكرية تخفي وراءها نوعا من التهميش والهيمنة؛ لتؤدي إلي تراجع مخيف لمفهوم الحرية، وقيمة الإنسان وكرامته، وتفشي مظاهر رفض الآخر وعودة الفاشية والتطرف بشكل شعبي وحكومي.

(حجازي، مجدي أحمد، 2004، ص7)

ومن الملاحظ أن التعريفات السابقة قد نظرت إلي العولمة علي أنها وسيلة للسيطرة والهيمنة، هذه السيطرة وتلك الهيمنة هي بطبيعة الحال من قبل الدول الغنية علي الدول الأكثر فقرا؛ حتي تكون تحت سيطرتها دوما.

ومن خلال استقراء الأدبيات التي تتبني هذا الرؤية فإن العولمة من وجهة نظرهم لم تعد خطرًا يتهدد الاقتصاد والسيادة فحسب، بل أصبحت أداة لمسخ الهوية وإلغاء التمايز الثقافي في ظل الاعتراف بأن ما تطرحه العولمة من أفكار ومنتجات ثقافية تلقى القبول من ملايين البشر، وخصوصًا فئات الشباب الطامحة إلى تغيير واقعها الاجتماعي؛ حيث ترى في النموذج الثقافي العولمي إطاراً للتمرد على قيود المجتمع وأساليبه وطريقاً لمحاكاة مجتمع الغرب؛ حيث تجنح الشعوب المغلوبة إلى تقليد الشعوب المنتصرة والتشبه بها.

وإذا كانت هذه وجهة نظر سائدة بين بعض الباحثين والمفكرين تجاه العولمة فإن هناك آخرين رأوا فيها غير ذلك، وهو ما يمثل وجهة النظر الأخري تجاهها.

ومن التعريفات التي تمثل هذه الرؤية ما ذكره الرواشدة بأنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدد، من دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم، والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم.

(الرواشدة، علاء زهير، 2008، ص30)

والتعريف السابق ركز علي الناحية التقنية والثورة المعلوماتية باعتبارها أحد أهم المظاهر الناجمة عن العولمة. وهو ما يتفق مع تعريف برهان غليون الذي يري أنها دينامية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة، وهي ثمرة التطورات العلمية والتقنية الموضوعية النابعة من منطق التنافس بين الدول والشركات. ومن ناحية أخري ثمرة إرادة النخب والدول الحاكمة في استغلال هذه التطورات لتحقيق أهداف تتعلق بخدمة المصالح الاجتماعية.

(غليون، برهان، 2003، ص30)

ويري تايلور Taylor , أن العولمة أصبحت بمثابة الفكرة الأساسية التي يحاول بها واضعوا النظريات الاجتماعية أن يفهموا ويفسروا كيفية انتقال المجتمع الإنساني إلي الألفية الثالثة وما صاحبها من تغيرات علي المستوي الإنساني والثقافي؛ خاصة فيما يتعلق بالجوانب الفكرية السلوكية.

(Taylor, Stephn, 2008, p. 56)

ويعرفها البنك الدولي بأنها التكامل المتنامي للاقتصادات والمجتمعات حول العالم. وهي ترمي إلي التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم

والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، إضافة إلي تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار السريع للتكنولوجيا في جميع البلدان.

(The challenges of Globalization, 2006, p. 3)

والتعريف السابق يركز علي البعد الاقتصادي للعولمة، وهو ما يتناسب مع طبيعة مهامه.

ويتفق تعريف أبو زعرور مع تعريف البنك الدولي من حيث تركيزه علي البعد الاقتصادي للعولمة؛ حيث يري أنها تمثل بعدًا اقتصاديًا خالصًا يتمثل في حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات بين الدول والمجتمعات مما يؤدي إلى التجانس والترابط في الأشكال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الدولية.

(أبو زعرور، محمد، 2001، ص16)

ويشيع استخدام العولمة كوسيلة لاختزال وصف الانتشار والترابط الإنتاج والاتصالات والتكنولوجيات في جميع انحاء العالم.

(Globalization threat or opportunity,, 2013, p. 3)

ووجهة النظر السابقة للعولمة مغايرة لوجهة النظر الأولي- التي تري أنها وسيلة للهيمنة والسيطرة- حيث تعتبرها ظاهرة طبيعية فرضها التقدم العلمي التكنولوجي وتعتبر ثمرة له. وهي لا تراها وسيلة للسيطرة بل تعتبرها سبيلا للمنافسة. ويمكن اعتبار العولمة وفقا لهذه الوجهة ظاهرة تتداخل فيها الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والسلوكية، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر تجاوز الحدود السياسية للدول. وتحدث فيها تحولات علي مختلف

الصور تؤثر في حياة الإنسان أينما كان، وتساهم في صنع هذه التحولات المنظمات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات.

علي أية حال سواء اتفق الباحثون حول مفهوم العولمة أو اختلفوا فإن الأمر الذي لا يمكن إنكاره أن الاختلاف عليه لا يمنع أنها أصبحت أمرا واقعا لا يمكن تجاهله، لذا فإن السيد يس يري في العولمة أنها واقع تاريخي ومفهوم في آن واحد. وتأسيسا علي ذلك يري أنها 'ليست مجرد مفهوم، وإنما هي عملية تاريخية ونتاج تراكم طويل في إطار النظام الرأسمالي، وهي مفهوم أيضا يستخدم في التحليل العلمي، لكن لو اقتصرالأمر علي الزعم بأنها مجرد مفهوم نستطيع أن نقبله أو نرفضه أو نستبدله فإن هذا يعتبر عدم فهم لهذا الموضوع أصلاً'.

(يس، السيد، 2000، ص20)

ويتجانس وجهة نظر السيد يس إلي حد كبير مع رؤية صادق جلال العظم؛ حيث نظر إلي العولمة بوصفها الحلقة الأعلي من حلقات تطور الرأسمالية، وبأنها إعادة إنتاج النظام الرأسمالي علي صورة عولمة إنتاجية، يقول العظم في هذا الخصوص 'العولمة هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلي نقطة الانتقال من عالمية التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلي دائرة عالمية الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها'.

(العظم، صادق جلال، 2000، ص21)

ومن الملاحظ علي وجهتي النظر السابقتين أنهما نظرا للعولمة علي أنها ظاهرة تاريخية بالدرجة الأولي، وبما أنها ظاهرة تاريخية فلا يمكن لأي مجتمع تجاهلها. ولعله من المهم هنا التأكيد على أنه رغم توفر شبه إجماع علي كون العولمة تحمل في جوهرها بعدًا اقتصاديًا أساسيًا، فإن العامل التكنولوجي كان الأساس في تكوينها وانتشارها؛ حيث أسهم تزاوج تقنية الاتصالات مع أنظمة

الكمبيوتر في انتشار المفهوم، وأصبح الترويج للمنتج الثقافي أو الاقتصادي لا يتطلب سوى أجزاء قليلة من الثانية ليصل إلى بلايين المتلقين متجاوزًا بذلك الحدود الثقافية والجغرافية التي كانت في السابق تشكل حدودًا وقائية أمام اختراقات الخارج.

وتمثل تكنولوجيا الاتصال قمة التطويع الإيديولوجي للآلة حيث تحمل وسائل الاتصال الحديثة أيديولوجيا جديدة تروج لمشاريع فكرية وقيم حديثة وطرائق تفكير ومعيشة مناسبة للتطور الفكري والتاريخي للغرب، الذي يتناقض في قيمه وأولوياته مع الكثير من القيم والأعراف والأطر الفكرية للشعوب والأمم الأخرى.

(محفوظ محمد، 2000، ص67)

وتتناول الأدبيات التي تناولت العولمة موضوعات مرتبطة بها مثل: التوطين وسرعة وقوة الابتكارالتكنولوجي، والنمو المصاحب للخطر، وصعود الشركات المتعددة الجنسيات، والعلاقة بين الأسواق الحرة وعدم الاستقرار والانقسام.

(Mann, Michael, 2013, p. 13)

ومن خلال ما سبق يمكن النظر إلي العولمة من ثلاثة مستويات. المستوي الأول هو العولمة كمنهجية وكأيديولوجية أو إطار نظري مجرد، أما المستوي الثاني هو العولمة كظاهرة تقوم علي مجموعة من الإجراءات والسياسات والممارسات المقصودة، أما المستوي الثالث فهو اعتبار العولمة عملية بمعني مرحلة تاريخية أو مجموعة من التغيرات التي ليست وليدة الساعة ولا يمكن التحكم في مسارها.

وعلي ضوء ما سبق ومن خلال استقراء وجهات النظر والتعريفات حول مفهوم العولمة، يمكن تحديد بعض ملامحها علي النحو التالي:

- العولمة مفهوم ظهر في مجال الاقتصاد وكنتاج للقدرة العلمية والتكنولوجية.
- العولمة مفهوم ظهر في إطار تطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة العلمية والتكنولوجية الثانية وكنتاج للطبيعة التوسعية للإنتاج الرأسمالي.
- العولمة شاملة لها جوانب اقتصادية، وسياسية، وفكرية، وثقافية واجتماعية.... ...الخ.
- العولمة يراها البعض أنها تؤدي إلي زيادة التواصل الثقافي بين الشعوب وإيجاد آمال وأهداف مشتركة تتجاوز المصالح الوطنية، ويراها البعض الآخر أنها دعوة إلى تبني النموذج الأمريكي وتنميط العالم في صورة أحادية البعد.
- العولمة– من وجهة نظر البعض– نظام قائم على عدم الاكتراث بالخصوصيات المحلية.
- العولمة تسعي إلي تجاوز الأفكار والخبرات والنظم والمشكلات من بيئاتها المحلية إلي الحدود السياسية والجغرافية على مستوى العالم.

ثانيا : تحديات العولمة وأثرها علي التربية في العالم العربي

تواجه التربية في العالم العربي العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناجمة عن العولمة، والتي بلا شك تلقي بظلالها علي التربية، ومن ثم تحاول الدراسة الحالية عرض أهم هذه التحديات وبيان أثرها علي التربية.

أ- التحديات الاقتصادية للعولمة علي العالم العربي

وتشمل التحديات الاقتصادية ثلاثة جوانب، هي:

- تدويل الانتاج بالتلازم مع التغيرات في هياكله.
- توسع الاتجاه العالمي في التجارة والخدمات.
- التوسع والتعمق في تدفق راس المال.

(Mark, Mojmir, 2010, p. 5)

وتتبدي الآثار الاقتصادية للعولمة في تنامى وانتشار الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وفى وحدة الأسواق المالية وتعمق المبادلات التجارية، كما تبدو في ظهور ونمو التكتلات الاقتصادية العالمية، ونشاط الشركات والمؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

ويري البعض أن الآثار الناجمة عن التحديات الاقتصادية للعولمة علي العالم العربي تتجلي في ارتباطها بتغييب البعد الوطني كعامل مؤثر نتيجة اختراق الشركات المتعددة الجنسيات لوحدة الدول القومية بما يؤدي إلي تحطيم الذات القومية وإضعاف قدرات الدول علي مواجهة تحديات الغزو الذي تفرضه.

(غربي، محمد، 2009، ص42)

وهذه التجليات الواقعة والمتوقعة في ظل العولمة قد بدأت في تشكيل أنماط الحياة والسلوكيات والمفاهيم والعادات المتأصلة وبدأت تستحدث وتوجد احتياجات جديدة، وتثير لدى الأفراد والجماعات هواجس متنوعة.

(John, Swell, 2004, p. 5)

وما من شك في أن سيولة حركة رؤوس الأموال والتدفقات - غير المسبوقة- للسلع والمواد والخدمات عبر الحدود والأسواق، أدت إلى شيوع قيم

وأنماط استهلاكية جديدة ومتشابهة بين عالم الشمال المتقدم الغنى، وعالم الجنوب المتخلف الفقير، وساعد في هذا الانتشار لأنماط الاستهلاك تلك الآلة الإعلامية والإعلانية التى تنامت قوتها وتعاظمت إمكانياتها في عصر العولمة. وأصبحت الدول ذات الاقتصادات الضعيفة والمنتجات الأقل جودة أمام حالات اختراق اقتصادى واحتكار رأسمالى وهيمنة تجارية تعجز عن مواجهتها وحماية نفسها واستقلاليتها.

وإذا كانت هذه الظاهرة ترتبط ارتباطا وثيقا بأداء النظام الاقتصادي، فإن هذا الأخير قد تأثر بدوره بمجموعة من الأسباب التي اقترنت بمتغيرات العولمة؛ فالثورة العلمية والتقنية المصاحبة كان لها أثر كبير في تقليص حجم العمالة، إضافة إلي اثار الانفتاح علي الأسواق العالمية، وارتباط هذا الوضع بالتخصص وتقسيم العمل. كما انعكست العولمة علي مستوي التشغيل واستخدام قوة العمل في المنطقة العربية عن طريق استخدام التطور التقني، مما قلل من الاعتماد علي الأيدي العاملة بصفة عامة وخاصة الأيدي العاملة ذات المهارة الضعيفة. غير أن الدراسة الحالية مع ذلك تري أن ارتفاع معدلات البطالة لا يمكن إرجاعها فقط إلي العولمة وما تفرضه من تحديات خارجية. وإنما يمكن أن يرجع ذلك إلي اختلالات داخلية تتعلق بعدم قدرة الاقتصاديات الوطنية علي إيجاد فرص العمل اللازمة لاستيعاب الزيادة المطردة في قوة العمل.

أما عن تأثير هذه التحديات السالفة الذكر علي نظام التعليم- والذي لا يعمل بطبيعة الحال بمعزل عن الواقع الاقتصادي القائم- فإنه لا يمكن لأى نظام تعليمى أن يغض الطرف عن التغيرات الاقتصادية المتلاحقة، فقد انتقل مفهوم «الجودة» بمعاييره الصارمة من الاقتصاد إلى التعليم، وأصبحت الحاجة ملحة لتطبيق معايير الجودة على التعليم بمختلف صوره. وقد وجدت النظم التعليمية نفسها مطالبة بإعداد متعلمين للاضطلاع بالمهام التى تتطلبها الاقتصاديات

الجديدة في عصر العولمة والتى كانت تنحصر من قبل في النخبة التقنية والإدارية.

ولعل هذه التحديات تثير العديد من القضايا ومنها الحق في التعليم وتمويله، ونوع التعليم بين مطالب الجودة وقلة الإمكانات، وأهمية التعليم المستمر والتدريب التحويلي، والتعليم وعالم العمل، والجدارة في التعليم، والمؤسسات التعليمية التقليدية والافتراضية.

وعن آثار التحديات الاقتصادية للعولمة وتداعياتها علي المعرفة، فقد أدي ذلك أدي إلي ظهور معرفة جديدة تتضاعف بمعدل يقل تدريجيا، وهو ما يترتب عليه نقصان العمر الافتراضي للمعرفة. وكذلك ارتفاع مستوي معدل التعليم وإحلال مفهوم التعلم مدي الحياة محل التعليم الهيكلي.

ب- التحديات السياسية للعولمة

تعتبر التحديات السياسية من التحديات الهامة التي فرضتها العولمة، كما أنها وثيقة الصلة بالتحولات الاقتصادية، لاسيما مع دخول سياسة اقتصادية جديدة يمكن اعتبارها اللغة التي سيتم وفقا لها فرز الأنظمة السياسية القائمة. ومع زوال التصنيف السياسي السابق الذي يقوم علي منظومة الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية ودول أخري تقع بين الطرفين، أطلقت علي نفسها دول عدم الانحياز؛ يبدو هذا التقسم الان غير قادر علي تفسير التدخلات المتشابكة للعلاقات الدولية والسياسية والاقتصادية القائمة حاليا، ويبدو أن القلق أصبح يساور غالبية النخب السياسية في دول العالم الثالث حول مصير الدولة الوطنية.

وتبدو التداعيات السياسية للعولمة في تراجع الشمولية السياسية وتقلص الديكتاتوريات والسلطوية السياسية والنزوح نحو الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان ومقاومة التمييز وتوسيع دوائر المشاركة وتنامى جماعات المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية، كما تبدو هذه التجليات كذلك في تضخم

القطبية الأحادية، وانفرادها بالسطوة السياسية على العالم (القطبية الأحادية الأمريكية).

(عبد الحي، وليد، ص104)

ومع بزوغ العولمة أيضا بزغت تيارات تحررية إنسانية تم بناؤها وفقا لهذا المفهوم العولمة، فوسائل الاتصالات العالمية وحرية الأسواق الرأسمالية شكلت فرصا لمن يملك القدرة علي المنافسة، وفي هذا الإطار تري الدراسة أن هناك العديد من الأسئلة التي تبدو غاية في الأهمية بالنسبة للعالم العربي وهي: هل يمكن للأنظمة السياسية والدول العربية أن تتصدي بإمكانياتها البشرية والمادية التي تمتلكها لتأثيرات العولمة وأن تتعامل معها؟وما مدي قدرة النظام السياسي العربي علي اكتساب فاعلية الأداء في هذا العصر إذا بقي محتفظا بآلياته القديمة مع غياب كبير للديمقراطية في بعض الأقطار العربية. الأمر الذي جعل الشعوب يحرمون من التمتع بالحرية الشخصية والاجتماعية والفكرية والسياسية والثقافية، وتري الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بتضييق الحريات أو انعدامها وتقدم الدول وتأخرها.

وفي هذا السياق يرجع البعض تخلف العرب وبؤسهم إلي حرمانهم من الحريات؛ خاصة أن الواقع أثبت وجود مبدعين عرب وصلوا إلي مصاف العلماء العالميين عندما نشطوا في بيئات تتميز بالحرية والديمقراطية ويري وليد عبد الحي أن عالم الشمال يبدو مستعدا استعدادا كاملا لمواجهة هذه التحديات، بينما عالم الجنوب يعيش دوامة المناقشات التي ليس من السهولة الخروج منها إلا بانتهاج سبل جديدة كالتنمية المستدامة التي تراعي مصالح الأجيال القادمة. وعليه تعمل العولمة لمصلحة الكبار وبقدر ضئيل يستفيد منها الصغار، الذين ليست لهم القدرة علي استثمارها مما يؤدي إلي استمرار نفس المعادلة القديمة

القائمة علي قدرة الأقوياء علي استغلال الفرص المتاحة، بينما يعاني الضعفاء من عدم القدرة علي اقتناصها.

(غربي، محمد، 2009، ص18)

ومن التداعيات السياسية للعولمة ظهور بعض المفاهيم مثل المجتمع المدنى، والمواطنة العالمية والشفافية، وحقوق الأقليات، ووضع المرأة. وتعتبر المنطقة العربية هي الأوفر حظاً في نصيبها من التوترات السياسية للعولمة، كما كانت أكثر تأثراً بما أفرزته العولمة السياسية من صراعات وتصدعات وخصومات وتكتلات وتحالفات.

وهذه تحديات السياسية وغيرها تطرح على فلسفة التربية العربية العديد من الإشكاليات المتعلقة بها مثل الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى في التعليم، وعلاقة التعليم بالنظام السياسى، ومفهوم التربية للمواطنة، ومبدأ تكافؤ الفرص في التعليم، وعلاقة جماعات المصالح وجماعات الضغط بالقرار التعليمى، وتعليم الأقليات، وأنماط الإدارة التربوية، والحريات المهنية للمعلمين، وديمقراطية التعليم، وصنع السياسة التعليمية، وتشريعات التعليم، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بالتداعيات التي أفرزها هذا المفهوم.

ج- التحديات الاجتماعية للعولمة

تتجه العولمة لصياغة ثقافة عالمية جديدة تتخطى الهويات والثقافات المحلية والوطنية، وتسعى لاختراق وتذويب كل الخصوصيات وتنميط كل الهويات، وإلى فرض ثقافة كونية واحدة تغطى مختلف جوانب النشاط الإنسانى. ولذلك فإن آثار العولمة لا تقتصرعلي تقليص دور الدولة وقدرتها علي حماية السلام الاجتماعى، بل إن تداعياتها وتجلياتها الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية سوف تؤدى إلى تغييرات هيكلية في سوق العمل وفى التركيبة الاجتماعية لقوة

العمل في معظم البلاد، فضلاً عن أنها سوف تزيد الجماعات والمجتمعات المهمشة تهميشاً وإقصاءً.

فالعرب يواجهون العولمة، وكثير من مواطنيهم يعانون من الأمية، في الوقت الذى تكرس فيه العولمة لعصر اقتصاد المعرفة، والذي يتطلب تكوين وإعداد الكوادر البشرية العاملة والمؤهلة للاندماج في هذا المجتمع، كما تحتاج إلى واقع ثقافى نشط يستوعب معطيات هذا القطاع ويفيد من إنجازاته.

وعلى الرغم مما توفره ظاهرة العولمة من إمكانيات ومعطيات إيجابية ولاسيما في تجلياتها الاتصالية والمعلوماتية التى تنتج تفاعلات حيوية بين الأفراد والشعوب والشرائح الاجتماعية المختلفة، فإن هذه الإيجابيات تعكس في الجانب الآخر توترات اجتماعية لا يمكن التقليل من شأنها.

فالجوانب الاتصالية والمعلوماتية للعولمة تعتمد على الفضائيات، وأدوات المعلوماتية كالحواسيب وشبكة المعلومات والهواتف المحمولة... وغيرها... وهذه الأدوات ليس بمقدور الجميع امتلاكها أو توظيفها أو التحكم في سوقها. هذه الأدوات، سيظل التحكم فيها تصنيعاً وإنتاجاً وتسويقاً في يد الدول الصناعية المتقدمة الغنية، كما يقتصر امتلاكها وتوظيفها اجتماعياً وتربوياً- على مستوى المجتمع الواحد- في يد الشرائح الاجتماعية الأكثر تعليماً ودخلاً. ولذلك فإن جنى ثمار العولمة- على هذا الصعيد- سيظل من نصيب الدول الأكثر تقدماً وغنى، ومن نصيب الشرائح الاجتماعية الأكثر قدرة اقتصادياً وتعليمياً، وهو ما يعمق الفجوات بين الدول وبعضها من ناحية، وبين الأفراد والشرائح الاجتماعية داخل المجتمع الواحد من ناحية أخرى.

وإذ يواجه العرب عصر العولمة بهذه العلل الاجتماعية وغيرها، فإن التوترات الناشئة عن هذه المواجهة والمتحصلة عنها تثير كثيراً من الأسئلة المطروحة علي فلسفة التربية العربية ومنها:

- ماذا تعنى العدالة الاجتماعية، وما انعكاساتها على مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية؟
- كيف يمكن سد الفجوة المتعلقة بالفئات المحرومة اجتماعياً والمهمشة تعليمياً؟
- كيف يمكن الاتجاه نحو المستقبل في ظل أمية أبجدية وثقافية ومعلوماتية طاغية؟
- كيف يمكن التوازن بين الإمكانات الشخصية، والإمكانات الاقتصادية في تطبيق مبدأ حق التعليم؟
- كيف يمكن الإفادة من تكنولوجيا التعليم دون إخلال بمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية؟
- كيف يمكن تعزيز الشراكة بين المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدنى في ميدان التعليم؟
- كيف يمكن تفعيل دور التعليم في الحفاظ على مبدأ السلام الاجتماعى؟
- كيف يمكن تفعيل دور التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة؟
- كيف يمكن تفعيل دور التعليم في القضاء على مختلف أشكال التخلف الاجتماعى؟
- وقبل ذلك كله، وبعده، كيف يمكن بناء فلسفة تربوية عربية في غياب فلسفة اجتماعية عربية شاملة؟

لمزيد من التفاصيل انظر كلا من:

(عبد الرضا، اسعد طارش، 2010، ص2-9)

(أبو زيد، جيهان، 2013، ص13-17)

د- التحديات التكنولوجية:

سخرت العولمة مختلف جوانب التقدم التكنولوجى ولاسيما تكنولوجيا المعلومات من أجل سيطرتها على أسواق وصناعة وتجارة المجتمعات المختلفة. وفرضت الثورة التكنولوجية تحديات خطيرة تتعلق بالتكنولوجيات المتقدمة اكتشافاً واستعمالاً وترويجاً وتطبيقاً، وفى نفس الوقت حماية المجتمع الإنساني من سيطرة هذه التكنولوجيا على الثقافة والحضارة الإنسانية. وأدى هذا الاكتساح التكنولوجى إلى ظهور توترات بيئية، واجتماعية، وأخلاقية ايضا نظراً لغلبة التكنولوجيا على مختلف جوانب الحياة الإنسانية.

وقد أثرت العولمة في جانبها التكنولوجي علي المجتمعات عموما وعلي التربية خصوصا، كما يلي:

أ- أنها عملت على تحويل السلطة من الاعتماد على القوة الاقتصادية والمالية والعسكرية، إلى مجال المعرفة ومنتجاتها التقانية، ولاسيما المبتكرات المرتبطة بميدان الإعلام والاتصال والتواصل كالمعلوماتية من إنترنت وأنظمة رقمية إلخ. فأصبح من يمتلك هذه المعرفة قادراً على التحكم في امتلاك الثروة الاقتصادية. ويتجلى أثر هذا التحول الكبير على التربية في كونه قد طرح على المؤسسة التربوية بمختلف مستوياتها تحديات كبيرة تتعلق بضرورة تطوير وتجديد ذاتها، من مضامين وعلاقات وممارسات وتبادلات مع المحيط المحلي والعالمي. وذلك حتى تتمكن من أن تكون بالفعل مدرسة للمستقبل منسجمة مع تطوره المعرفي والتكنولوجي، ومستجيبة لمطالبه وحاجاته ورهاناته المتجددة باستمرار.

ب- أنها أوجدت أيضاً فجوة معرفية وتقانية بين من يملك هذه المعرفة ومؤهلات إنمائها وتطويرها واستثمارها والإفادة منها وبين من لا يملك ذلك،

وخاصة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية أو المتخلفة، كما هو حال المجتمعات العربية.

ج- أنها ساهمت هذه الثورة كذلك في تعميق فجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد والجماعات والفئات داخل المجتمع الواحد. وبين الدول وبعضها البعض. ولا يقتصر دور هذه الثورة على توفير شروط الغلبة والسيادة الكونية للدول الغنية، بل تمكينها أيضاً من التطوير المتواصل لرصيدها العلمي والمعرفي والتكنولوجي، عبر دعمها لبرامج النشر والبحث العلمي والعمل الثقافي.

(عمار، حامد، 2000، ص51)

وقد أدي التقدم التقني والمعرفي للدول الغنية إلي فرض كثير من شروط وإمكانات التمكن والتحكم والهيمنة، فارضة بذلك قيمها وثقافتها، بل ومواقفها ومصالحها على الدول الضعيفة، ولا سيما بعد أن تعاظم انحسار دور ومكانة الدولة الوطنية في هذا الوضع الكوني المعولم. وذلك نظراً لما قامت به ثقافة السوق من اختراقات متنوعة الأشكال للعديد من الحدود والحواجز والفضاءات الجغرافية والسياسية والثقافية، مقلصة بذلك من سيادة هذه الدولة، ومن مستوى سيطرتها على شؤونها الداخلية، وتحكمها أيضاً في ضبط وتوجيه علاقاتها وتبادلاتها المتعددة مع محيطها الإقليمي والعالمي. ومن آثار هذا التحدي علي العالم العربي سطوة الآلة الاتصالية بمختلف أشكالها والأقمار الصناعية والبث الفضائى، وشبكة المعلومات العالمية والحاسبات، والهواتف المحمولة، والتى يؤدى انتشارها والتنامى المتسارع في استخدامها إلى ثورة معرفية كبري. هذه الأدوات الاتصالية بما تنقله من معارف ومعلومات وأحداث وثقافات أدت إلى زيادة التفاعل الثقافى بين الأفراد والجماعات والشعوب، ولكن هذا التفاعل بالنسبة للعالم العربي ليس تفاعلاً ندياً متكافئا، نظرا لعدم التكافؤ في التقدم بين العالمين

العربي والغربي، والذي جعل الإنسان العربي مجرد متلقي ومستقبل لهذه الرسائل والمضامين بكل ما تحمله من قيم وتوجهات تهدد الخصوصيات الثقافية وتكرس هيمنة دول المركز وتبعية دول الأطراف.

وكان للثورة المعرفية المصاحبة للعولمة أعظم الأثر في التربية بشكل خاص. فقد أصبح لزاما علي النظم، والمؤسسات، وسياسات التربية والتعليم، أن تقوم بعمل مراجعة شاملة لها، وتجديد وتطوير ذاتها وتبني الدعوة إلى إصلاح شامل لنظم التربية، ونهج سياسات جديدة ومتجددة لتأسيس مدرسة المستقبل وإقامة نظام تربوي جديد من حيث البنية والمضمون والآليات. نظام لا يلغي المدرسة، وإنما يعمل على إصلاحها وذلك وفق ما يتلاءم مع متغيرات ومستجدات ورهانات العصر من معايير وآليات وتوجهات فكرية وسياسية، وهو أحوج ما تكون إليه النظم التربوية العربية.

ويشير عمار إلي أنه في عصر العولمة لم يعد هناك عالم فذ يتصف بأنه بحر العلوم وحجتها، بل لم تعد وظيفة العملية التربوية هي نقل العلوم والمعارف من حيل إلي جيل، ولم يعد هناك من يختمون العلم مع شهادة أو إجازة، فلقد فرضت المعلوماتية بزخمها حتمية التكيف مع معطياتها والتكيف لها، والأفادة منها، والنقل الواعي عنها وما يتيحه مركبها من توجهات عالمية عامة، وما تطرحه من فرض التعددية ومساحات التنوع والخصوصية والتميز.

(عمار، حامد، **2000**، ص**39**)

هـ- التحديات الثقافية

يري البعض أن التحديات الثقافية من التحديات الهامة والخطيرة للعولمة، وذلك من منطلق أنها تمثل غزوا ثقافيا للمجتمعات وتهدد خصوصيتها. وكثير من الأدبيات التي تناولت التحديات الثقافية للعولمة رأت أنها تهدف إلي إخضاع

الشعوب وهدم ثقافتها وطمس هويتها ومعالمها. ومن ثم تحقيق التبعية الكاملة للدول المهيمنة. كما يرون أن عولمة العالم الثالث بالثقافة الغربية ليست نقل ثقافة أصيلة وتقنية حديثة بقدرماهي في الحقيقة قشور للثقافة الليبرالية دون محتواها. فالحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والانفتاح الاقتصادي وقضايا الإرهاب والسلم والأمن تبقي في رصيد الصراع ما دام الغرب يمارس محاولات الاستلاب الثقافي من خلال نظم تعليمية تتجاوز أصول الثقافة المحلية.

ووفقا لهذا الرأي فإن العولمة الثقافية فعل يقلص الكون كله إلي هوية واحدة متجانسة اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا؛ فالعولمة تعمل وفق هذا الرأي علي بناء ثقافة واحدة تسعي لتذويب الحدود والحواجز الثقافية والفكرية والاقتصادية بين الأمم.

وهي وفقا لهذا المنظور أيضا تسعي لتذويب الحواجز الثقافية والفكرية والاقتصادية بين المجتمعات. فهي محاولة لبناء المجتمع الإنساني علي مقياس الثقافة الواحدة والحياة الواحدة. وبالتالي فهي ثقافة الشركات العابرة للجنسيات والقوميات والثقافات. كل هذا يثير التساؤل حول وضع الهوية الثقافية العربية، ومدي تأثر الشخصية العربية فكريا وتربويا وثقافيا، ولغويا، وتاريخيا بذلك؛ خاصة بعد أن أصبحت العولمة لا يتوقف تأثيرها علي النواحي الاقتصادية والسياسية، بل تمتد أيضا لتطال ثقافة الشعوب وهويتها القومية والوطنية، وترمي إلي تعلم نماذج وأنماط من السلوك ومنظومات من القيم وطرائق العيش. وبالتالي أصبحت الثقافة العربية مهددة بما سمي بالغزو الثقافي.

وتتبع العولمة في سبيل تحقيق هذا الغزو الثقافي العديد من الأدوات والأساليب منها: الضغوط السياسية والاقتصادية الدولية علي الحكومات لإجبارها علي تنفيذ مشاريع وسن قوانين تساعد علي نشرها، وتجنيد وسائل الإعلام؛ وبخاصة بعد انتشار الفضائيات في كل مكان في العالم. وهو ماله تأثير

كبير خاصة في ظل تراجع معدلات القراءة بشكل كبير. وتري الدراسة أن الصورة في الإعلام الغربي أصبحت المفتاح السحري للنظام الثقافي الجديد أو العولمة الثقافية، وهي المادة الثقافية الأساسية التي يجري تسويقها علي أوسع نطاق جماهيري. وهو ماله أثر كبير علي التقاليد والأعراف والعادات الإيجابية والمعايير الخاصة بالمرتكزات والقناعات الثقافية والهوية الذاتية بما فيها اللغة.

(العولمة وأثرها علي اقتصاديات العالم، 2000، ص4)

وقد حاولت دراسة أخري الوقوف علي التأثيرات والتحديات الثقافية للعولمة، وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها، أن العولمة تمثل تحدياً حقيقياً للثقافة والهوية الثقافية العربية؛ وذلك بسبب انتشار الكثير من المظاهر المادية والمعنوية التي لا ترتبط بالهوية الثقافية العربية لدى كثير من أبناء الشعب العربي، بالإضافة إلى أن العولمة أدت إلى صبغ الثقافة العربية بالثقافة الاستهلاكية، وإلى تعميم استخدام اللغة الانجليزية على حساب اللغة العربية من خلال ازدياد استعمال اللغة الانجليزية في الأسرة والمدرسة والجامعة والإعلام والتأليف، وإلى تحول الثقافة العربية إلى ثقافة مضمونها تفضيل الكسب والإيقاع السريع والتسلية الوقتية وإدخال السرور على النفس وملذات الحس وإثارة الغرائز، مما أدى إلى تراجع دور الأسرة وتفكك بنيتها، وفقدانها لقدرتها على الاستمرار كمرجعية قيمية وأخلاقية. كما أثرت العولمة على الثقافة العربية من خلال اختفاء العديد من العادات والتقاليد فالتواصل وصلة الرحم وزيارات الأقارب أصبحت في حدود ضيقة بسبب الانشغال بالربح المادي، وذلك وفقا لما أشارت اليه الدراسة...

(نصر، محمد صايل، 2012، ص33)

ومثل هذه التحديات الثقافية للعولمة، تطرح العديد من الإشكاليات على التربية العربية، وتطرح في ذات الوقت بعض التساؤلات على فلسفة التربية،

وهي كيف توازن التربية بين وظيفتي المحافظة والتجديد في الثقافة العربية، وكيف تستطيع أن تجسر الفجوة بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، وكيف توازن بين العمومية الثقافية الكونية والخصوصية الثقافية العربية؟وكيف تواجه التربية مسألة الحرمان والتهميش الثقافى الناشئ عن العولمة؟ وكيف تحقق التربية انفتاح الثقافة العربية على الثقافات الأخرى؟ وكيف تحقق التوازن بين ثوابت الثقافة العربية وبين المتغيرات الثقافية؟ وكيف تفّعل التربية اللغة العربية للتعبير عن الثقافة العربية وإشاعتها؟ وكيف توازن بين تعليم اللغة العربية واللغات الأجنبية في مؤسسات التعليم؟ وكيف تحقق فلسفة التربية للنظام التربوى مرونته وانفتاحه وقابليته لاستيعاب المتغيرات الثقافية للعولمة؟.

كل هذه التساؤلات تعطي لهذا التحدي بالنسبة للعالم العربي، ومن ثم التربية العربية أهمية كبري جديرة بالالتفات اليها ومحاولة ايجاد إجابة عنها.

وبعد العرض السابق- وفي ظل هذه التحديات السابقة الذكر- يأتي التساؤل الهام الذي تطرحه الدراسة وهو: هل العقلية العربية قادرة علي التعامل مع هذه التحديات السابقة للعولمة؟، وهل لديها القدرة علي مواجهتها. وهل صاحب التجديد الذي شهده العالم العربي في الجانب المادي والتكنولوجي تقدما مماثلا في النواحي العقلية والفكرية للإنسان العربي؟

إن الإجابة عن مثل هذه التساؤلات السابقة لا تتسني إلا بعد الوقوف علي أهم ملامح العقلية العربية؛ والتي من خلالها يمكن التحقق مما إذا كانت الإجابة عن هذه التساؤلات بالنفي أم بالإثبات. وهو ما ستعرض له الدراسة فيما يلي.

1- العقلية العربية: "المفهوم والملامح"، وقدرتها علي مواجهة تحديات العولمة

1- مفهوم العقلية العربية

تعود كلمة العقلية إلي الأصل اللاتيني 'mentis'، وهي تعني نفس أو روح، والعقلية بالمعني الاشتقاقي هي خاصية لما هو عقلي.

(The history of mentality, 2003, p. 12)

كما تعرف لغويا أيضا بأنها مجمل الاستعدادات العقلية وعادات التفكير والاعتقادات الأساسية لفرد ما.

(لاند، انزيه، 1999، ص786)

ومن الناحية الاصطلاحية يري علي وطفة أن مفهوم العقلية "mentality" يشير إلي تكوينات معقدة واعية وغير واعية، شعورية ولاشعورية حاكمة للشعور الإنساني. إنها نظام معقد من المشاعر والتصورات والقيم التي تجعل الإنسان يتصرف علي نحو ما، وينظر إلي الكون برؤية خاصة، ويقف من أشياء العالم موقفا خاصا. فالعقلية هي النظام الأكثر غموضا في تكوين الإنسان والأكثر أهمية وخطورة في حياته. وفي هذا الغامض تتحرك أكثر عناصر الوجود الانساني.

(وطفة، علي سعد، 2007، ص12)

فالعقلية بالمعني السابق تشكل الروح الخفية والغامضة التي تبعث الطاقة المحركة والوجود الإنساني وهي التي تشكل في النهاية سلوكه ونظرته إلي العالم.

ويعرفها إسحاق خوري بأنها الحس اللاشعوري الذي يثير الإنسان للتحرك والعمل بشكل عفوي.

(اسحق، فؤاد، 1993، ص8)

والتعريف السابق يختلف عن تعريف علي وطفة؛ حيث يقصره علي الحس الشعوري بينما علي وطفة رأي انها الحس الشعوري واللاشعوري.

أما شوقي جلال فيري أن الإنسان في تعامله مع الحياة ينطلق من إطار معرفي قيمي، يشكل محيطه العقلي الذي تصدر عنه أفعاله، وتنبني علي هديه أفكاره، ويتألف هذا المحيط العقلي من مكونات النسق الإيكولوجي الذي يحيط بالإنسان وتراثه الثقافي بسلبياته وإيجابياته وغذائه المعرفي النسقي. ويشكل هذا ركيزة هامة في تعامله مع الواقع، ويكون هذا المحيط العقلي مرآة لحياة الإنسان التي تشمل انتصاراته وهزائمه وكبواته وثباته، ولهذا يشكل مصدرا رئيسا لدراسة البنية الذهنية الثقافية للإنسان والمجتمع.

(جلال، شوقي، 1998، ص ص 183-224)

والتعريف السابق يقدم تصورا منهجيا لمفهوم العقلية؛ إذ يؤكد فيه علي الروح القيمية والاجتماعية للعقلية.

أما عن الفرق بين العقل والعقلية، فمن الناحية اللغوية وردت لفظة العقل في المعجم الوسيط بعدة تصريفات منها، عاقلة، وعقال، وعقول.. ومن المعاني الواردة قوله: عقل عقلا: أي أدرك المدرك. ومن المعاني أيضا أن العقل هو ما يقابل الغريزة التي لا اختيار لها.

(أنيس، ابراهيم، واخرون، 1872، ص616)

ويعرف العقل- اصطلاحا- بأنه كل الأفكار والمفاهيم والمعلومات والعادات الفكرية التي توجه السلوك الفردي والاجتماعي وتقومه.

(يونس، محمد محمد، 2005، ص667)

ويقصد بالسلوك في التعريف السابق كل الأقوال والأفعال والتصرفات الصادرة عن الإنسان.

ومن التعريفات السابقة للعقل والعقلية يتضح أن العقل يقوم علي النقد والموضوعية، بينما العقلية هي حالة عاطفية. وكثير من سلوكيات الإنسان تنبني علي مبدأ العقلية وليس علي مبدأ الفعل العقلي الصرف. فإذا كانت العقلية بهذا المعني السابق ذكره تتمثل في الحس اللاشعوري الذي يثير الإنسان للتحرك والعمل بشكل عفوي. فإنها تختلف عن مفهوم العقل؛ إذ إن العقل ينشأ بالمعرفة ويتحكم في الأمور عن طريق التحليل والتعليل والبرهان. فالعقل يقوم علي البرهان، والبرهان عادة نابع من رد النتيجة إلي المقدمة التي تولدت منها.

وهو ما يختلف عن تعريف رجاة العتيري التي تري أن العقلية عقل يمتزج بمعطيات العاطفة والمعتقد، إنها مزيج سيكولوجي معقد من الشعور واللاشعور، إنها عقل باطن وظاهر، إنها مركب من معطيات اللاشعور والمعتقدات والقيم والميول التي تضرب وجودها في عمق الشخصية الانسانية.

(العتيري، رجاة، 2003، ص42)

وهو ما يتفق مع وجهة نظر ما؛ فالعقلية العربية ليست عقلا خالصا، بل هي تركيب سيكولوجي يجمع بين معطيات العقل ومعطيات المعتقدات والميول والعواطف التي تشكلت في نسق التفاعل بين الإنسان والوسط الذي يعيش فيه.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف العقلية العربية بأنها ما يحمله العقل العربي من آراء وأفكار وتصورات ومشاعر سواء تشكلت بشكل شعوري أو لاشعوري، حول ذاته وأمته وواقعه والعالم أجمع، وكل قضايا الحياة اليومية ذات الطابع الفردي أو الجماعي مهما كانت الثقافة التي كونته سواء كانت أصيلة أو مستوردة. بالإضافة إلي المبادئ والقواعد العقلية التي توجه النشاط والحركة والفاعلية، وتوجه سلوكه نحو ذاته ونحو الآخرين.

2- أهم ملامح العقلية العربية

- **تنويه هام**

قبل الخوض في الحديث عن ملامح العقلية العربية، لابد من التأكيد علي بضع نقاط، وهي:

- أننا لا نعني قطرا بعينه أو أفراد بأعينهم أو جماعة بعينها، ولكنها تتناول العقلية العربية عموما.
- أن عرض هذه السمات لا يعني أنها تنطبق علي جميع الأفراد، ولكن تتناول الدراسة هذه الصفات بوصفها سمات عامة تسود عند قطاع ليس بالقليل في كثير من البلدان.
- نود التأكيد علي شيء هام ألا وهو أن الغرض من عرض هذه الملامح ليس التقليل من العقلية العربية أو الذات عموما، ولكن الغرض منها استكشاف هذه العقلية وبيان أوجه الخلل فيها؛ وذلك بهدف بنائها بشكل يمكنها من التعامل مع معطيات العصر وتحدياته والتي في مقدمتها العولمة.

ونري أن تمكين العقلية العربية من مواجهة التحديات التي فرضت عليها في هذا العصر عموما، والعولمة خصوصا يبدأ من إعادة بنائها وتشكيلها بما يمكنها من التصدي لهذا العصر بتحدياته المختلفة، وحتي يحدث ذلك كان لابد من الوقوف علي أهم ملامح هذه العقلية بموضوعية وبعيدا عن التحيز دون تفخيم للذات، ودون جلد لها. وحتي يحدث ذلك استعانت الكاتبة ببعض الدراسات التي أجريت بالفعل في هذا الإطار.

وفيما يلي عرض لهذه الملامح

أ- العقلية العربية عقلية تقليدية ماضوية

يصف علي وطفة العقلية العربية بأنها عقلية تقليدية، نسجت علي تقبل التصورات الخرافية والسحرية التي تمانع كل مشاريع النهضة والتنوير والتقدم. وأن الثقافة العربية التقليدية تشكل حاضنا للعقلية التقليدية، وتختلف القيم والمؤشرات التي تحرم الإنسان من مقومات الإبداع والتجديد والانطلاق. فهي تغذي قيم الخضوع للأمر الواقع والقدرية والقبول بما هو قائم، وتجرد الفرد من روح المبادرة، وتلغي لديه الشعور بالمسؤولية، وتضفي الطابع القدسي علي أغلب جوانب الحياة بأسرها.

(وطفة، علي أسعد، 2007، ص173)

وهذه الوجهة تتفق مع قول أحد الباحثين بأن العقلية العربية عقلية تقليدية؛ لأنها تغيب إرادة الإنسان وعقله وحضوره في التاريخ.

(عاشور، عياض، 1998، ص66)

وفي كتاب الجابري الشهير "تكوين العقل العربي" يري أن العقل العربي بعيد عن التجديد، وعبر الكاتب عما أسماه بتداخل الأزمنة الثقافية في فكر المثقف العربي، وذلك علي الصعيدين المعرفي والأيديولوجي، فعلي الصعيد المعرفي ما زال المثقف العربي كما كان منذ العصر الأموي كذلك، وما يزال إلي اليوم يعيش في وعيه صراع الماضي متداخلا مع أنواع الصراعات الأخري التي يشهدها حاضره. كما يري أن التاريخ الثقافي العربي السائد ما هو إلا اجترار وتكرار وإعادة إنتاج بشكل رديء لنفس التاريخ الثقافي الذي كتبه الأجداد تحت

ضغط صراعات العصور، وبالتالي فلا زال العرب سجناء الرؤية والمفاهيم التقليدية والمناهج القديمة التي وجهتهم، مما يجرهم دون أن يشعروا إلي الانخراط في صراعات الماضي ومشاكله، وإلي جعل حاضرهم مشغولا بمشاكل ماضيهم. وبالتالي النظر إلي المستقبل بتوجيه من مشكلات الماضي وصراعاته. ويري من أسباب تأخر العقل العربي الحروب الصليبية وغزو التتار للمشرق العربي، والذي لابد أن ينتهي إلي تراجع الطابع العقلاني والأيديولوجي.

(الجابري، محمد عابد، 2009، ص346، 48)

ويري عاشور أن العقلية العربية تقليدية؛ لأنها تغيب إرادة الإنسان وعقله وحضوره في التاريخ، فالإنسان كيان منفعل سلبي تحدد مصيره بصورة غائية ومساره الوجودي لايتعدي أوجه الخضوع المطلق لنواميس الوجود الطبيعي. وتغلب هذه العقلية أيضا الخاصية الفردية مقابل الروح الجماعية. وعلي هذا الأساس يأخذ المجتمع صورته التقليدية؛ فالفرد لا وجود له خارج دائرة الجماعة او بعيدا عن توجهاتها. فالإنسان الحر المستقل ظاهرة استثنائية وشاذة. وهو إن حاول أن يعبر عن استقلاله عبر نزعة الفرد النقدية فإنه يصبح في عداد المنبوذين والمرتدين.

(عاشور، عياض، 2003، ص132)

والمشكلة في التفكير الماضوي هو الاستغراق في الماضي والتقوقع فيه وتقديسه بكل شوائبه دون أخذه بالتحليل والنقد، وتبيان سلبياته وإيجابياته من حيث الإفادة منه. وفي هذا العالم المعاصر بتحدياته لا مكان للداخل فيه بدون سلاح العلم والمعرفة وأدوات الرؤية والتحليل والتصحيح والتطوير والتجديد.

وفي هذا الصدد يري ضمد كاظم أن العقل العربي يميل إلي تبسيط

التجارب الثقافية والحضارية، ويعمد إلي تصوير الحياة تصويرا مقولبا أو معلبا. فهو ينظر إلي التراث برغم مكوناته العديدة وعبر امتداده الزمني العميق كما لو كان شيئا واحدا أو معطي جاهزا يمكن التعامل معه بانتقائية مزاجية. ويري أن التفكير الماضوي يسيطر علي العقلية العربية، وهو راجع إلي أن الإنسان العربي إنسان مأزوم، مثلما الواقع العربي المعاصر الذي تكتنفه الحيرة ويضله التشتت ومغلوب علي أمره. ويغلب عليه السجال والنقاش العقيم، حتي يصبح كالنزيف الفكري الذي لا يؤدي في النهاية إلي تقريب وجهات النظر في القضية المطروحة.

(كاظم، ضمد، 2009، ص46)

ب- العقلية العربية تميل إلي الخرافة وبعيدة عن التفكير العلمي

يري البعض أن العقلية العربية لا تزال تعيش عهدا خرافيا نشطا، وأن هذا الطابع يجد حضوره وصداه حتي بين صفوة المفكرين ونخبة المجتمع، والمقصود بالعقلية الخرافية هي التي تؤمن بالعديد من الخرافات وتجعلها مصدرا لاتخاذ القرار ومواجهة الحياة، ولا تقتصر فقط علي البسطاء من الناس، بل هي في الأعماق وتغطي قطاعا واسعا من المجتمع.

ويؤكد هذا الرأي مصطفي حجازي حيث يري أن العقلية العربية تعاني من هيمنة واسعة للخرافة والأسطورة، فهي عقلية خرافية أسطورية في مستوياتها الشعبية من جهة وفي مستوياتها الأكاديمية من جهة أخري. وأن الخرافة والتقليد لازالا يعششان في أعماق نفسية الإنسان العربي حتي الحائز علي أعلي الدرجات العلمية، وهي تؤثر علي ممارسته ونظرته للأمور العادية والمصيرية.

(حجازي، مصطفي، 1998، ص86)

ويري أحد الباحثين أن العقلية العربية تقوم علي أسس وجدانية قوامها التفسير الميتافيزيائي للكون والتاريخ والوجود الإنساني.

(أدونيس، 1991، ص125)

كما تري دراسة أخري أن العقلية العربية تعاني من التفكير الأسطوري، وتفيض بمضامين الرؤي السحرية.

(وطفة، علي أسعد، 2002، ص133)

وهذه النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة أكدها التقرير الثاني (2003) للتنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ حيث ذكر أن واحدة من معيقات التنمية العربية تكمن في تأثير ثقافة الخرافة على العقل العربي وذلك بسبب اتصال هذا العقل بالمعرفة والعلوم والثقافة من جهة ومناقضته لها من جهة ثانية.

(تقرير التنمية البشرية، 2003، ص3)

ونري أن تأثير الخرافة علي تسيير الحياة العامة لا يعتمد علي نوعها وحجمها وعددها، بل أن خطورتها تكمن في أنها تمثل منهجا لمواجهة الحياة واتخاذ القرار. وبالتالي فإن دورها قد يمتد ليصبح معطلا للعقل، الأمر الذي يؤدي إلي انحسار الإمكانيات العلمية والعقلية للإنسان العربي.

كما أنه إذا كان الاعتقاد في الخرافة أمرا مقبولا في أزمان مضت فإنه لا يمكن قبوله في هذا العصر الذي يشهد تطورا علميا وتكنولوجيا مذهلا، هذا التطور أشبه بطريق ذي خطين متعاكسين، خط يجري فيه السير إلى الأمام وآخر إلى الوراء. والمؤسف أن يكون البعض يسير في الخط المتجه إلى الوراء والتخلف. والذي يعد من أسوء صوره تفشي الخرافة وتوظيفها لتكريس هذا التخلف. والأمر يعد أكثر خطورة حين لا يقتصر ذلك على فئة الجهلاء والمحرومين من

نعمة الثقافة والمعرفة، بل وحتى بين أناس يحملون أعلى الشهادات الأكاديمية من أرقى الجامعات. كما تري الدراسة أن الاعتقاد في الخرافات أو السحر والشعوذة، تجعل الشخص يفكر بطريقة غير علمية، بل يصبح العلم بالنسبة للعقل لا يعدو كونه أكثر من قشرة رقيقة يمكن أن تتساقط إذا تعرض هذا العقل للاهتزاز. وان اتباع مثل هذه الأمور يؤدي إلي تخدير وتعطيل العقل عن العمل والذي هو من النعم الكبري التي منحها الله تعالي للإنسان؛ كي يوظفها في خدمة نفسه وحل مشاكله، وخدمة مجتمعه.

وحينما يحدث هذا التفكير الخرافي في هذا العصر، عصر العلم وتفجر المعلومات وكونية التفاعل الثقافي. يكون التساؤل الهام هو: أين العرب من البحث والتفكير، وأين هم من إنتاج المعلومة الإبداعية الجديدة. فالعالم العربي يعيش حتي الآن مجتمعا شفهيا، الكتلة الأساسية فيه لا تعرف القراءة والكتابة، ومع الأمية الأبجدية تفشت الأمية الثقافية. إن العالم الآن يراجع فكره وإنجازاته علي طريق التغيير والتجديد بعقل علمي. ويتأهل لعصر غير مسبوق، والبشرية في غمار سباق محموم وصولا إلي عقل جديد، يلتمس لنفسه مكانا في ركب صنع الحضارة. ولذلك لا يجوز أن يكون التفكير الخرافي والسحر هو المسيطر علي العقلية العربية بالشكل السابق ذكره.

ولا شك أن هذه العقلية التي تسيطر عليها الخرافة قد أدت إلي غياب العقل العلمي بشكل كبير، ويعرف زكريا العقل العلمي بأنه "العقل المنظم فكريا، والذي ينبني علي مجموعة من المباديء التي نطبقها في كل لحظة دون أن نشعر بها شعورا واعيا، مثل مبدأ استحالة تأكيد الشيء ونقيضه في آن واحد، وأن لكل حادث سببا، وأن من المحال أن يحدث".

(زكريا، فؤاد، 2012، ص7)

لـذا يـري أحـد البـاحثين أن الـذين بحثـوا في طبيعـة العقـل العربـي العلمي يكتنفهم إحساس مزدوج تجاه هذا العقل؛ إحساس بخصـوبة كانـت لهـذا العقل من خلال ما حققه من إنجازات عبر تاريخ العلم، وإحساس آخر وهـو أن هذا العقل الآن ينقصه الكـثير حتـى يـدرك أبسـط المعـايير والمنـاهج والمعـارف العلمية والفلسفية القابعة خلفها، فضلاً عن عجز هذا العقـل عـن وضـع رؤيـة مستقبلية له. لذا كانت إعادة النظر في الـتراث العلمـي العربـي ضـرورة فكريـة وحضارية ملحّة لانتقال العقل العلمـي العربـي مـن الحالـة الـتي عليهـا الواقـع العلمي اليوم إلى حالة مستقبلية متقدمة يتحقق فيها نهضـة علميـة وتقـدماً علـى المستوى المادي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي.

لذا فإن الباحث يري أن هذا يستوجب إعادة الكشف لهذه العقليـة والـتي تعني تعرية الواقع العلمي العربي وإظهار الخلفيات الأيديولوجية القابعـة خلـف هذا الواقع، كما تعني النقد، فالعقـل النـاقـد يبتعـد عـن كـل النزعـات الخطابيـة والانفعالية التي من شأنها أن تعوق إبـداع وتقـدم هـذا العقـل، وتجعـل الأفـراد يقبلون كل ما يقال دون وضعه موضع التساؤل والنقد ودون محاولة معرفة البناء النظري، والأسس العقلية والمنطقيـة لأي علـم مـن العلـوم أو لأي نظريـة مـن النظريات. كما أن سيادة النزعـة الانفعاليـة والخطابيـة يـؤدي إلى عرقلـة إعـادة الاكتشاف ذاتها، فلا يجد العقل سوى الانفعال والعاطفة للتعبير عن أفكـاره. إن إعادة الاكتشاف تتحـدى بقـوة تلـك التوجهـات الأيديولوجيـة الـتي تحـاول أن تتجاهل الدور الذي قام به التراث العلمي في تاريخ العلم، ومـن ناحيـة أخـرى تتصدى عملية الإعادة تلك للخطابات الانفعاليـة والإنشـائية الـتي تتنـاول هـذا التراث. فمـن الخطـأ مـثلاً أن ننظـر إلى الـتراث العلمـي العربـي بوصـفه تراثـاً لاعقلانياً أو متخلفاً، ومن ثمّ يجب إحداث قطيعة معه.

(قطب، خالد، 2013، ص1)

ج- سيطرة العقلية القبلية علي العقلية العربية

يقصد بالقبلية الدور الذي تلعبه القرابة في المجال الاجتماعي والسياسي، وهو ما عبر عنه ابن خلدون بالعصبية. وهي تحتل مركزا أساسيا ليس فقط علي هامش الشعور، بل أيضا في قلب الشعور ذاته. لأنها تنظيم اجتماعي سياسي طبيعي كامن أو ظاهر.

ويري إياد الزعلان أن معالم القبلية العربية حاضرة وبقوة في العقلية العربية منذ القدم وحتي العصر الحالي، وإن تغيرت المسميات عبر الزمن. فالقبلية اليوم قد يحل محلها كلمة 'الشلة'، أو العائلة السياسية. وتغير المسمي لا يعني بحال من الأحوال تغير الممارسة. فما زال الفرد العربي، بل والنخب العربية الحاكمة تحديدا تلتزم أشد الالتزام بالحفاظ علي هذا الموروث المؤسسي لفكر الهزيمة، كونه المانع من الاعتماد في الممارسة علي وضع الكفاءات في مكانها.

(الزعلان، اياد، 2013، صص 4-5)

والمشكلة في هذه السمة تكمن في مدي ارتباط العقل العربي بالموروث العربي القديم، لا سيما الثقافي منه حتي لو كان سلبيا أو مهزوما، وهو ما يجعل العقلية العربية قابلة للذوبان داخل إطار القبيلة، بل مستعدا لفقد ذاته دون النظر إلي المستوي الثقافي أو العقائدي للقبيلة. وأدي ذلك إلي أن يصبح الإنسان العربي غير قادر علي الخروج أو التحرر من فكرة القبلية. وعلي مر العصور كانت القبلية حاضرة عند العرب، وكان هناك صراع مستمر بين الدولة والقبيلة، هذا الصراع الذي انتهي في العصر الحاضر وحُسم لصالح الدولة، لكن دور القبيلة أو العشيرة- أو أي مسمي للقبلية- لم ينته تماما حيث تحولت إلى مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني الأكثر فاعلية داخل الدولة الحديثة.

وقد ظلت القبلية والانتماء للقبيلة طوال التاريخ العربي وحتى هذه اللحظة أساس البناء الاجتماعي للعرب. فالعربي ينتمي إلى القبيلة سواء أكانت عائلة أو عشيرة أو شلة أو حزباً. وقد يكون في بعض الأحيان أكبر من انتمائه لوطنه، وهذا الانتماء فيه إهدار للكثير من الطاقة العربية الفكرية والجسدية لخدمة هذه الانتماء. وعلى الرغم من أن للعصبية القبلية بعض الميزات-مثل الحفاظ علي الوحدة الاجتماعية الكبيرة، وعلى حقوق أفرادها تجاه الوحدات الأخرى أي أنها تعمل عمل الضوابط الاجتماعية لحماية أعضائها من عدوان الاخرين، لإقامة العدل ضمانا للأعراف والتقاليد التي أوجدتها المجتمعات العربية في كل مكان، فإنها مع ذلك تعد واحدة من أبرز أسباب التخلف العربي؛ ذلك لأن العصبية القبلية تكرس الصراع بدلا من الحوار، وسلطة الفرد بدلا من ديمقراطية الجماعة. ويستثمرها المتسلطون بدءا من عضو المجلس القروي أو البلدي أو رئيس البلدية إلى أعلى السلطات السياسية، هذا بالإضافة إلي ارتباط القبلية بالمحسوبية والفساد والتعيين في الوظائف ليس لأي معيار سوي القرابة أو الانتماء عموما للجماعة، وهو ما قد يجعل من السهل اختيار أفراد غير أكفاء، واستبدال أهل الثقة بأهل الكفاءة. الأمر الذي حال دون وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ولا يخفي ما يترتب علي ذلك من آثار سلبية علي أصعدة مختلفة وهو ما يلاحظ في تعيين الكثيرين في الوظائف والمناصب.

وذلك يرجع في أحد أسبابه إلى استمرار العقلية غير العلمية التي تسيطر عليها الخرافة، ولا شك أن تقدم وتطور العقلية مرتبط بتحسن المستوى التعليمي في المجتمع وما يحدثه من سيطرة على الواقع ومكانة المدرسة وكفاءة المدرسين وقوة المناهج التعليمية؛ لذا يجب البحث في سبر أغوار هذه الظاهرة الملفتة والتي سكنت نفسية الإنسان العربي رغم انتشار التعليم وسيطرة هذه العقلية على فئة

قطعت أشواطا متقدمة في طلب العلم وتحصيل المعرفة. لذا فإن القبلية كنظام فكري سلوكي هو أحد مكونات العقلية العربية. وليس من السهل اقتلاع ذلك من الواقع العربي إلا بتهيئة الأرضية الملائمة للقضاء على القبلية كنظام فكري وليس كتكوين مجتمعي.

د- تخلف العقلية العربية

وصف البعض العقلية العربية بالتخلف، وأرجع أحد الباحثين أسباب تخلف العرب عن الركب في أكثر جوانبه إلي تخلف الوعي الجماهيري الذي بقي بعيدا عن أفكار النهضة والحداثة.

(محفوظ، محمد، 1998، ص9)

وأوضحت إحدي الدراسات أن مظاهر هذا التخلف في العقلية العربية هي كما يلي:

(يونس، محمد محمد، ص655)

الجزمية الفكرية: ويتفرع منها نغمة الحسم في تقويم الأمور وعدم تقبل النقد.

عاطفية التفكير: ويتفرع منها الآنية والارتجال، واتباع الهوي، وغياب العدل.

التفكير المتمحور حول الذات أو تضخم الأنا: ويتفرع منها الانتهازية والاستغلال والديكتاتورية.

التواكل الفكري: ويتفرع عنه الاستسلام للتفكير التآمري، وإيقاع اللوم علي الاخرين والاستسلام للواقع وعدم التضحية، وعدم المبالاة بأهمية الأمور والنزعة التقليدية، وغياب التفكير الإبداعي الإمعية

سطحية التفكير: ويتفرع منها قصر النظر، وغياب العمق، وفوضوية الانطلاق، وإهمال الكيف، والاهتمام بالكم، والتفكير التشخيصي، والتفكير الحشوي.

وتـري الدراسـة أن السـمات السـابقة ولـدت العديـد مـن الأمـراض الاجتماعية لدي الكثيرين؛ فالجزمية الفكرية تؤدي بالإنسـان إلـي تـوهم معرفـة الأمور أكثر من غيره، وأنه غني عن الاستشارة فلا يحتاج إلـي رأي آخـر، حيـث يصبح الفرد متيقنا من صحة رأيه ولا يقبل المراجعة والنقد من أحد. لذا فإن أي نقد يوجه إلي رأيه يفسر بأنه اعتداء علي شخصيته, وهو مـا يـؤدي إلـي عـدم التسامح مع كل من يخالفهم الرأي، الأمر الذي يؤدي إلي غلبة العمل الفـردي، وهو ما يلاحظ فعلا في ممارسات بعض الأفراد الحياتية والعلميـة، وتـؤدي هـذه السمات أيضا إلي أن ينظر الفرد بذلك إلي الأمور نظـرة جازمـة لا مجـال فيهـا للشك ولا احتمال فيها للخطأ. ويتضمن ذلك رفض الآخر والتعميمات الباطلة التي لا تستند إلي حجة، وليس لها ما يدعمها إلا تجارب محدودة العدد، لا تكفي للحكم علي الشيء.

أما سمة عدم تقبل النقد، فهي سائدة بين الكثيرين؛ حيث يعتبر البعض أن مجرد النقد يعد نوعا من العداء وفيه تحامل علي صاحبه. فإما أن تكـون معـي في كل شيء وإما أن تكون ضدي وعدوي، هذا هو المسيطر علي العقليـة العربيـة. وهو ما يحد من الاستفادة من الاخرين وتطوير الشخصية بناء علي هذا النقد.

أمـا عاطفيـة الـتفكير فـتري الدراسـة أنهـا تـرتبط بعـدم النضـج وغلبـة الخصائص الطفولية في البشر، وهي سمة نسبية قلما يخلـو منهـا إنسـان، ولكنهـا تصبح خطرة إذا غلبت علي شخصيته علي نحو مرضي؛ ذلك لأن العاطفة عندما تتغلب علي التفكير فإن العقل بذلك يتعطل كليا أو جزئيا، وهو مـا يـؤدي إلـي إصدار أحكام واتخاذ قرارات متسرعة وقد تكون في الغالب خاطئة.

وتتضـمن عاطفية التفكير الآنية والارتجال؛ فكثير من الأعمال والأحكـام غالبا ما تكون ردود أفعال وليس مبادرات، وهو ما يؤدي إلـي انعـدام الدقـة في الحكم، والاستعجال في العمل والفوضي وغياب التخطيط الواعي. والخلل هنـا

ليس في وجود ردود أفعال بعينها، فهذا أمر شائع في كل الأمم. ولكن الخلل يبدو في غياب استراتيجيات عمل بعيدة المدي، وانعدام سياقات عامة مقاصدية؛ بحيث تكون ردود الأفعال جزءا مكملا بعيدا عن التناقضات والتفكير. وهكذا فإن الآنية والارتجال يرتبطان بغياب القدرة علي الربط بين الأجزاء المتراكمة لتصل إلي قرارات وأحكام سليمة تجعل من التدبير والسياسات المختلفة، علما مقننا لا يكون للارتجال فيه نصيب.

ويبدو أن صفة الآنية والارتجال المستحكمة لدي الفرد نتيجة تعوده علي الاعتماد علي الغير، ومن سمات صاحب هذه العادة أن يفقد القدرة الذاتية، وتصبح أفعاله مجرد استجابات تلقائية لا يوجهها تفكير ولا تحكمها إرادة حرة عازمة، والأشخاص الذين يعتادون علي ردود الفعل التلقائي يعانون من العجز عن التفكير والاختبار، ويصبحون ضحايا الظروف والممارسات الخارجية، ويعجزون عن ضبط انفعالاتهم، ويلومون الآخرين علي ما يواجهونه من مشكلات، ويعمون عن مسارات الأحداث ومصادر التأثير، ويهرعون إلي الغير طالبين النجدة والمشورة، ويجعلون من أنفسهم صيدا للطامعين وغنيمة للمشتغلين. وقد يرجع ذلك إلي التنشئة الأسرية القسرية والتربية التلقينية الخاطئة، ونظم الإدارة السلطوية، ونظم الحكم الظالمة.

أما اتباع الهوي وهو أحد عناصر عاطفية التفكير فيؤدي إلي غياب العدل والأمانة، وهما من أهم أسباب التخلف، ومن مظاهر اتباع الهوي التعصب القبلي أو التعصب للأقارب، وهو ما سبق الإشارة اليه.

وبالنسبة للتفكير المتمحور حول الذات أو تضخم الأنا، فتري الدراسة أن هذه السمة من أكبر عوامل التخلف والتأخر. وهذه السمة لها تبعاتها الخطيرة ومنها: الانتهازية والاستغلال، والتواكل الفكري، والاستسلام والتفكير التآمري، وايقاع اللوم علي الآخرين، والاستسلام للواقع وعدم التضحية، وعدم

المبالاة بأهمية الأمور، والنزعة التقليدية وغياب الفكر الابداعي"الإمعية"، وسطحية التفكير، والتي تتجسد في قصر النظر، وغياب العمق، وصفرية الانطلاق، وإهمال الكيف والاهتمام بالكم، والتفكير الشخصاني، والتفكير التبسيطي.

أما التواكل الفكري فينتج عنه الاستسلام للفكر التآمري وإيقاع اللوم علي الآخرين، وهو موجود في العقلية العربية بشكل كبير. وفي هذا الخصوص يذهب "علي النملة" في كتابه هاجس المؤامرة في الفكر العربي بين التهوين والتهويل لمناقشة العقل العربي ونظرته إلي المؤامرة، فالعرب في هذه المسألة يختلفون أحدهما يثبتها إلى درجة التهويل من تأثيرها على الأمم، فهي عندهم حقيقة واقعة، والآخر ينفيها نفياً مطلقاً ويسعى إلى تسويغ ما يظهر من أحداث تتناسب مع هذا المفهوم على أنه بفعل الناس أنفسهم ومن داخلهم، فهي عندهم وهم مصطنع يوحي بحالة مرضية مزمنة تصل إلى الهوس. ولذا يصل الباحث إلي منهج وسط بين الموقفين المتطرفين، فيثبت هذا المنهج وجود المفهوم، لكنه لا يرمي عليه كل التدابير، ولا يغفل القدرات الذاتية في الإسهام في وجود المشكلات والإسهام كذلك في التغلب عليها بفطنة وكياسة وتثبت.

(النملة، علي ابراهيم، 2009، صص 99-100)

وشيوع فكرة المؤامرة في العقلية العربية يعود- في الغالب- إلى أنها تحاول الاتكالية وتراهن على الآخرين في تحقيق مصالحها، وعندما تفشل هذه المراهنات يجري الحديث عن المؤامرة والخيانة. والخطورة تكمن في أن شيوع فكرة المؤامرة يؤدي إلى استمراء العرب لعب دور الضحية، وبالتالي عدم الاعتراف بالمسؤولية والركون إلى الإحباط واليأس بدعوى أن الجميع يتآمرون عليه، والركون إلي

الفكر التآمري بشكل كلي يدفع إلي التكاسل والتواكل وعدم الرغبة في العمل استنادا إلي هذا الاعتقاد. وكذلك يجعل الشخص لا يري عيوبه ولا يري فيها انتقاصا، بل يري أن العيب كل العيب في الآخرين وليس فيه هو. وهو ما يجعل الشخصية غير قابلة للنمو والتطور والتحسن.

أما سطحية التفكير فتري الدراسة أن التفكير السطحي محدود فهو تفكير ظاهري للحدث دون التوغل في عمقه وأغواره والمعاني المترتبة عليه لإيجاد حل صحيح وبعيد النظر في التعامل معه. وهو بمثابة الفشل في التوصل لفكر موضوعي أو حقيقي أو حتى مقارب للحقيقة عن حدث محدد وهو رؤية من اتجاه واحد وغالبا ما يكون الأقصر والأسهل. ويتميز الشخص صاحب الفكر السطحي بالفراغ أو عدم وجود نشاطات متنوعة أو هامة في الحياة والاهتمام بصغائر الأمور، وعدم القدرة على الاستماع للآخرين بإنصات مع كثرة المقاطعة والانشغال بالدفاع عن النفس، وفي بعض الحالات يصبح الدفاع عدوانيا، كذلك تتسم هذه العقلية بعدم القدرة على تحمل الاختلاف في الرأي، وكذلك قلة القراءة والاطلاع، والكسل في كل شيء حتي في التفكير، والاعتمادية، وفقدان الاهتمام، والتعصب.

وهذه النتائج التي توصلت إليها الدراسة- السابقة الذكر- يؤكدها أيضا ضمد كاظم الذي يري أن العقل العربي كثيرا ما يعمد إلي إصدار أحكام صادرة عن العاطفة، وليست صادرة عن العقل، ووسيلتها إلي إدراك الأشياء أو المدركات هي الوجدان وليس المنطق والعقل. كما يري أن العقل العربي أحادي التفكير، لا تربطه علاقات التعاون والتعارف والمحبة بقدر ما تشتد بينها الصراعات الشديدة، وتظهر أحادية التفكير كفرعون يعمل علي إلغاء الاخر.

(وسمي، ضمد كاظم، 2009، ص46)

ويري شوقي جلال أن المحيط العقلي للإنسان العربي علي اختلاف أقطاره وأوطانه يمثل أزمة لم تحتل بؤرة الوعي بعد لأسباب موضوعية قائمة وموروثة. فالحياة العربية قد أقالت عقل الإنسان عن أداء أي دور إيجابي، وعطلت فاعليته الدنيوية، وصرفت جهوده وحصرته في النظر الغيبي المجرد وتعطل الفعل الاجتماعي الإرادي وعاش الإنسان العربي قرونا في هذا المحيط العقلي. مما يثبت أن أركان هذه البنية الذهنية في معالجتها للواقع والتعامل معه لا تعتمد علي العقل منطلقا للفعل؛ اذ أقالته وقطعت كل أواصر التفاعل بين العقل والفعل، بل أسقطت قدرة الإنسان علي المعرفة والفعل. وأفضت إلي غياب العمل الاجتماعي والإبداعي ثم غياب الفكر بالتلازم إلي شيوع ورسوخ خاصية التبعية الفكرية لتراث الماضي بما فيه من بعض التشوهات، أو لفكر الحداثة بما فيه من عناصر استلاب. وصار العقل العربي في كل الأحوال عاجزا عن النقد العقلاني.

(جلال، شوقي، 2008، ص49)

وفي كتاب الجابري الشهير نقد العقل العربي حاول أن يحلل العقل العربي ليس بوصفه عبقريا ولا دون المستوي، وإنما حاول أن يقدم تحليلا علميا لعقل تشكل من خلال إنتاجه لثقافة معينة، وبواسطة هذه الثقافة نفسها"الثقافة العربية الاسلامية".

وعبر الكاتب عما أسماه تداخل الأزمنة الثقافية في فكر المثقف العربي كما كان منذ العصر الأموي، وما يزال إلي اليوم يعيش في وعيه صراع الماضي متداخلا مع أنواع الصراعات الأخري التي يشهدها حاضره. ويري أن السبب في تخلف العقل العربي الحروب الصليبية وغزو التتار للمشرق، والذي أدي إلي تراجع الطابع العقلاني والأيديولوجي.

(الجابري، - محمد عابد، 2009، ص42)

والعقل العربي يعاني من ضعف الإبداع- وهو شرط أساسي للحاق بالحضارة- ويشمل ذلك كثير من المجالات السياسية والفنية والعلمية، وهي نتاج الأنظمة الفكرية والسياسية والاجتماعية والتربوية العربية التي لا تقبل بغير نظرية الإجماع والتوافق الكامل مع المجموع والانصياع المطلق للمسلمات والمألوف؛ حيث تعتبر المخالفة حتي ولو كانت إلي الأفضل تمثل انحرافا وشذوذا. وهزالة الإبداع هذه هي التي أدت إلي وجود فجوة كبيرة بين العالم العربي والغربي، والتي تتسع بسرعة مخيفة بفعل العولمة وما استتبعها من ثورة علمية وتكنولوجية، وما أنتجته من معرفة بدون شك منحت من يمتلكها زمام القيادة البشرية في هذا العصر والعصور القادمة.

وبالإضافة إلي ما سبق يذهب البعض بعيدا عن ذلك، حيث يري أن العقل العربي أشبه ما يكون في غيبوبة؛ ولاسيما في القضايا ذات الطابع الدولي أو العالمي؛ حيث لم يعد في مقدوره معالجة أموره بالصورة المرتجاة، كما لم يعد قادرا علي أخذ زمام المبادرة ومباشرة الأمور بنفسه، دون الاعتماد أو الإتكاء علي غيره. فقد اكتسب العقل العربي خاصية سلبية تمثلت في اعتبار أنه حقق أقصي ما يصبو إليه، وأن الأمور بوضعها الحالي تمثل وضعا مثاليا لم تصل إليه الدول والشعوب الأخري.

(وسمي، ضمد كاظم، 2009، ص131)

والخطر ليس فقط في الإخفاق الذي يشهده العقل العربي، بل في عدم اعترافه بذلك، ويرجع ذلك عادة إلي أسباب خارجية وليس إلي سبب ذاتي أو قصور معرفي عقلي. هذا الأمر الخطير يبقي العقل العربي في الوهم والغيبوبة. كما تري الدراسة أن النظام السياسي العربي يلعب دورا كبيرا في ذلك؛ من

حيث دوره السلبي؛ حيث الإبقاء علي العقل العربي في حالة من التناقض والارتباك والعجز، والقبول بما يفرض عليه. وفي كثير من الأحيان لا يعبر عن قناعته، فيلجأ إلي النفاق الفكري والمعرفي لتغطية عملية القبول الاضطراري بما لا يريد. وهذا يفسر إلي حد كبير مقدرة الإنسان العربي علي تحمل الظلم والبؤس والجوع أكثر من غيره من الشعوب.

هـ- العقلية العربية انهزامية

هناك من يري أن العقلية العربية تعاني من الهزيمة، فهي عقلية مهزومة لما تعانيه من إحساس بالعجز والخوف والشعور بالتقصير والافتقار إلي المبادرة والهروب من الواقع، فهي عقلية تستجدي عزاءها نفسيا من الماضي فتميل إلي النكوص نحوه والاكتفاء بهذا العزاء فقط. وتري وجهة النظر هذه أنها عقلية سطحية جوفاء تميل إلي الأخذ في تفسير الأمور بتفكير خيالي وبتفسيرات ساذجة، وهذه السطحية انعكست علي تفسير وإدراك أبعاد ومعني الهزيمة.

(زعلان، اياد، 2013، ص4)

فالشخصية العربية كما يراها أحد الباحثين هي شخصية مستلبة انهزامية غير قادرة علي المبادرة والحضور بحكم الشروط التاريخية التي تحيط بها.

(شرابي، هشام، 1991، صص 65-55)

وهناك بعض الصفات السلبية في الشخصية العربية عززت فكرة الهزيمة في العقل العربي، وهي خياله الخصب الذي يقوده دوما إلي الهروب من الواقع، بل وتزويره أحيانا؛ حيث إن عاطفة العربي أقوي من عقله مما جعلها مقياس الواقع عنده. الأمر الذي أبقاه بعيدا عن التعامل مع الواقع بموضوعية، وكون العاطفة

تغلب علي العقل أحيانا عند العربي فهذا يعني مزيدا من التفكير العاطفي وتراجعها في التفكير العلمي، وهذا ما زاد في بقاء فكر الهزيمة راسخا في العقلية العربية.

إن مسألة عدم اعتراف العربي- أو أي شخص- بخطأه واعترافه بفشله يقوده إلي معالجة الخطأ بخطأ أكبر، وذلك باستخدامه إلي سلوكية أكثر خطورة من واقع الفشل ذاته، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلي ظهور بعض السلوكيات التي تبرر حدوث الفشل والهزيمة كالكذب والتبرير، والتغني بالماضي ومحاولة إسقاط اللوم علي الآخرين.

يقول شوقي جلال في هذا الصدد إن البحث عن الذات سؤال الضعفاء المهزومين فالقوي لا يسأل من أنا وانما يفعل ويفكر لنفسه ويكون فعله وفكره هما وثيقة وجوده وبيان ذاتيته وشهادة الآخرين عنه.

(جلال، شوقي، 1998، ص48)

وقد حاول البعض استعراض بعض الخصائص التي نتجت عن فكر الهزيمة، وذلك من خلال بيان السلبية في الأنا العربية وصورة الآخر فيها؛ حيث يري حسن حنفي أن المقصود بالأنا هنا جوهر الذات العربية، فالعلاقة بين الأنا العربية والآخر، لا سيما في المرحلة الحالية أخذت منحي مختلفا يأخذ شكل الصراع بين الذات العربية المشكلة للمجتمع العربي المتفكك، الذي يفت في عضده هزيمة الإدراك والشعور، حتي بالرغم مما يملكه من نزوات بشرية وطبيعية وقيم ومفاهيم راقية وبين الآخر الغربي الذي يملك التقدم والتكنولوجية الحالية والتطور والحداثة في العلم والتفكير. وهذا يوضح أن صورتين للأنا والآخر؛ صورة الأنا المتراجعة وغير القادرة علي التطور "السلبية"، وربما المهزومة حتي، وصورة الآخر المسيطر علي التقدم والتطور "الإيجابية". كما يري أن الأنا العربية سلبية أما الآخر فهو إيجابي وثقافة الأنا في الذات العربية تقوم علي التقزيم

والتصغير. وصورة الآخر في الأنا تقوم علي التعظيم والتفخيم، بمعني أن صورة العرب في نظر أنفسهم مهزومة وفي نظر الآخرين هي كذلك، وصورة الآخرين في نظر العرب أنهم متفوقون وصورتهم في نظر أنفسهم متفوقون. ولذا فهو يري أن الذات العربية عجزت عن معرفة أناها، فبقيت غير قادرة علي مواكبة العصر الحديث، وحكمت علي نفسها بالهزيمة قبل أن تهزم فبقيت مهزومة.

(حنفي، حسن، 2004، ص9)

وفي مقابل الشعور بالإنهزامية هناك عقدة أخري تعاني منها الأنا العربية وهي التفخيم غير المبرر والذي يتم عن مبالغة مفرطة، قد تقود إلي الهزيمة كونها لا تأخذ في تضخيم جوهرها بالأسباب التي تساعدها في معرفة قيمة الأنا.

وهذه الصورة السلبية التي تعانيها الثقافة العربية قد تعود إلي حالة تاريخية وعوامل حضارية؛ فالثقافة العربية واجهتها عصور انحطاط طويلة، كانت محملة بكثير من المفاهيم المتخلفة والمقومات النفسية والاجتماعية التي تحول دون التقدم، مثل التواكل والتفسير السحري للأشياء، وسيطرة الشكل والمظهر علي المضمون والجوهر في شتي جوانب السلوك.

والرأي السابق يتفق مع ما ذكره علي وطفة أن سبب سقوط العقل العربي في مستنقع الجمود هو وقوع المجتمع العربي في مأساة السيطرة الاستعمارية التي استمرت قرابة ستمائة عام، ومن ثم غياب الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الإنسان وهيمنة العقول الجامدة والمتحجرة. ومن أهم عوامل تحجر العقل العربي والثقافة العربية، هيمنة التقاليد العمياء وسطوة الجبروت السياسي.

(وطفة، علي أسعد، 2007، ص76)

وهذه العقلية المهزومة لم ولن تستطيع أن تواجه تحديات العصر وتحديات العولمة سابقة الذكر؛ حيث لا مكان في هذا العالم الآن للضعفاء والمهزومين.

و- العقلية العربية عقلية استهلاكية ومتواكلة

مع ظهور العولمة انتشرت ثقافة الاستهلاك عند الكثيرين؛ حيث أصبح الإقبال علي الاستهلاك يتجاوز إلي حد كبير إشباع الحاجات الضرورية للعيش، إلي اشباع الحاجات الثانوية غير الضرورية والتي يمكن الاستغناء عنها. فأصبح شحن الهاتف الجوال عند البعض أهم بكثير جدا من شراء الكتاب، وأصبح الإقبال مبالغا فيه علي المنتجات والسلع الاستهلاكية. والمشكلة ليست في هذا إذا كان يقابل الاستهلاك عمل وإنتاج، لكن المشكلة أن يصاحب ذلك التواكل والتكاسل وعدم الرغبة في العمل، وغياب الشخصية المنتجة، وتحول الاستهلاك إلى حالة تشبه الإدمان حيث أصبحت تعبر عن ثقافة مفروضة على البشر بدلا من ثقافة اختيارية تخضع لمعايير عقلانية من أجل إعادة الإنتاج واستمراريته لصالح المجتمع. المشكلة كذلك في تحول الاستهلاك إلى هدف في حد ذاته حيث أصبح يعبر عن رمز لمكانة الشخص، فكلما زاد الاستهلاك لدى الفرد زادت مكانته بين أبناء جماعته. ومن هنا زاد الطموح الاستهلاكى الذى ارتبط بالتفاخر.

لذا يري البعض أن الثقافة الاستهلاكية تعمل على تقديم نوع من الإحساس بالتميز والتفوق للمستهلك فيصبح الهدف هو امتلاك السلعة بغض النظر عن الحاجة إليها، وتدريجيا يتعود المستهلك على متابعة حركة السوق والرغبة في الشراء ويبحث عن أقصر الطرق للحصول على كل ما هو جديد من سلع معروضة أو معلن عن طرحها في الأسواق فيهرول إليها مما يؤدى إلى إصابته بحالة تشبه الإدمان.

(Rubin, Barry, 2008, p. 1)

إن عملية الترويج لثقافة الاستهلاك في عصر العولمة أصبحت صناعة غاية في الدقة والسهولة في نفس الوقت، فهى تعتمد على وسائل تكنولوجية معقدة

لتفتح المجال أمام التدفق الحر للمعرفة وتحويل إنتاج المعلومات إلى صناعة تنتج سلعا، وتدعو إلى الانفتاح الحر وطرح كل ما هو سهل وبسيط وسريع الانتشار. ولقد قامت فلسفة التأثير في المستهلك على سيادة مفهوم المنافسة كمحرك محورى للعولمة الاستهلاكية. فالمنافسة في السوق العالمى تتطلب التكيف مع ثقافة هذا السوق، ولذلك فهى تؤمن بحرية الإعلام وفتح المجالات الواسعة أمام التقنية الإعلانية، وامتلاك وسائل الإعلام وأساليب الدعاية والتسويق للسلع. وهناك فارق كبير بين النزعة الاستهلاكية في دول العالم المتقدم، وبين الاستهلاك في دول العالم الأقل تطورا، ففى الحالة الأولى تعمل لصالح الحضارة والتنمية، بينما تعمل في الحالة الثانية لصالح التخلف. فالدول الأولى تستهلك ما تنتجه فتزيد من عمليات الإنتاج وإعادته، بينما تستهلك في الدول الأخيرة السلع التى ينتجها "الآخر" فتسهم في زيادة تخلفها وهدر إمكاناتها وكذلك قدرات أبنائها.

ومن العوامل التي يمكن أن تكون سببا في ظهور هذه الثقافة الاستهلاكية في المجتمعات العربية ظهور النفط والذي صاحبه حدوث تغيرات شتى في الأنماط الاستهلاكية لدى الكثيرين؛ حيث زاد ميل معظم شرائح المجتمع نحو الاستهلاك الترفى، وامتد هذا الميل ليشمل كافة الطبقات الاجتماعية، إما بالاستهلاك الفعلى أو النزوع إلى الاستهلاك في معظم البلدان العربية.

(Camarota, Steven, A., 2008, p1)

وبالرغم من الفروق الصارخة بين البلدان النفطية وغير النفطية، فإن النزعة الاستهلاكية شكلت نوعا من الثقافة انتشرت بصورة واضحة في كافة البلدان العربية، وساعد على ذلك خروج العمالة الفنية وغير الفنية من البلدان غير النفطية للعمل في بلاد النفط. وإذا كان أبناء هذه الدول يستهلكون ما يأتى إليهم جاهزا فإن المهاجرين إلى هذه البلدان يجدون المتعة، كل المتعة في اقتناء هذه

السلع، التى أغرقت الأسواق، حيث يعتبر امتلاك هذه السلع رمزا للمكانة الاجتماعية تميزه بين أبناء وطنه، وأصبح من لم يستطع السفر إلى تلك البلدان يندب حظه العاثر. وقد صاحب ذلك انتشار ظاهرة الاستهلاك التفاخرى وبروز مظاهر ثقافية مرتبطة بالسلع الاستهلاكية ولم تستطع تلك البلدان مجاراة المنافسة المفروضة في ظل الانفتاح والعولمة، مما جعلها تستسلم لقوة وإبهار التيارات الثقافية الاستهلاكية المتدفقة، القادرة على تشكيل العقول وصياغة الفكر والوجدان وظهر ذلك بجلاء في انتشار الثقافة الاستهلاكية للأطعمة السريعة مثل "الهامبورجر والبيتزا وكنتاكى." وشيوع الموسيقى الغربية وفرق الغناء الأجنبية، إنها ثقافة الكوكاكولا والجينز. وقد ساعد على تحقيق وتنامى وانتشار تلك الثقافة قيام الشركات العملاقة "متعدية" الجنسية بمقابلة الاحتياجات الاستهلاكية لكل قطاعات وشرائح المجتمع من خلال فروعها المنتشرة في أنحاء العالم، ومن خلال وسائل عدة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ذلك

وقد ساعد التوسع في عمليات الاستيراد- على حساب الإنتاج- في ظهور شرائح رأسمالية اعتمدت على استغلال مرحلة التحول نحو الانفتاح الاقتصادى على العالم، وقامت بأعمال غير إنتاجية وأنشطة طفيلية كالتجارة والسمسرة والفندقة والمقاولات وتجارة الأراضى والعقارات والاستيراد والتصدير والتهريب والوساطة والتخليص الجمركى وتجارة العملة. وكان نشر هذه الثقافة دعما لمراكزها في تلك البلدان النامية والمتخلفة.

(Steinbach, Johan, 2008, p.)

يضاف إلي ذلك دعم الشركات متعددة الجنسيات للوكلاء المحليين في نشر تلك الثقافة الاستهلاكية وترسيخها في عقول كافة الفئات والشرائح الاجتماعية.

والدعم الإعلامى والإعلانى لنشر الثقافة الاستهلاكية وتغلغلها داخل المؤسسات الاجتماعية المختلفة.

(القليني، فاطمة، 2000، ص28)

هذا بالإضافة إلي امتلاك الشركات المتعددة الجنسيات لتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال، مما ساعد هذه الشركات على إعادة تشكيل أذواق المستهلكين، وترغيبهم في السلع المنتجة، ودفعهم نحو نزعات استهلاكية لا حدود لها.

لذا فقد أصبح الاستهلاك عملية تأثير اختيارية- إجبارية- خاضعة لمعايير معرفية يتحكم فيها من يمتلك وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، وهى عملية تتم بصورة غير مباشرة عن طريق برامج مخططة، ومن خلال صناعة الفقرات الإعلانية والفن السينمائى والمسلسلات التلفزيونية وغيرها من الأشكال التى تجعل المتلقى يقارن بين حاله وحال الآخرين في المجتمعات الأخرى أما الصورة المباشرة للتأثير في المستهلك فتتم بصورة أساسية عن طريق الصوت والصورة والرمز والإيحاءات التى يبرزها الإعلان، ذلك الذى يستخدم كل ما هو متاح ومغرٍ بغض النظر عن منظومة القيم الاجتماعية والثقافية الخاصة بكل مجتمع.

(Valentine, Gill, 2003, p4.)

وكل ذلك بهدف إثارة غرائز الجمهور والترويج للسلع ودفع الأفراد للتسوق وترسيخ ثقافة الاستهلاك، وإيجاد تطلع ترفي عن طريق الصور التى تجعل السلع المعلن عنها مرغوبا فيها ومقنعة وميسرة ويمكن الحصول عليها بطرق ملائمة لمعظم قطاعات المجتمع حتى لو أدى ذلك إلى تدهور أحوالهم

المعيشية أو فقدانهم لتراثهم الثقافى أو خفض قدراتهم البشرية أو اعتماد أنظمتهم على الاستيراد من الخارج.

(Visser, Margraret, 2009, p16)

ما أسماه بكار ما أشار اليه بكار بأن الانسان العربي مصابا بالتواكل.

(بكار، عبد الكريم، 2007، ص17)

ولا يمكن الحديث عن العقلية العربية الاستهلاكية غير المنتجة بدون الحديث عن الإنتاج المعرفي للعرب، وفيما يتعلق بهذا الأمر فقد أشارت بعض التقارير والدراسات إلي ضعف قدرة العرب علي إنتاج المعرفة، وهو ما أشارت إليه بعض التقارير والدراسات. ومن هذه التقارير تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2003، والذي أوضح أن هناك قصورا في إنتاج المعرفة وذلك فيما يتعلق بعدد البحوث المنشورة في مجلات ودوريات قوية أو فيما يتعلق بجودتها وبابتكاريتها؛ حيث ذكر التقرير أن البحوث العربية لا تزال قليلة خاصة في بعض المجالات العلمية. كما أن النشاط البحثي العربي لا يزال بعيدا عن الابتكار.

(تقرير التنمية البشرية، 2003، صص 84-88)

وكذلك أوضحت إحدي الدراسات أن الإنتاج المعرفي للعرب ضئيل بالنسبة إلي الدول الأخري. وقد توصلت إلي عدد من النتائج جاء في مقدمتها الانخفاض المستمر في مستوى التعليم، وتدني مستوى البحث والتطوير وظهور الطابع البيروقراطي. بالإضافة إلى غياب التبادل الأفقي في مجال المعلومات بين البلدان العربية وطرد الموارد البشرية وفي مقدمتها الكفاءات العلمية التي هي لب الاقتصاد المعرفي. كما أبرزت الدراسة نقطة جوهرية تتعلق بغياب استراتيجية صناعة محتوى المعلومات التي تعتبر أهم مقومات مجتمع المعلومات عندما ينصب

التركيز كما هو جارٍ الآن في البلدان العربية على إرساء البنية التحتية الأساسية لمجتمع المعلومات من جانب آخر.

كما أوضحت الدراسة أن من أسباب هذا الضعف ما يلي:

1- انخفاض مستوى التعليم.

2- انخفاض مستوى البحث والتطوير.

3- غلبة الطابع البيروقراطي.

4- ضعف المخصصات المالية.

5- استيراد المعرفة الجاهزة.

(خضير، سعد الرهيمي، 2011، ص3)

لذا الحالية أنه لابد من دفع الأفراد للبعد عن ثقافة الاستهلاك، وتثقيفهم بثقافة الإنتاج, والبعد عن المظهرية، وحب الظهور، والرغبة في التميز والاختلاف، وحب التملك، والتباهي؛ خاصة أن استشراف المستقبل ينبئ بنتائج خطيرة اذا لم تتخل المجتمعات العربية عن العقلية الاستهلاكية, وتعود إلي قيمة الإنتاج والبعد عن كل ما من شأنه إهدار الثروات والموارد دون مردود إيجابي حقيقي. لذا لابد من العودة السريعة إلى إعداد الفرد المنتج، والبيت المنتج والقرية المنتجة، والمجتمع المنتج. لابد من العودة إلى المشروعات الإنتاجية الصغيرة, بدلا من التباهي بالعقلية الاستهلاكية المقيتة التي تعد من التداعيات الخطيرة للعولمة.

لذا فإن التساؤل الذي تطرحه الدراسة هنا هو: هل يمكن في ظل تحديات العولمة وتطبيقات قواعد النظام الدولى الجديد، وآليات المنافسة غير المتكافئة الحد من تفشى ظاهرة الاستهلاك الترفى في البلدان العربية التى تفتقد لعناصر القوة،

وكيف يمكن مواجهة سلبيات شيوع ثقافة الاستهلاك الجماهيرى وانتشارها بين كافة شرائح المجتمعات العربية، وكذا تعطشهم إلى التسوق والمتعة في الامتلاك.

ومن نتيجة هذه العقلية بملامحها السابقة الذكر ما يشاهد الآن من ممارسات سلوكية يومية منها: أن أهمل العقل العربي العديد من القيم الهامة في حياته، مثل: احترام العمل، واحترام المصلحة العامة، والتعاون، واحترام الوقت، وطغيان النظرة العاطفية علي النظرة المنطقية والعلمية. وسهولة انتشار ونشر الشائعات دون تمحيص، وعاطفية القسوة التي قد تستدعي القسوة في العقوبة تبعا لمشاعر الغضب وليس العقل، وافتقاد الاهتمام بقيمة المؤسسات المدنية في مقابل العادات والتقاليد والمحسوبية، وكل هذا أدي إلي افتقاد الحوار البناء المحترم وأصبح قليل الوجود في هذه العقلية. بل ينظر للحوار نظرة ريبة وخوف من الأساس؛ نظرا لتحكم العادات والتقاليد حتي في العقل. هذا بالإضافة إلي التعصب الذي أشير إليه سابقا.

ومن خلال العرض السابق لتحديات العولمة وما تبعها من عرض لملامح العقلية العربية، أن الواقع العربي أصبح الآن في أزمة حقيقية، أزمة مركبة سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية، هي أزمة بنيوية فكرية معرفية، ترتبط بالإرث المعرفي الفكري أولا، وبآلية عمل العقل العربي ثانيا، وبطريقة قراءة الواقع ثالثا. والعقل العربي هنا الذي تقصده الدراسة- كما سبق القول- هو العقل الجماعي للأمة العربية. فالتأخر الذي وصل إليه في العقود الاخيرة جعل الفجوة بينه وبين الشعوب الأخري كبيرة. وهو ما يجب تصحيحه للاستمرار في مسيرة الحياة. وعلي هذا الأسس تستمر الأمم في الوجود وتختفي أمم أخري.

وهذا يتطلب ثورة تعليمية شاملة وثورة في قيمة الإنسان. إن المجتمعات العربية لا تعاني من طريقة بعينها يسلكها العقل العربي. ولكنه يعاني من لاعقلانية هذا العقل. هذه اللاعقلانية التي تمتد من المدرسة إلي الجامعة.

ويري حسن حنفي أن تحديات العولمة تستدعي إعادة صياغة العقل العربي المعاصر علي نحو محكم؛ كي يتجاوز طابعه الانفعالي وأسلوبه الحماسي الذي واكب مرحلة اليقظة العربية الإسلامية والتحرر من الاستعمار. فقد أصبح حجم التحديات والقضايا الرئيسة التي يواجهها العقل العربي المعاصر أكبر بكثير من القرن الماضي. ولذا فإنه يحتاج إلي التحول من مرحلة الانفعال إلي مرحلة الفعل. ومن الإعلان عن النوايا إلي التحليلي الكمي والإحصائي الدقيق. ومن إعلان المبادئ إلي تحققاتها الجزئية في واقع محدد مع ارتباطة أشد بالعلوم.
(حنفي، حسن، 2004، ص183)

فهل يمكن أن يحدث ذلك في ظل وجود مدارس لا تعرف إلا طريقة الحفظ والاستظهار والتلقين. الذي أصبح الأسلوب السائد والمهيمن في المؤسسات التعليمية والتربوية. إن الحامل للفكر العربي الذي يشكل العقلية العربية هو المؤسسات التعليمية والثقافية والمدارس والجامعات والجمعيات الفلسفية.

والمدرسة تعد إحدي القنوات الهامة لتشكيل العقل إذ من خلالها توضع البذور الأساسية لطريقة التفكير، من حيث السطحية أو العمق، وكذلك من حيث المنطقية والعملية أو الذاتية والموضوعية. كما أنه من خلال المدرسة يتم اكتساب المعرفة والمعلومات وتكوين الاتجاهات نحو كثير من قضايا الحياة.

ثالثا : تصور مقترح لدور المدرسة في بناء العقلية العربية علي ضوء تحديات العولمة

أهداف التصور المقترح

يهدف التصور المقترح إلي الوقوف علي الدور الذي يمكن أن تقوم به المدرسة في بناء العقلية العربية علي ضوء العولمة وما نتج عنها من تحديات.

منطلقات التصور المقترح

1- تفرض العولمة علي العالم العربي تحديات عدة ينبغي للعالم العربي بمؤسساته المختلفة أن يعيها جيدا إذا كان يرغب بالفعل في ملاحقة التطور الذي يشهده العالم.

2- تحتاج العقلية العربية إلي بناء أو إعادة بناء كي تتمكن من مواجهة العولمة وما تفرضه من تحديات.

3- يلعب التعليم دورا هاما في بناء العقلية العربية القادرة علي مواجهة ما تفرضه العولمة من تحديات.

4- تعتبر المدرسة من أهم المؤسسات المسؤولة عن تشكيل العقل العربي؛ إذ تعتبر أولي المؤسسات التعليمية التي تضع حجر الأساس الذي تنبني عليه الشخصية، بما تمتلكه من عقلية، ولذا فأنها إما أن تكون مرنة ومواكبة للعصر وتحدياته بشتي صورها وإما أن تظل متحجرة غير قادرة علي مواكبة أي مستحدثات جديدة.

5- إن الإنسان العربي قد أخذ من الثورة العلمية والتكنولوجية بعض أدواتها المادية، والمتمثلة في التكنولوجيا التي صاحبت هذا التطور. غير أن التقدم في هذا الجانب لم يصاحبه تقدم مماثل في العقل والفكر.

وبناء علي أهداف التصور المقترح ومنطلقاته، وكذلك ما سبق عرضه من تحليل لمفهوم العولمة والتحديات الناجمة عنها، نحاول فيما يلي وضع تصور مقترح للدور الذي يمكن أن تقوم به المدرسة في بناء العقلية العربية علي ضوء هذه الأبعاد جميعها. ولكن قبل الخوض في تحديد هذا الدور لابد أولا من الوقوف علي بعض ملامح التعليم العربي والتي أشار اليها تقرير التنمية الإنسانية العربية فيما يلي:

1- التردي في نوعية التعليم حتي فقد التعليم هدفه التنموي والإنساني. كما أن قلة الموارد أدت إلي تدهور جودته. وهذا أثر علي سياسات التعليم وكذلك وضع المعلمين والمناهج وأساليب التعليم.

2- ضعف تلبية متطلبات النهوض بقدرات المتعلمين من أجل تنميتها وتنشئة جيل قادر علي الإبداع والابتكار، بالرغم من الجهود المبذولة لتطوير التعليم في الوطن العربي، فلا تزال متطلبات يتم تلبيتها.

3- تنوع واختلاف مصادر إعداد المعلمين سواء في الكليات أو المعاهد يسود فيه التلقين وغياب التفكير النقدي.

4- انتشار مجموعة من القيم السلبية التي أثرت علي الإبداع وأفرغت المعرفة من مضمونها التنموي والإنساني؛ حيث ضعفت القيمة الاجتماعية للعالم والمتعلم والمثقف وأصبح الثراء والمال هو القيمة العليا بغض النظر عن وسائل تحقيقه وأدي ذلك كله إلي قتل الرغبة في الإنجاز والسعادة والانتماء وساد الشعور باللامبالاة ومن ثم الاكتئاب وابتعاد المواطنين عن المساهمة في إحداث التغيير المنشود في الوطن العربي.

5- تكريس المناهج العربية الخضوع والطاعة والتبعية؛ حيث لا تشجيع علي التفكير النقدي الحر، فمحتوي المناهج لا يحفز الطلاب علي نقد المسلمات الاجتماعية ولا تنمي النزعة الاستقلالية فيهم كما أنها تقتل الإبداع.

6- تنامي ظاهرة العقول العربية نظرا لغياب الدعم المؤسسي لإنتاج المعرفة وعدم توافر البيئة المواتية، ويترتب علي هذا الخسارة الناتجة عن تكلفة إعداد هذه الخبرات الهجرة إلي البلدان المتقدمة، بل إلي تغييب المساهمة المنتظرة لهذه الكفاءات في التنمية الوطنية وبخاصة في بناء منظومة المعرفة الوطنية.

وفي ظل هذه الملامح فإننا نري أن بناء العقلية العربية علي ضوء تحديات

العولمة يفرض علي المدرسة العديد من الأدوار، وهذه الأدوار التي تقترحها الدراسة هي:

1- دور المدرسة في بناء العقلية الناقدة المتجددة.

ويشمل ذلك:

أ- دور المدرسة في تنمية ثقافة الحوار بين جميع العاملين بالمدرسة.

ب- دور المدرسة في بناء العقلية المنفتحة علي الثقافات الأخرى بوعي، والقادرة علي مواجهة التغريب.

2- دور المدرسة في بناء العقلية العلمية المنتجة للمعرفة.

3- دور المدرسة في بناء العقلية المبدعة.

وحتي لا يكون الكلام عاما ومرسلا سيتم تناول هذه الأدوار موضحة في كل منها متطلبات تحقيقه، هذا بالإضافة إلي بعض الإجراءات الصفية التي يمكن أن تسهم في تحقيق كل دور، وفيما يلي تفصيل لكل ذلك.

1- دور المدرسة في بناء العقلية الناقدة

والذي يمكن أن يتحقق من خلال ما يلي:

أ- دور المدرسة في تنمية ثقافة الحوار لدي العاملين بالمدرسة.

ب- دور المدرسة في بناء العقلية المنفتحة علي الثقافات الأخرى بوعي، والقادرة علي مواجهة التغريب.

أ- دور المدرسة في تنمية ثقافة الحوار لدي العاملين بالمدرسة

تعد تنمية مهارات الحوار من الأدوار الهامة التي ينبغي علي المدرسة أن توليها اهتماما كبيرا في عصر العولمة- بل وفي أي عصر- خاصة بعد أن

أوضحت الدراسة أن العقلية العربية تفتقد إلي الحوار الهادف، وتستغرق في الجدل العقيم الذي لا يؤدي إلي شيء مفيد، بل ويزيد الخلافات حدة. فغرس ثقافة الحوار في نفوس الطلاب وممارسته في البيئة المدرسية مطلب تربوي هام وتزداد الحاجة في ظل المتغيرات الدولية والعالمية التي نوعت أساليب الحصول على المعارف والمعلومات والأفكار.

وغياب الحوار عن المدارس العربية يؤدي إلى كبت الأفكار، وزيادة المشكلات، علما بأن الدراسة هنا لا تقصد الطالب فقط بل أيضا كل الأطراف الموجودة بالمدرسة. لذا يجب جعل المدرسة مكانا تتمثل فيه هذه القيمة. والحوار يعتمد على احتواء وتقدير كل طرف للآخر ويلعب المعلم والمناهج والإدارة دورا هاما في ذلك، وذلك كما يلي:

دور المعلم في تنمية ثقافة الحوار

يمكن للمعلم أن يقوم بدور كبير في تنمية ثقافة الحوار لدي طلابه، وللوصول إلى مستويات متقدمة في الحوار فإنه ينبغي تدريبهم على ممارسته بآدابه وأساليبه المختلفة، وتعتبر الطريقة الحوارية في التدريس المبنية على المناقشة بين التلاميذ أنفسهم، وبينهم وبين المعلم من الطرق الهامة في ذلك. ولقد ثبت أن الطريقة الإلقائية التي تفتقر إلى الوسائل التعليمية وتعيق الطلبة عن المشاركة في المناقشة والتفاعل مع المعلم غير مجدية، بينما الطريقة الحوارية في التدريس المليئة بأسئلة المناقشة والمداخلات الحرة المنظمة من التلاميذ ومن المعلم والمفعمة بالنشاط والحيوية تجتذب عقولهم وتشد انتباههم وتستميل عقولهم إلى التفكير والتحليل والفهم، وتبعث فيهم الشعور الإيجابي نحو الاهتمام بالموضوع، وتحفز التلاميذ على استخدام قدراتهم العقلية، كما تعودهم على ثقافة الحوار، وتنمي مهاراتهم الحوارية، وتقبلهم لوجهة نظر الآخر دون شعور بالخجل، كما أنها

تؤدي إلى ثقة التلميذ في قدراته. أما الطريقة التقليدية المتبعة في أغلب المدارس العربية والتي تعتمد علي الحفظ والتلقين، فإنها تعطل وظائف العقل قسرا، مما يكون له أكبر الأثر علي هذه العقلية فيما بعد، حيث تؤدي إلي تجميد طاقاتهم العقلية والنفسية، وتجعلها غير قادرة عن الإبداع.

ومن الأمور التي يجب مراعاتها- من قبل المعلمين- لإكساب الطلاب مهارات الحوار:

- أن يكونوا قدوة صالحة يحتذى بها في الحوار.
- أن يتحروا الصدق في طرحهم خلال الحوار وألا يبدو عليهم التناقض أمام الطلاب.
- أن يجعلوا الجو المحيط بالطلاب وديا بعيدا عن التسلط.
- أن يتعرفوا على الدوافع الداخلية لسلوك الطلاب

ومن الإجراءات الصفية التي يمكن أن تساعد المعلم في تنمية هذه المهارات لدي الطلاب:

- إشعار الطلاب بأهمية طرح آرائهم وأحقيتهم في طرحها.
- توجيه الطلاب إلي مصادر المعرفة.
- احترام آراء الطلاب واجتهاداتهم.
- تشجيع المشاركة في إعداد العمل وتحمل المسؤولية.
- تشجيع الطلاب على التساؤل والاهتمام بالإجابة عنها.
- توفير جو من الأمان والموضوعية وحرية التعبير في الفصل والمدرسة.

- زيادة الاعتماد على المراجع والمصادر الخارجية والتخلي عن اعتبار المعلم لنفسه أنه المصدر الوحيد للمعرفة.
- ترسيخ مفهوم المعلم المتعلم والمشارك للطالب في عملية التعلم.
- حفز الطلاب وتشجيعهم على إبداء الرأي والتفكير في حل المشكلات التي تواجههم.
- إشعار الطالب بالأمان والبعد عن التهديد.
- التحدث بصيغ المشاركة بدلا من الصيغ الدالة على الذات.
- تجنب استخدام الألفاظ الكابحة للتفكير عندما تكون الأسئلة أو النشاطات من النوع المفتوح الذي يحتمل أكثر من إجابة صحيحة.
- استثمار احساس المتعلمين وخاصة الصغار بالأمان وعدم الخوف في عرض آرائهم والتعبير عن معتقداتهم وتقييماتهم، في الاستماع إلي وجهات نظر الطلاب وأفكارهم.

ومن أهم الأساليب التي يمكن اتباعها لتنمية القدرة الحوارية لدى الطلاب تمثيل الأدوار، وإثارة التساؤلات، وإقامة الدورات التدريبية التي تعد من أهم الأساليب الفاعلة في تدريب الطلاب على الحوار.

دور مدير المدرسة في تنمية ثقافة الحوار لدي الطلاب:

إننا لا تعني فقط بتنمية مهارة الحوار لدي الطلاب كأحد أدوار المدرسة في بناء العقلية العربية. بل إنها تتحدث عن جميع العاملين بالمدرسة بما فيهم المعلمين أنفسهم. ولذا يقع علي إدارة المدرسة دور هام في تحقيق هذا الهدف. وتري الدراسة أن مدير المدرسة يمكن أن يقوم بدور كبير في تنمية ثقافة الحوار بها، ويمكن أن يحدث ذلك من خلال:

• المناقشات بين إدارة المدرسة والمعلمين وجميع العاملين فيما يخص القضايا والموضوعات والمشكلات الهامة بالمدرسة وبهم.

• العلاقات الحوارية بين إدارة المدرسة وأولياء الأمور من خلال مجالس الآباء.

• العلاقات الحوارية بين إدارة المدرسة والطلاب من خلال:

- مشاركة الطلاب في القضايا المدرسية الهامة.
- الأنشطة الطلابية: مسرح، إذاعة، لقاءات وندوات،.. الخ
- مشاركة ممثلين من الطلاب في مجلس إدارة المدرسة.
- متابعة مشاكل الطلاب مع المعلمين.

ب- دور المدرسة في بناء العقلية المنفتحة علي الثقافات الأخري بوعي والقادرة علي مواجهة التغريب

عرضت الفصل لتحدٍ هام من تحديات العولمة وهو ما يتعلق بالتحدي الثقافي، والذي أدي إلي ما تعارفت عليه العديد من الدراسات بـ"الغزو الثقافي"، والذي تتمثل خطورته في تأثيره الكبير علي العقلية العربية والتي- كما أوضحنا من قبل أنها تتسم بالتبعية- لذا فإن الدراسة لا تري أن يكون حل هذه الإشكالية هو عدم الانفتاح علي الثقافات الأخرى، بل الانفتاح عليها ولكن بوعي؛ انفتاح يؤدي إلي الإفادة من الآخرين وليس اتباعهم وتقليدهم، فالتقليد هو أكبر عائق يواجه العقل ومن أكبر الحواجز أمام تفكير الإنسان، فهو يعني القبول بالآراء والأقوال دون معرفة برهانها. والمشكلة تكون أكثر كارثية حينما يتعلق الأمر بالتقليد؛ وخاصة فيما يتعلق بأمور تمس القيم والأخلاق والتقاليد؛ وخاصة التي لا تتلاءم مع القيم والتقاليد والأخلاق العربية وهذا ما لوحظ في

الأعوام الأخيرة وفي كل البلدان العربية بلا استثناء. لذا يعتبر من الأدوار الهامة للمدرسة مواجهة هذه التيارات الوافدة، وذلك كما يلي:

1- وجود المعلم القدوة في أفعاله وأقواله، وفي الانسجام مع قيم المجتمع وقوانينه.

2- ترسيخ مبدأ الحوار الهادف والاستماع للآخرين واحترام آرائهم.

3- مساعدة الطلاب على استخدام التفكير بطريقة صحيحة ليكونوا قادرين على تمييز الحق من الباطل والنافع من الضار وتنمية الإحساس بالمسؤولية لدى الطلاب.

4- الاهتمام بإكساب القيم والمعايير السلوكية السليمة.

5- تشجيع التعاون بين المدرسة والأسرة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة.

6- توجيه الشباب لطرق البحث السليمة عن المعلومات الصحيحة وتشجيعهم على ذلك.

7- مساعدة الطلاب على استيعاب المفاهيم والأفكار التي تتعلق بالحياة والمستقبل، والبعيدة عن الأفكار المنحرفة والمتطرفة.

8- إعادة النظر في المناهج بما يساعد الطلاب علي تفتح أذهانهم علي الغزو الثقافي وأساليبه وخطورته.

9- نشر المبادئ الفكرية القويمة والمبادئ والأخلاقيات من خلال الندوات وجماعات المدرسة والحلقات النقاشية.

10- الاهتمام بدور المدرسة في الكشف عن المظاهر التي قد تعد مؤشرا علي الانحراف الفكري أو الأخلاقي منذ بدايتها ودراستها دراسة دقيقة ومعالجتها عبر الإرشاد الطلابي بالمدرسة.

11- الاهتمام بالتواصل مع ولي أمر الطالب لتنظيم التعاون مع الإدارة المدرسية قبل استفحال أي مشكلة وعلاجها قبل أن تصبح سلوكاً اعتيادياً.

12- إعداد المناهج بحيث تساعد على تكوين الشخصية المتوازنة الوسطية، والتي تعتمد في الحكم علي اتباع الدليل. والاستناد إلي المنطق وترك الأهواء والبدع لهي كفيلة أن تنمي لدي الطلاب القدرة علي تمييز الفكر الغث من السمين.

- وقف امتداد أساليب التغريب وذلك من خلال الاهتمام باللغة العربية والعمل علي تطوير طرق تدريس اللغة العربية وبرامجها ومناهجها؛ حتى تصبح من اللغات الجاذبة والمشوقة للطالب.
- تشجيع المتفوقين في اللغة العربية علميا وأدبيا.
- الاهتمام بتطوير وإعداد معلم اللغة العربية وتنمية معلوماته، وجعله قادرا علي استخدام التقنيات الحديثة كالحاسوب وغيره.
- مناقشة الموضوعات المتعلقة باللغة العربية وما تواجهها من مشكلات ومخاطر، في أنشطة المدرسة وصحافة المدرسة، وكذلك من خلال الندوات التي يمكن أن تعقدها المدرسة ويدعي إليها متخصصون في هذا المجال.
- استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وتوظيفها لخدمة اللغة العربية، فلا غني للغة قط عن برامج حوسبة اللغة واعادة برمجة وهندسة منظوماتها.

متطلبات تحقيق هذا الدور

1- لابد من وضع فلسفة للمدرسة العربية تتسم بما يلي:

أ- واضحة المعالم ومحددة الأهداف.

ب- تعكس خصائص الثقافة واحتياجات وطموحات العرب.

ج- تعمل علي تهيئة فرد يفاخر بتاريخ أمته وحضارتها ويتسلح بالعلم في نفس الوقت وينظر إلي المستقبل ولا يعيش فقط في الماضي.

2- الاهتمام باختيار أساتذة من ذوي الاتجاهات الفكرية السليمة والخلق الرفيع.

3- الاهتمام باللغة العربية وفي نفس الوقت الاهتمام باللغات الأخرى.

4- العناية بإعداد الشخصيات القيادية.

5- دعم الأنشطة التي تتيح الفرصة للمتعلمين الاحتكاك بأصحاب القرار وأهل الخبرة للتزود المعرفي والمهاري والاستفادة من تجاربهم وخبراتهم.

2- دور المدرسة في بناء العقلية العلمية المنتجة للمعرفة

علي ضوء ما تم عرضه من ملامح للعقلية العربية والتي منها التفكير الخرافي وغياب العقلية العلمية إلي حد كبير، وكذلك ما اتسمت به من التواكل وضعف الانتاج والميل إلي النمط الاستهلاكي، والميل إلي التكاسل، يصبح بناء العقلية العربية العلمية المنتجة للمعرفة من أهم أدوار المدرسة. خاصة أن التحديات التي فرضتها العولمة جعلت القوة في هذا العصر لمن يمتلك العلم والمعرفة، لذلك فإنه لا يمكن للعرب اقتحام هذا العالم إلا بالتسلح بأدواته. أن المدرسة هي نقطة الانطلاق في التحول نحو مجتمع المعرفة، وهذا يفرض تغييرا جوهريا في رسالتها وفي أدوار المعلم، لينتقل من المعلم الملقن المرسل للمعلومات إلي المعلم الميسر لعملية التعلم، والمرشد للطلاب، والمصمم لبيئات التعلم المختلفة، كما يقتضي هذا الدور الانتقال من التركيز علي المحتوي المعرفي للمناهج الدراسية إلي التركيز علي العمليات التي يتم بها التعلم، وعلي المهارات الفكرية العليا ومهارات الإنتاج، وتحقيق التواصل التكاملي للمعرفة، ومن تلقين المعرفة إلي إنتاجها وإعادة إنتاجها، ومن فكرة التشابه إلي فكرة التنوع، ومن التقويم الخارجي إلي التقويم الذاتي، ومن الكتاب المدرسي كمصدر وحيد للتعلم إلي تنوع المصادر وتعلم كيفية التعامل معها، ومن نقل

المعني إلي المتعلم إلي مساعدته في إدراك وتكوين المعني وبناء نفسه. وحتي يتحقق ذلك ينبغي أن تقوم المدرسة بالأدوار التالية:

- تقديم معارف ومهارات تخصصية عالية المستوي إلي المتعلمين تؤهلهم للنجاح بعد ذلك في مهنهم بصفتهم عمال معرفة.
- تقديم برامج للتنمية المهنية المستديمة سواء للطلاب أو المعلمين أو العاملين بالمدرسة.
- توجيه الطلاب لحل المشكلات بطريقة غير تقليدية، ونفس الأمر ينطبق علي جميع العاملين بالمدرسة.
- استخدام التقنيات الحديثة بصورة مكثفة وإكساب المتعلم القدرة علي التعامل مع الكم الكبير من المعارف والمعلومات.
- مساعدة الطالب علي إتقان لغة أجنبية واحدة علي الأقل؛ بحيث يتمكن من خلالها التواصل مع الثقافات الأخرى والإفادة منها، ومن التعامل مع شبكات الإنترنت، والتي تعد وسيلة هامة تسهم إلي حد كبير في إنتاج المعرفة.
  - الربط بين الجوانب النظرية والعملية، من خلال دراسة موضوعات لها صلة بواقعه، ولها تطبيق في الواقع الفعلي.

دور المعلم في تنمية العقلية العلمية المنتجة للمعرفة

وللمعلم دور كبير في بناء العقلية المنتجة للمعرفة، وذلك من خلال ما يلي:

- إكساب المتعلمين مهارات التعامل مع التغيير.
- تنمية التفكير الناقد لدي الطالب، والذي يمكنه ليس فقط من استقبال المعرفة، بل أيضا الحكم عليها ونقدها وبالتالي إنتاج معرفة جديدة.

- ترغيب الطالب في البحث عن المعرفة، والذي يؤدي به إلي الوصول إلي معرفة جديدة، أو إضافة للمعرفة القائمة، وبالتالي إنتاج المعرفة.
- تنمية قدرة الطالب علي تحليل المعلومات ومعرفة عناصرها، وتركيب هذه العناصر مرة أخري مما قد يؤدي إلي إنتاج معرفة جديدة.
- تشجيع الطالب علي التعامل مع التقنيات الحديثة؛ وخاصة شبكات الإنترنت، والتي تساعده علي الوصول إلي المعرفة وإنتاجها.
- تنمية قدرة الطالب علي حل المشكلات؛ حتي يشعر بأهمية وقيمة ما يدرسه في حياته.
- تنمية التفكير الابتكاري لدي الطالب، والذي يمكنه من توظيف المعرفة، ومن إيجاد حلول متنوعة للمشكلات التي يواجهها بناء علي ما تم دراسته.
- التغيير من أساليب التدريس بحيث يعتمد علي الأساليب التالية:

- أسلوب التقييم الذاتي للأداء، والذي يؤدي إلي الوقوف علي نقاط القوة والضعف في الأداء، وبالتالي الوصول إلي أداء أفضل.
- أسلوب الزيارات الميدانية، والذي يؤدي إلي إنتاج معرفة جديدة مستقاة من الواقع.
- ورش العمل، التي تقوم علي تطبيق ما تعلمه الطلاب، هذا التطبيق الذي يؤدي إلي إنتاج معرفة جديدة مستقاة من التجريب العملي، وليست المعرفة النظرية فقط.
- الندوات مع الخبراء في مجال التخصص المختلفة، والتي تتيح الفرصة للقاء هؤلاء الخبراء والاستفادة منهم، والوصول إلي معرفة جديدة.

- الحلقات البحثية بين المعلمين وبعضهم البعض، والتي تؤدي إلي إنتاج المعرفة.
- التعلم من الأقران بأن يعتاد المعلمون الحديث مع بعضهم البعض حول ممارساتهم المهنية لإيجاد لغة مشتركة بينهم، وإثارة الأسئلة والاستفسارات عن طبيعة عملية التدريس، بما يكسر حاجز العزلة بين المعلمين وبعضهم البعض، ويتيح إعادة صياغة وتشكيل توجهاتهم في أعمالهم اليومية.
- التعلم الذاتي، والذي يعتمد إلي حد كبير علي دور المعلم، من خلال الاطلاع علي الجديد في مجال تخصصه، وإكسابه المهارات التي تمكنه من التعامل مع مصادر المعرفة المختلفة، بما يؤدي به إلي إنتاج المعرفة.
- التعليم التعاوني، والذي يقوم علي الاعتماد المتبادل، والعمل الجماعي بين المعلمين.

دور المناهج في تنمية العقلية العلمية المنتجة للمعرفة

أما المناهج فينبغي أن تنمي قدرة الطالب علي إنتاج المعرفة، وهذا يتأتي من خلال الاهتمام بما يلي:

- الاستعانة بالمصادر التي تمكن الطالب من التجريب، هذا التجريب الذي قد ينتج عنه إنتاج المعرفة، ويشمل ذلك تمكين الطالب من إجراء التجارب في المعمل، والمساهمة في تنفيذها، ومشاهدة نتائجها بنفسه.
- تمكينه من التعامل مع الحاسب الآلي كمصدر للمعرفة؛ بحيث لا يكون الكتاب المدرسي هو المصدر الوحيد للحصول عليها.
- الاهتمام بالموضوعات التي تنمي قدرة الطالب علي الاستدلال مثل المنطق والرياضيات.

- الاهتمام بالموضوعات التي تنمي قدرة الطالب علي التنبؤ العلمي، ويكون ذلك من خلال دراسة بعض الموضوعات التي تركز علي دراسة المستقبل والتنبؤ به.
- تزويد المكتبات بالمراجع الإلكترونية، والتي تسهل عملية البحث عن المعرفة، ومن ثم إنتاجها.
- إكساب الطالب المهارات المرتبطة بمعالجة البيانات، وتشمل هذه المعالجة، كيفية الحصول علي المعلومات، والتأكد من صحتها، وتصنيفها، وترتيبها، وتلخيصها، وتخزينها، واسترجاعها، وإعادة إنتاجها، ونقلها.
- تصميم المقررات علي نحو يتيح عرض القضايا والنظريات ووجهات النظر المتعارضة. وهذا الاختلاف والتعارض قد يؤدي إلي إنتاج معرفة جديدة.
- الاهتمام في المناهج بالقضايا والمشكلات المحلية، بما يمكن الطالب من فهمها والتفاعل معها، والمساهمة في حلها.
- الاهتمام بالموضوعات التي تنمي قدرة الطالب علي التنبؤ العلمي، ويكون ذلك من خلال التأكيد علي علوم المستقبل والدراسات المستقبلية.
- العمل علي إيجاد أساليب تقويم أكثر فاعلية وشمولية، تنتج الكشف الجيد للمهارات والمعارف والقدرات لدي الطالب؛ بحيث لا يقتصر التقويم علي الجانب المعرفي، بل يتضمن الاهتمام بالجانبين المهاري والوجداني.
- عدم التركيز علي قياس أدني مستويات التعلم وهو التذكر فقط؛ بل التركيز أيضا علي المستويات الأخرى للتفكير والتي تنمي القدرات الإبداعية، وتمكن الطالب من تطبيق ما تعلمه.

- الاستفادة من الأنشطة اللاصفية، مثل نوادي العلوم، والتي تنمي التفكير الناقد والابتكاري والإبداعي لدي الطالب، وهذه الأنماط المختلفة من التفكير تساعده علي تطبيق المعرفة التي يحصل عليها في المقررات النظرية.
- تشجيع الطالب علي التعامل مع التقنيات الحديثة؛ فالتكنولوجيا هي الجانب التطبيقي للعلوم.

دور الإدارة المدرسية في بناء العقلية العلمية المنتجة للمعرفة

ويقع علي قيادة المدرسة دور كبير في تحقيق ما سبق وهذا يفرض عليها ما يلي:

- اتباع المدير لنمط القيادة الجماعية التشاركية في العمل المدرسي.
- تفويض مزيد من السلطات للمعلمين لأداء المهام بفاعلية.
- إتاحة الفرصة أمام الطلاب والمعلمين للمشاركة في صنع القرارات.
- إشراك المعلمين والإداريين والطلاب في وضع خطة مستقبلية للمدرسة.
- دعم العلاقات الإيجابية بين المعلمين وزملائهم.
- استثمار طاقات المعلمين وجميع العاملين بالمدرسة وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف.
- حث العاملين بالمدرسة علي العمل الإيجابي والتعاوني.
- دعم التعلم المستمر والتنمية المهنية للمعلمين.
- توفير فرص التنمية المهنية الذاتية للمعلمين.
- توفير مناخ مدرسي صحي يتسم بالانفتاح.

- توزيع المهام والموارد علي العاملين بطريقة عادلة.
- تقويم أداء العاملين بطريقة موضوعية بعيدة عن التحيز.
- تشجيع العاملين علي المبادرة وتقديم آرائهم ومقترحاتهم لتطوير المدرسة.
- التواصل الجيد مع أولياء الأمور وحثهم علي المشاركة في مناقشة مشكلات المدرسة وتقديم مقترحاتهم ومساعداتهم للمساهمة في حلها.
- إتاحة المعلومات الصحيحة أمام أولياء الأمور عن المدرسة وأدائها.
- اتباع مبدأ التحفيز والإثابة للمجتهد أيا كان طالبا أو معلما أو أي فرد يعمل بالمدرسة.

متطلبات تحقيق هذا الدور

- وجود نظام جيد للمعلومات في المدرسة.
- إتاحة الفرصة للطالب للتعامل المباشر مع مصادر المعرفة المختلفة بالمدرسة.
- وجود معلم قادر علي تحقيق هذه الأهداف.
- وجود حوافز للمعلم الذي يتحمس لهذه الأهداف ويساعد الطالب علي تحقيقها.
- تزويد مكتبة المدرسة بالحاسبات الإلكترونية , وكذلك بشبكة الإنترنت لتيسير التزود بالمعلومات وبناء المعارف المختلفة.
- وضع حوافز للمعلمين الذين يسهمون في مساعدة الطلاب علي تطبيق ما تعلموه.
- تدريب الطالب والمعلم علي التعامل معها.

- تنظيم المؤتمرات والندوات، والتي تتيح الفرصة لنشر المعرفة، والمشاركة بالمعرفة بين عملاء المدرسة من معلمين وطلاب وأولياء أمور.
- الاهتمام بتنظيم المسابقات العلمية، هذه المسابقات التي قد تكون بين الطلاب أو بين المدارس ذاتها فيما حققته من نجاح، وذلك بما يوجد جوا من التنافس والتواصل أيضا بين المدارس وبعضها وذلك من أجل التشارك بالمعرفة ومن ثم إنتاجها.

3- دور المدرسة في تنمية العقلية المبدعة

الطريقة السائدة في التدريس في أغلب المدارس العربية- كما سبق القول- هي تلك التي تعتمد علي الحفظ والتلقين والتسميع، وغيرها من الطرق التقليدية التي لا تربي إلا عقولا جامدة، وهو ما لا يتناسب مع التحديات التي تفرضها العولمة السابقة الذكر. لذا فإن علي المدرسة أن تقوم بدور فاعل في تنمية العقلية المبدعة. وتتبدي أهمية هذا المطلب- خاصة مع ما عرضته الدراسة من افتقاد العقلية العربية لهذه السمة إلي حد كبير، ليس بسبب القصور في العقل نفسه، ولكن بفعل المناخ غير المحتضن لتلك العقليات المبدعة. ولذلك يلاحظ تفوق الإنسان العربي خارج بلاده؛ نظرا لما تتيحه البيئات الأخري من مناخ يساهم في إظهار هذه الطاقات الإبداعية لديهم. ولعل ذلك ما يجعل هناك حاجة ماسة إلي حدوث ثورة في النظم التعليمية العربية، وهذا يتطلب من المدرسة أن تقوم بتنمية هذه العقلية عند الطلاب؛ وذلك حتي يتمكنوا من مواجهة تحديات المستقبل والتي من أهمها تحدي العولمة.

ويمكن للمدرسة أن تلعب دورا هاما في بناء العقلية المبدعة، وعلي الرغم من أن هناك بعض الدراسات التي أجريت في هذا المجال، فإن البعض يري أن هناك بعض الصعوبات التي تحول دون تحقيق ذلك في المدارس في ظل الأوضاع

والمشكلات والإمكانيات... إلخ. وهذه المقولة صحيحة إلي حد ما خاصة في ظل الأوضاع السيئة للكثير من المدارس مثل ضعف الإمكانيات، وكثافة الفصول، والعجز في بعض المعلمين، وعلي الرغم من تسليم الدراسة بوجود هذه المعوقات فإن هذا لا يعني ترك الأمر علي هذا الحال دون بذل جهد من قبل المدرسة بكافة عناصرها، فما لا يدرك كله لا يترك كله. ولذا تري الدراسة أن هناك إجراءات بسيطة يمكن القيام بها ولا تحتاج إلي إمكانيات ضخمة أو أشياء بعيدة المنال يمكن أن تقوم بها المدرسة شريطة الرغبة الحقيقة في بذل المزيد من الجهد، والعمل الجاد، وتوفر إرادة سياسية تتبني هذا الاتجاه.

دور المعلم في تنمية العقلية المبدعة:

يعتبر المعلم الركيزة الأساسية في العملية التعليمية وله دور كبير في تحقيق كثير من أهدافها والعمل الجاد علي تنمية مواهب الطلاب، وكشف استعداداتهم، والاستفادة من جوانب تميزهم، وبالطبع لا يمكن أن تتحقق هذه المسؤوليات دون توافر المدرس المبدع الذي يدرك أهمية الإبداع، ويحرص علي تنمية التفكير الإبداعي لديهم. وكي يقوم المعلم بهذا الدور، هناك بعض الأمور التي يمكن أن تساعده في ذلك، منها:

- الاستماع للطلبة: لإظهار ثقة المعلم بقدرات طلبته، واحترامه لهم، وإتاحة الفرصة أمامهم للكشف عن أفكارهم.
- احترام التنوع والانفتاح: فالمعلم عليه إظهار الاحترام والتقدير لحقيقة الاختلاف والفروق الفردية بين طلبته، والانفتاح على الأفكار الجديدة والفريدة التي قد تصدر عنهم.
- تشجيع المناقشة والتعبير: وعلى المعلم أن يهيىء لطلبته فرصاً للنقاش ويشجعهم على المشاركة وفحص البدائل واتخاذ القرارات.

- تشجيع التعلم النشط: فالتعلم النشط يعني ممارسة الطلبة لعمليات الملاحظة والمقارنة والتصنيف والتفسير وفحص الفرضيات والبحث عن الافتراضات والانشغال في حل مشكلات حقيقية، بدلاً من اقتصار دورهم على الاستماع لأفكار المعلم.
- تقبل أفكار الطلاب: فعندما يتقبل المعلم أفكار الطلبة بغض النظر عن درجة موافقته عليها، فإنه يؤسس بذلك بيئةً صفيةً تخلو من التهديد وتدعو الطلبة إلى المبادرة والمخاطرة والمشاركة وعدم التردد في التعبير عن أفكارهم ومعتقداتهم.. .
- تنمية ثقة الطلاب بأنفسهم: فالمعلم مطالب بتوفير فرص لطلبته يراكمون من خلالها خبرات ناجحة في التفكير حتى تنمو ثقتهم بأنفسهم وتتحسن قدراتهم ومهاراتهم التفكيرية. وحتى يتحقق ذلك لا بد أن يختار المعلم مهام تفكيرية تنسجم مع مستوى قدرات طلبته.

وهناك بعض الإجراءات الصفية التي تمكن المعلم من تحقيق هذا الدور منها:

- عدم تقديم معلومات جاهزة مكدسة بين صفحات الكتب، فيتعود الطالب علي الحفظ دون فهم ونقاش، فبتعطل عقله عن التفكير والإبداع، ليكون الواقع التربوي يتمثل في طالب كل شاغله هو النجاح فقط، ومعلم كل هدفه إنهاء المنهاج الدراسي وكأنه في صراع مع الزمن، متناسيا مصادر التعليم الأساسية الأخري مثل المكتبة المختبر، والبيئة وغيرها:
- طرح قضايا داعمة للمنهاج الدراسي من أجل تنمية التفكير وملكة الإبداع مثل... بعض الأسئلة الاحتمالية مثل: ماذا يحدث لو؟.

- تطوير أساليب التقويم والامتحانات، ويكون من الأفضل التخلي عن تلك الأساليب التي تقيس قدرة الطالب علي الحفظ ويتم استبدالها بأسئلة تستثير التفكير والقدرات النقدية والأداء الإبداعي للطالب، أي تساعده علي التحول من ثقافة الذاكرة إلي ثقافة الإبداع. ولذا يجب علي المعلم تغيير أسئلة الامتحانات من أسئلة تقيس التذكر (مثل: ما هي- عدد- اذكر- عرف.. . وغيرها) إلى أسئلة تحتاج من الطالب إجابة مفتوحة تثير التفكير وتحترم عقلية المتعلم كأن يطلب منه أن يكتب موضوعا معينا قصيرا عن قضية أو مشكلة ما.
- تدريب الطالب علي البحث عن بدائل وطرق واقتراحات وآراء كثيرة قبل اتخاذ القرار.
- استخدام طرق التدريس التي يمكن أن تساعد علي تنمية الإبداع مثل العصف الذهني والمناقشة.
- الحرص علي عدم استخدام ألفاظ غير محددة أو غامضة أو عمومية في أي تواصل كتابي أو شفوي مع طلبته، بل يحرص على توجيههم أو التعقيب على مداخلاتهم وإجاباتهم عندما يستخدمون ألفاظاً أو تعبيرات غير محددة.
- تقديم أدلة علي كلامه، وكذلك يعلم طلابه كيف يأتون بأدلة علي كلامهم.
- حث الطلاب علي إيجاد طرق أخري للحل وإعطاء بدائل أخري.
- تعليم الطلاب وتدريبهم علي إيجاد العلاقات بين الأشياء، وبيان ما بينها من أوجه تشابه واختلاف.
- استخدام أساليب التعزيز المناسبة؛ وذلك بهدف تنمية مستوى الدافعية الذاتية للتعلم والاستقلالية في التعلم وتشجيع قيم المبادأة الذاتية في التعليم.

- الاهتمام بالأنشطة التي تنمي القدرات الإبداعية لدي التلاميذ مثل الأنشطة الثقافية كالمكتبة والصحافة والإذاعة المدرسية والمسابقات والبحوث الثقافية وعقد ندوات مع العلماء المبدعين.

المناخ المدرسي ودوره في تنمية العقلية المبدعة

إن البيئة المدرسية الغنية بمصادر التعلم وفرص اكتشاف ما لدى المتعلمين من استعدادات واهتمامات بمثابة البنية التحتية لبرامج المدرسة التي تهدف إلى تنمية التفكير والإبداع. إذ كيف يمكن اكتشاف طالب لديه استعداد للتفوق والإبداع في الموسيقى مثلا، ومن ثم رعايته بدون توافر آلات موسيقية وفرص للتدريب والعزف عليها بإشراف معلم مختص؟ وكيف يمكن اكتشاف طالب آخر لديه استعدادات للتفوق في الحاسب الآلي، إذا لم يكن لديه فرصة لقضاء ساعات كافية للتعامل معه وبإشراف معلم ماهر يستطيع ذلك؟

وهكذا يبدو من الصعب توقع وجود مدرسة فقيرة في مصادرها التعليمية أن تكون قادرة على توفير بيئة إيجابية لإثارة استعدادات المتعلمين وتفعيل قدراتهم لتبلغ مستويات متميزة. لذا يعتبر المناخ المدرسي وما فيه من علاقات بين المعلمين والطلبة والإداريين، وكذلك العلاقات مع أولياء الأمور والمجتمع المحلي عامل هام في تنمية الإبداع في المدرسة. والمناخ المدرسي الذي يهيئ للجميع أن يعملوا بكامل طاقاتهم مناخ ديمقراطي صالح لتطوير عناصر الموهبة والإبداع لدى الجميع، من هنا يجب علي المدرسة تهيئة المناخ المدرسي وجعله داعما لإبداع المتعلمين.

لذا يقع علي المدرسة عبء كبير في تحقيق ذلك، وتعرض الدراسة بعض الإجراءات التي يمكن أن تساعد المدرسة في تهيئة المناخ الذي يمكن أن يسهل بناء

العقلية المبدعة المفكرة، ليس فقط للطالب ولكن لجميع العاملين بالمدرسة، ومنها:

- استخدام أدوات وطرق وأساليب علمية في الكشف عن الموهوبين.
- تدريب المعلمين علي الأساليب المختلفة للكشف عن الموهوبين والطرق التربوية السليمة للتعامل معهم.
- إتاحة الفرصة أمام المبدعين وتشجيعهم علي الإنتاج الإبداعي ووضع الاستراتيجيات والبرامج التي تساعد علي رعايتهم وتوفير البيئة التي تثري هذه الموهبة مع تشكيل فريق عمل من الخبراء والباحثين للعمل علي اكتشاف هذه المواهب لتبدأ الرعاية والصقل والدعم الأدبي والمادي.
- إقامة الندوات واللقاءات المفتوحة للمتعلمين مع العلماء والمفكرين بهدف توسيع دائرة المعرفة لديهم.
- تطوير برامج خاصة لإعداد المعلمين المبدعين والاستمرار في تدريبهم ونموهم المهني، وتطوير وتعديل اتجاهات المعلمين نحو الإبداع والمبدعين.
- الاهتمام بالتنمية المهنية للمعلم والتي يتوافر فيها ما يلي:
  - الدعم المالي الكافي لبرامج التنمية المهنية.
  - وجود نظام جيد للمعلومات في برامج التنمية المهنية.
  - وجود حوافز ومكافآت للمعلمين الذين طبقوا ما تعلموه في برامج التدريب.

ويتطلب ذلك ما يلي:

- المتابعة الجيدة لبرامج التنمية المهنية.
- متابعة المعلمين في موقع عملهم.

- وضع حوافز للمعلمين الذين طبقوا ما تعلموه في برامج التنمية المهنية.
- الاستعانة بمدربين أكفاء في هذا المجال.

متطلبات تحقيق التصور المقترح

1- تبني استراتيجية بعيدة المدي لتطوير المدرسة تنطلق من تحليلات دقيقة وفهم واضح لتحديات العولمة ومتطلباتها، يشارك في وضعها كافة الأطراف المشاركة في العملية التربوية وكافة مؤسسات المجتمع ذات العلاقة، وتعتمد هذه الاسترتيجية علي إعادة هيكلة البنية المعرفية للمدرسة ووسائل إيصالها اللازمة والكافية، ويرتبط تطويرها باعتماد التقنيات والوسائط والبرمجيات الحاسوبية.

2- إتاحة قدر واسع من المرونة للمدرسة لتكييف برامجها وأدواتها المعرفية المستمدة من الواقع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

3- الإسراع بتوفير الربط الشبكي للإنترنت بكافة المدارس لكونها مصدرا من مصادر المعرفة الحيوية في الوقت الحالي.

4- توفير البرامج التدريبية لكافة العاملين والمتعلقة بالمهارات والكفايات التي تتطلبها وتفرضها العولمة.

5- تشجيع العاملين والمعلمين علي التجديد والابتكار في عمليتي التعليم والتعلم، وتوفير البرامج التدريبية التي تساعدهم علي التحول من كونهم ناقلين للمعرفة إلي مشاركين ومطورين لها، وقادرين علي التفاعل المستمر مع متطلبات مجتمع المعرفة والتحولات المعرفية.

6- اعتماد الأساليب التربوية المعرفية علي تنمية مهارات النقد والتحليل والتفسير وحل المشكلات لدي الطلاب.

7- اتاحة القدر الكافي للمعلم من الحرية لتكوين البرامج والخطط الدراسية وتطويع الساعات الدراسية فيما يساعد الطلاب علي تطوير قدراتهم المعرفية.

8- تفويض مزيد من الصلاحيات والمرونة للمدارس في الجوانب المالية والإدارية، والتقليل من النزعة المركزية لإدارات التعليم.

9- تشجيع المدارس لإقامة مدارس تشاركية مع القطاعات الأهلية خصوصا فيما يتعلق بإدخال التقنية ونظم المعلومات.

معوقات تنفيذ التصور المقترح

1) المقاومة من جانب البعض وخاصة أصحاب المصالح داخل المدرسة وخارجها وبخاصة المعلمين الذين يعتمدون علي الدروس الخصوصية، وأصحاب المراكز التعليمية، والمؤلفين للكتب الخارجية، والمستفيدين من وجودها.

2) قلة الشعور بالحاجة إلي التغيير من جانب البعض.

3) لا يوجد اعتراف بضرورة تغيير النظم والأساليب المعمول بها في المدرسة.

4) المركزية المفرطة والبيروقراطية الشديدة واللوائح الجامدة منذ سنوات طويلة.

5) تسلط الإدارة العليا.

6) غياب روح المخاطرة وضعف القدرة على تحمل المسؤولية لدى بعض العناصر.

7) قلة الدعم المالي المناسب لقيام المدرسة بهذه الأدوار بشكل صحيح وكاف.

8) الثقافة الحالية لدي بعض العاملين في المدرسة غير مشجعة.

9) غياب الفهم الواضح لمفاهيم التغيير ومتطلباته.

10) الافتقار إلى الدافع والقصور في المكافآت.

11) فكرة الأمان الوظيفي، وبالتالي فالمشاركة في الإصلاح ليست لها أي عوائد.

12) التجارب السابقة للتغيير، والتي كونت لدي البعض إحساسا بعدم جدوى التغيير.

13) ضعف القدرات والمهارات لدى القيادات بالمدرسة.

كيفية التغلب علي معوقات تطبيق التصور المقترح

1) محاربة أي تدخلات غير موضوعية كالمحاباة والمحسوبية ومنع انتشارها.

2) توفير الدعم المالي الملائم لتطبيقه.

3) التغيير في ثقافة الأفراد، وإقناعهم بضرورة التغيير.

4) جعل التعيين والترقي لكافة العاملين علي ضوء الأداء وليس الأقدمية.

5) الاهتمام ببرامج التنمية المهنية، ونشر ثقافة التنمية المهنية بين جميع الأفراد.

6) التدقيق في اختيار وتعيين جميع العاملين بالمدرسة، وفق معايير موضوعية تتضمن اختبارات ومقابلات ومواصفات معينة.

7) سن تشريعات جديدة تضمن نظم التعيين والترقي والاختيار والمكافآت، بما يحقق جودة الأداء.

8) وجود الدعم الكافي اللازم لتطبيق هذا التصور؛ من خلال توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتحقيقه.

9) التغيير في ثقافة الأفراد ويشمل ذلك نشر المفاهيم والقيم المطلوبة لإحداث التغيير، مثل المخاطرة وتحمل المسؤولية, والمبادرة, والانفتاح على الغير, والتبادل المعرفي, والتعلم من الآخرين, وتبادل الأدوار.

10) حصول المعلم, وكذلك جميع العاملين بالمدرسة على الاحترام والمقابل المادي الملائم لطبيعة عملهم.

11) توفير عدد كاف من العناصر البشرية المؤهلة والمدربة واللازمة لتشغيل العمليات مثل (أمناء المكتبة- مرشدين نفسيين- أخصائيين اجتماعيين- موجهين)

12) توفير نظام للمحاسبة مرن وفعال، يطبق علي جميع العاملين، يتضمن تقويما شاملا للأداء.

مراجع الفصل

أولا: المراجع العربية

1- إبراهيم، أنيس وآخرون: المعجم الوسيط، الجزء الثاني (القاهرة: دار الفكر العربي، 1972).

2- أبو زيد، جيهان، الشباب العربي والعولمة، ورقة عمل مقدم إلي ندوة بعنوان الشباب والأهداف التنموية للألفية في الوطن العربي، صنعاء، 22-23/ 6/ 2013.

3- أبو زعرور، محمد: العولمة: ماهيتها وأهدافها (عمان: دار البيارق، 2001).

4- أدونيس: خواطر في النقد، مجلة فصول، القاهرة، العدد3-4، فبراير، 1991

5- البازعي، سعد: المثقفون والعولمة (الرياض: وزارة المعارف، 1999.

6- بكار، عبد الكريم: العولمة وطبيعتها ووسائلها وتحدياتها والتعامل معها (عمان: دار الاعلام للنشر والتوزيع، 2000.

7- بكار، عبد الكريم: كيف نرتقي بفكر أبنائنا (دمشق: دار الفكر، 2007).

8- تقرير التنمية البشرية القسم الثاني، 2003، نحو اقامة مجتمع المعرفة، برنامح الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان، الأردن.

9- التويجري، عبد العزيز بن عثمان، الثقافة العربية وتحديات العولمة، مجلة التربية، الدوحة، العدد 128، 2001.

10- ثابت، أحمد: العولمة وتداعياتها على الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

11- الجابري، محمد عابد: نقد العقل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة العاشرة، 2009).

12- الجابري، محمد عابد، العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات، الرباط، مجلة فكر ونقد، العدد 26، 1998.

13- جلال، شوقي، اليسار العربي وسوسيولوجيا الفشل، عالم الفكر، المجلد السادس والعشرون، العددان الثالث والرابع، يناير، مارس- ابريل، 1998.

14- جلال، شوقي: الفكرالعربي، سوسيولوجيا الفشل، 2008.

الكتاب منشور كاملا علي الموقع التالي:

http: //www. kotobarabia. com/ - تاريخ الدخول 21-1-2014

15- جواد، عبد الحسن ليث، المضامين الاجتماعية للعولمة، مجلة دراسات، بغداد، السنة الأولي العدد السادس، 2001.

16- حجازي، أحمد مجدي، العولمة والتدفق المعلوماتي، الأبعاد الاجتماعية والآثار السلبية، مجلة العربية، الرباط، العدد الحادي عشر، 2004.

17- حجازي، مصطفي: التخلف الاجتماعي سيكولوجية الانسان المقهور (بيروت: معهد الانماء العربي، 1998).

18- حجي، طارق: سجون العقل العربي (القاهرة: دار ميريت للنشر والتوزيع، 2009).

19- حنفي، حسن: ما العولمة، حوارات لقرن جديد (دمشق: دار الفكر، الطبعة الثانية 2000).

20- حنفي، حسن: حصارالزمن اشكالات الحاضر (القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2004).

21- خضير، سعد عباس الرهيمي، الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية مجلة، جامعة بابل، بغداد رقم 19، العدد 4، كانون أول، 2011.

22- الخميسي، السيد سلامة: التجديد في فلسفة التربية العربية لمواجهة تحديات عصر العولمةرؤية نقدية من منظور مستقبلي، جامعة الملك سعود، كلية التربية، ندوة العولمة وأولويات التربية، 20-22/ 4/ 2004.

23- الخوري، فؤاداسحق، الذهنية العربية: العنف سيد الأحكام (بيروت: دار الساقي، 1993).

24- الرواشدة، علاء زهير: العولمة والمجتمع (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008).

25- الزعلان، اياد، ملامح العقلية العربية المهزومة، مجلة دنيا الرأي، فلسطين، 25/ 3/ 2013.

26- زكريا، فؤاد، التفكير العلمي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012).

27- شرابي، هشام: مقدمات لدراسة المجتمع العربي (بيروت: دار الطليعة، 1991).

28- صادق، نداء مطر، العولمة واختراق السيادة، مجلة دراسات، بغداد السنة الأولي، العدد السادس، 2001.

29- عاشور، عياض: الضمير والتشريع (الدار البيضاء: العقلية المدنية والحقوق الحديثة، المركز الثقافي العربي، 1998).

30- عبد الحي، وليد: تأثيرالعولمة علي الدولة القومية (عمان: منشورات جامعة آل البيت، 2000).

31- عبد الرضا، أسعد طارش الآثار الاجتماعية للعولمة علي دول العالم الثالث، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد 43، 2010.

32- العتيري، رجاة: في طبيعة العقل (تونس: دار سحر، 2003)، ص42.

33- العظم، صادق جلال، العولمة والثقافة، المجلة العربية للثقافة، تونس، عدد 39، سبتمبر، 2000.

34- علي، نبيل: العقل العربي ومجتمع المعرفة (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2009).

35- عمار، حامد: مواجهة العولمة في التعليم والثقافية (القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000).

36- عمار، حامد، نحو تعليم المستقبل، مجلة العربي، الكويت، العدد 494، يناير، 2000.

37- عمار، حامد: الحادي عشر من سبتمبر وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004).

38- العولمة وأثرها علي اقتصاديات الدول الاسلامية، مجلة النبأ، بغداد، شباط، العدد 42، 2000.

39- غربي، محمد: تحديات العولمة وآثارها علي العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، جامعة الشلف، العدد السادس، 2009.

40- غليون، برهان: الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين: تحديات كبيرة وهم صغير (الدار البيضاء: مؤسسة شومان للنشر والتوزيع، 2003).

41- قطب، خالد، مستقبل العقل العلمي العربي، منظمة المجتمع العلمي العربي، 20/ 8/ 2013.

علي الموقع التالي:

http: //www. arsco. org/detailed/ 708d06ee-2822-4923-9c7a-4912d3b9549b(acess date: 26/5/2014.

42- القليني، فاطمة، دور الإعلان التليفزيوني في تدعيم قيم العولمة للثقافة بين الشباب، ندوة الشباب ومستقبل مصر، كلية آداب جامعة القاهرة، 29-30 ابريل، 2000.

43- لاند، أنزيه، موسوعة لا لاند الفلسفية، المجلد الثاني، بيروت، 1999.

44- محفوظ، محمد: الحضور والمثاقفة: المثقف العربي وتحديات العولمة (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000).

45- محفوظ، محمد، المشهد الثقافي العربي، رؤية نقدية، مجلة الكلمة، بيروت، العدد218، السنة الخامسة 1998.

46- نصر الله، محمد صايل، تأثيرات العولمة علي الثقافة العربية، مجلة كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، عمان، العدد الرابع، 2012.

47- النملـة، علـي ابـراهيم: هـاجس المؤامرة في الفكـر العربـي بـين التهـوين والتهويل (الريـاض: فهرسـة مكتبـة الملـك فهـد الوطنيـة للنشـر والتوزيـع، 2009).

48- وسمـي، ضـمد كـاظم: الفكـر العربـي وتحـديات الحداثـة، مركـز النـور للدراسات، بغداد، 2009.

49- وطفة، علي أسعد، اتجاهات التقليد والحداثـة في العقليـة العربيـة السـائدة، دراسةفي المضامين الخرافية للتفكير لدي عينة من المجتمع الكويتي، مجلة شؤون اجتماعية، الكويت، العدد 77، ربيع، 2002.

50- وطفة، علي أسعد، الجمود والتجديد في العقلية العربية آفاق ثقافية، سوريا، وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، العدد 54، 2007، ص12.

51- يس، السيد: العولمة فرص ومخاطر (القـاهرة: ميريـت للنشـر والمعلومـات، 2000).

52- يونس، محمد محمد، أزمة اللغـة ومشـكلة التخلـف في بنيـة العقـل العربـي المعاصر، دراسة في علـم اللغـة الاجتمـاعي، مجلـة جامعـة أم القـري، لعلـوم الشرعية واللغة العربية وآدابها، الرياض: الجزء 17، العدد 29، فبراير، 2004.

المراجع الأجنبية

53- Chinwe, Asogwa: Africa and the challenges of globalization: critical appraisal of the relevance of pan- Africanism (Enugu: State university of science and technology, 2012)

54- Business dictionary. com: http: //www. businessdictionary. Com (Access Date: 22, 3, 2014)

55- Camarota, Steven, Immigrant From The Middle East, a Profile The Foreign-born Population from Pakistan to Morocco, Center for Immigration studies, (Access Date: 008/3/30, p.1.)

56- Globalization:threat or opportunity:International Monetary fund, http: //www. businessdictionary. com/definition/globalization. html http: //www. imf. org/external/np/exr/ib/2000/041200. htm#II, (Acess Date: 23/2/2013)

57- John Swell: Challenge of Globalization, Carnegie Council for Ethics in international affair Human Rights Dialogue, June, summer, 2004, p.5

58 - Malcom Watersm: Globlization(London: Rutledge, 2008).

59- Mann, Michael: The Sourse of social power (Cambridge: Cambridge University, 2013).

60- Mark Mojmir: Globalization: Trends, Challenges, and opportunities for countries in transition (United Nation: Industrial Development Organization, 2010

61- Rubin barry: Globalization and The Middle East: part one, A Publication of the MacMillan Cente, (Acess Date: 16/3/2013).

62- Stanley Fischer: Globalization and its challenges, American economic association meeting in Washington DC, 3 January, 2008, p. 8.

63- Steinbach Johan: Israel: Weapons of Mass Destruction: a Threat to Peace, Center for Research on Globalization, Washington, 2008

64- Taylor, Stephen, : Educational policy and the politics of change (London: T. J press, 200065 -The Challenges of Globalization, eJournal USA, IIP digital, 24 February, 2006.

66- The history of mentality, science humans. No. 4, July, 2003, p. 12-16

67- Tomlinson, John: Culture imperialism, A critical introduction (London: Malcom press, 2008, p.34)

68- Valentine Gill: Eating at home, Sociological review, Vol. 47, No. 3, 2003 p. 4.

69- Visser Margrate: Food and culture, Social research, vol. 66, No. 1, 2009.

الفصل الثاني

مفهوم الحوكمة الرشيدة ومتطلبات تطبيقه في الجامعات العربية

الفصل الثاني

مفهوم الحوكمة الرشيدة ومتطلبات تطبيقه في الجامعات العربية

مقدمة

يسهم التعليم العالي في خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا؛ حيث إن مؤسساته تعد من أهم مواطن الفكر الإنساني في أرقي مستوياته، ومصدر لتنمية الموارد البشرية والإبداع والابتكار وتقدم العلوم؛ لذا تعتبر الجامعات من أهم قوي التحديث في المجتمع؛ وذلك من خلال ما تقدمه من كوادر بشرية وأبحاث علمية تسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

من هنا فقد كانت الآمال ولا تزال معقودة علي الجامعات في تحقيق النهضة والتقدم للمجتمع؛ غير أن التصنيف العالمي للجامعات والذي يكاد يخلو من الجامعات العربية في الوقت الذي ضمت القائمة سبع وأربعين بحثا من إسرائيل بمفردها، وسبعة أبحاث من جنوب أفريقيا، والمفاجأة أن السعودية دخلت القائمة بأربعة أبحاث. يستدعي ضرورة الاهتمام بالحوكمة الرشيدة للجامعات.

وتعتبر الحوكمة الرشيدة Good Governance إحدى أهم الوسائل الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وإرساء قيم الديمقراطية والعدالة، والمساواة في الفرص، والشفافية التي تضمن النزاهة، وتعزيز سيادة القانون، ورسم الحدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والعامة، والحيلولة دون استغلال المنصب والنفوذ.

وقد تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم الحوكمة، وهو من المفاهيم

الهامة الـتي ظهـرت في أواخـر الثمانينيـات مـن القـرن العشـرين وبـرزت بقـوة في أوائل التسعينيات مــن ذات القـرن؛ بعـد مـا طـرح البنـك الـدولي مفهـوم Corporate Governance، وهو ما أطلق عليه حوكمة الشركات، وزاد الاهتمام بهذا المفهوم عام 1997، وذلك مع انفجار الأزمة المالية الآسـيوية، والـتي كانـت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات الـتي تـنظم الأعمـال والعلاقـات فيمـا بـين منشات الأعمال والحكومة، والتي جعلت العالم ينظر نظـرة جديـدة إلـي مفهـوم الحوكمة **(Gujler, 2009, P. 1)**

وقد عرف البنك الدولي الحوكمة بأنها ممارسة السلطة السياسية واستخدام المصادر المؤسسية لإدارة المشكلات والقضايا المجتمعية. كما أشار إلي أن الحوكمة الرشيدة تظهر مـن خـلال التنبـؤ، وكـذلك مـن خـلال صـناعة القـرار المنفـتح والمضيء، والبيروقراطية المتشبعة بروح المهنية في القوانين، والعمليات التي تتسـم بالشفافية، والمجتمع المدني القوي الذي يساهم في الشؤون العامـة. وأن الحوكمـة الضعيفة علي الجانب الآخر تتسم باستبداد السلطة من قبـل صـناع القـرار، ولا تتوافر فيها محاسبة الموظفين، والنظام الشرعي بها غير كـاف، كمـا تتسـم بغيـاب المجتمع المدني في الحياة العامة وانتشار البيروقراطية. كما ركز البنك الدولي علي دفع العالم نحو الليبرالية الاقتصادية والسياسية. وكيف أن مثل هذه الحوكمة تلقي الضوء علي بعض القضايا مثل المحاسبة وأثرها في التنمية الاقتصـادية والأحـوال السياسية. **(John, 2004, p. 4)**.

ومن أهم ما يتميز به التعريف السابق الصـادر عـن البنـك الـدولي هـو التأكيد علي الشفافية والمحاسبة وسيادة القـانون، وهـي بـالطبع مرتكـزات هامـة للحوكمة الرشيدة.

وعلي الرغم من ظهور هذا المفهوم واستخدامه في البداية في قطاع الأعمال، فإنه سرعان ما انتقل بعد ذلك إلي العديد من المجالات ومنها التربية، وأصبحت الحوكمة معيارا لتحديد جودة المؤسسات التعليمية. وتعد الجامعات إحدي أهم هذه المؤسسات التي انتقل إليها هذا المفهوم، وأصبحت الحوكمة- بناء علي ذلك معيارا تقاس جودة الجامعات علي أساسه.

وتشير حوكمة الجامعات إلي أنها نظام توجه وتدار الجامعة من خلاله، ويتم من خلالها محاسبة الإدارة؛ وذلك لتمكين وتحسين قدرة الجامعة؛ كي تقابل أهدافها الإستراتيجية وتوقعات المستفيدين والمجتمع، وهي تتصل بتحديد القيم داخل الجامعات، وبنظامها في اتخاذ القرار وتجميع المصادر، ومهاما وأغراضها، ونموذج السلطة والتدرج الهرمي، وعلاقاتها كمؤسسة بالعالم الأكاديمي. (Henke, 2007, P. 87).

وقد اهتمت دراسات عربية وأجنبية بقضية حوكمة الجامعات من حيث أهميتها وبعض سماتها سواء بالتنظير لهذا المفهوم أو بمحاولة تطبيقه، وهذه الدراسات أسهمت إلي حد كبير في إثارة اهتمام الباحثة بقضية الحوكمة الرشيدة للجامعات وهي علي النحو التالي:

الدراسة الأولي: وعنوانها "تطوير الأداء الإداري بالكليات الجامعية المصرية في ضوء بعض الخبرات الأجنبية" (عيداروس، 1999). وقد استهدفت تقييم أساليب الأداء الإداري وأهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيه، وأهم الشروط والمعايير المتبعة عند اختيار القيادات الإدارية. وكذلك الوقوف علي واقع الأداء الإداري لعمداء الكليات الجامعية في الخبرات الألمانية والأمريكية والاسترالية، من حيث النظام المتبع في اختيارهم، ومعايير الاختيار، والمهام

الإدارية المنوطة بهم، والمدة الرسمية لمنصب العميد. وكذلك الوقوف علي واقع الأداء الإداري لعمداء الكليات الجامعية المصرية؛ والمدة الرسمية لمنصب العمادة والعوامل المؤثرة علي أدائهم الإداري. واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي، وتكونت العينة من بعض أعضاء هيئة التدريس بالكليات الجامعية المصرية قيد التطبيق، وهي كليتي الآداب والعلوم بجامعات عين شمس والزقازيق وأسيوط. واستخدم الباحث الاستبانة، والمقابلات الشخصية المقننة مع عمداء الكليات قيد التطبيق. وقد استفاد الدراسة من الأدبيات الحديثة والخبرات الأجنبية. وتوصلت إلي مقترحات لتطوير الأداء الإداري لعمداء الكليات الجامعية المصرية، بما يتفق والقوي الثقافية بمصر.

الدراسة الثانية: وعنوانها "الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية" (سكران، 2001)

تناول الباحث مفهوم الحرية الأكاديمية، ونشأتها، وتعريفاتها، وقضاياها المتمثلة في الحريات، والالتزامات، والضمانات، والإضرار بالحرية الأكاديمية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وأجري دراسة ميدانية علي عينة من الباحثين وأعضاء هيئة التدريس حول بعض القضايا المرتبطة بالحرية الأكاديمية السابقة الذكر. ومن نتائج الدراسة أن الوثائق الرسمية لا تتضمن ما يشمل هذه الحريات ولا تعترف بالجامعيين بأكثر مما يعترف به للمواطن العادي من حقوق وحريات. كما أوضحت أن القوانين المنظمة للجامعات المصرية تعطي المجالس الجامعية الكثير من الاختصاصات. وأن المجالس الجامعية تحرم من هذه الاختصاصات والاكتفاء بأخذ رأيها فقط.

الدراسة الثالثة: وعنوانها "دراسة تقويمية للحرية الأكاديمية للمعلم الجامعي المصري علي ضوء بعض المستحدثات العصرية" (عبد السلام، 2004).

استهدفت الدراسة التعرف علي واقع الحرية الأكاديمية للمعلم الجامعي المصري علي ضوء بعض المستحدثات العصرية، مع عرض لأهم المعوقات التي تعوق الممارسة الفعالة للحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تسهم في القضاء علي معوقات الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتكونت عينة البحث من (164) معلما جامعيا في جامعات أسيوط والقاهرة والإسكندرية والمنصورة. وقد توصلت نتائج البحث لأهم المعوقات التي تؤثر علي الممارسة الفعالة للحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية.

الدراسة الرابعة: وعنوانها "استقلال الجامعات: دراسة للواقع والممكن من خلال آراء أعضاء هيئة التدريس والطلاب" (مجاهد، 2004)

استهدفت الدراسة الوقوف علي واقع العلاقة بين الجامعة و السلطة، وواقع استقلال الجامعات، والعوامل المؤثرة في استقلالها، والعوائق التي تعترض هذا الاستقلال، وما ينبغي أن يكون عليه استقلال الجامعة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي. وشملت عينة الدراسة جامعات القاهرة، والإسكندرية، وطنطا، والمنيا، وقناة السويس. ومن نتائج الدراسة أن عينة الدراسة رأت أن الواقع يشير إلي تجنب كثير منهم الاحتكاك بالسلطة أو المشاركة في الحياة السياسية. كما رأت أن العمل الإداري لا يسير بصورة تدعم استقلال الجامعة. كما أن اتخاذ القرار لا يتم بصورة تدعم هذا الاستقلال. كما رأت أن تبعية الجامعة للحكومة من الناحية المالية تؤثر سلبا علي استقلال الجامعة.

الدراسة الخامسة: وعنوانها "قراءة في قانون تنظيم الجامعات المصرية رقم (49)

لسنة 1972، كمدخل لتطوير التعليم الجامعي في مصر والوطن العربي" (عبد المطلب، 2004).

وقد تعرضت الدراسة بالنقد والتحليل لبعض جوانب القانون رقم (49) لسنة 1972، وخصوصا ما يتعلق بتعيين القيادات الجامعية وضوابطها، وذلك لما لها من دور حيوي ومحوري في تطوير التعليم الجامعي في الوطن العربي. وقد خلص الباحث من خلال تلك القراءة النقدية إلي ضرورة مراجعة بعض مواد القانون الخاصة بهذا الجانب، كما أوضح أن هناك تراجعا في عنصر الملاءمة في هذا القانون عن غيره من القوانين المناظرة في مصر والوطن العربي، الأمر الذي يتطلب مراجعتها كمدخل لتطوير التعليم الجامعي في مصر والوطن العربي.

الدراسة السادسة: وعنوانها: "حوكمة الجامعات: دراسة تحليلية" (العباس، 2006)

استهدفت الدراسة توضيح بعض أنماط الحوكمة الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، و قدمت نقدا لحوكمة الجامعات في المملكة العربية السعودية ودعت إلي إعادة النظر في طريقة حوكمة الجامعات السعودية, وسلوك الإدارة, وأساليب التقرير, ومدى التمثيل في المجالس المختلفة, وأساليب الرقابة على القرار, وإدارة الموارد، وقامت بعرض نماذج الحوكمة في بعض البلدان الأجنبية المذكورة أعلاه.

الدراسة السابعة: وعنوانها "المساءلة التربوية كمدخل لتقويم أداء عضو هيئة التدريس بالجامعة" (عبد الكريم، 2006).

استهدفت الدراسة التعرف علي المساءلة التربوية والوقوف علي بعض الممارسات التي تستوجب المساءلة في العمل الجامعي، والأسباب التي أدت إلي ظهور مثل تلك الممارسات. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي،

وأجرت دراسة ميدانية علي عينة من أعضاء هيئة التدريس في كليات/ معاهد جامعة القاهرة، وكان الهدف منها استطلاع آرائهم في الممارسات التي تستوجب المساءلة في حال القيام ببعضها، وتعرف الأسباب التي تؤدي إلي ظهورها. ومن نتائج الدراسة أن محدودية الدخل والراتب في مقابل ارتفاع مستوي المعيشة، وكذلك عدم الدقة في اختيار أعضاء هيئة التدريس وراء بعض المخالفات المالية. أما أسباب المخالفات الأخلاقية فقد أوضحت الدراسة أن غياب القدوة الحسنة ومحدودية الثواب والعقاب تقف إلي حد كبير وراء ارتكابها. أما المخالفات الأكاديمية فقد أرجعتها الدراسة إلي قصور في فاعلية وكفاءة الإدارة الجامعية ودورها في معالجة الأمور.

الدراسة الثامنة: وعنوانها "بناء منظور استراتجي لنطام الحوكمة وقياس مستوي أدائه، دراسة استطلاعية في جامعة البصرة" (شبلي، ومنهل، 2008)

وقد تحدد الهدف منها في كيفية تطويع نظام الحوكمة بما يتلاءم وحاجة المؤسسة الجامعية العراقية في السيطرة على الفساد، ومعالجة مظاهره المختلفة التي قد تتعرض لها، وبناء منظور استراتيجي لنظام الحوكمة في الجامعات العراقية. وقد تحددت أبعاد هذا المنظور الاستراتيجي في البعد الهيكلي والقيمي والرقابي، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلي العديد من النتائج منها.

- إمكانية بناء منظور استراتيجي لنظام الحوكمة في المنظمة الجامعية العراقية.
- إمكانية استجابة البنية الهيكلية للجامعة وقيمها الجامعية، ونظمها الرقابية إلى حد ما لمتطلبات المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة.
- افتقار الجامعة إلى جوانب مهمة من متطلبات تنفيذ الحوكمة؛ خصوصا ما

يتعلق بالشفافية والإفصاح والرقابة من خلال الحوافز والمكافآت ونظم التدقيق والمشاركة.

- تحقيق مؤشرات أداء المنظور لاستجابة جيدة إلى حد ما؛ خصوصا ما يتعلق منها بضمانات حقوق أصحاب المصالح وتنفيذ المحاسبة والمساءلة.

الدراسة التاسعة: وعنوانها "واقع الحوكمة في جامعة القدس" (حلاوة و طه، 2008).

استهدفت الدراسة الوقوف علي واقع الحوكمة في جامعة القدس، مستخدمة في ذلك المنهج الوصفي، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن المجتمع الفلسطيني مجتمع عشائري صغير الحجم إذا ما قورن بدول العالم، وأن الحوكمة في جامعة القدس موجودة ولكن ليست بالمستوى المطلوب؛ إذ أنها تميل إلى التعامل في حل المشاكل إلى القيم والاتجاهات، أكثر من تطبيق متطلبات الحوكمة ومعاييرها. وهناك الاتجاهات والأحزاب، التي تلعب الدور الكبير في الجمع بين وجهات النظر وحل المشاكل، وخاصة إذا كانت المشكلة بين طرفين من نفس الحزب، بالإضافة إلى أن معظم القرارات تكون ارتجالية، رغم وجود كتاب صادر عن شؤون الموظفين يختص بأنظمة وقوانين الجامعة. إلا أن طابع العشائرية يسيطر أكثر من استخدام نظم الحوكمة، سواء كان على مستوى الطلبة أو على مستوى الموظفين، كما أظهرت النتائج أن معظم الموظفين في الجامعة لا يعودون إلى الكتاب الخاص بالأنظمة والقوانين، ويجهلون ما فيه من نصوص. كما أن هناك بعض البنود في هذا الكتاب غامضة أو تفسر بطريقة غير مفهومة، كما أظهرت النتائج أيضا أن ضعف الموارد المالية كان له الأثر الكبير في عدم القدرة على تطبيق الأنظمة والقوانين.

الدراسة العاشرة: وعنوانها "الفساد الإداري في الجامعات" (الريمي، 2010). وهدفت إلي التعرف علي أبرز أنماط الفساد الإداري بالجامعات اليمنية الحكومية، والتعرف علي أبرز العوامل المساعدة علي وجود تلك الأنماط. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدم أداة الاستبانة، والتي تم تطبيقها علي عينة من رؤساء الأقسام الأكاديمية ومدراء إدارات العاملين في جامعتي صنعاء وعدن. وقد توصلت الدراسة إلي أن هناك كثيرا من مظاهر الفساد الإداري والتي شملت العديد من المجالات، وهي:

- مجال القبول والتسجيل.
- مجال شؤون الطلاب والخريجين.
- مجال التعيينات والترقيات الأكاديمية والإدارية.
- مجال التدريس والبحث العلمي.
- مجال النواحي القانونية والرقابية.

أما عن الدراسات الأجنبية فيما يلي بعض منها:

الدراسة الأولي: وعنوانها "تغيير حوكمة الجامعة والإدارة في المملكة المتحدة وغيرها، ظروف السوق: قضية ضمان الجودة والمحاسبية" (Kim, 2007). تحدد الهدف الرئيس من هذه الدراسة في تحليل الهيكل التنظيمي والحوكمي للجامعات الأوربية، وإيجاد إطار للظروف التي تسهل العمل بالجامعة، وتحديد إطار العمل القائم علي التنبؤ بالسمات الرئيسة في المؤسسة، وقد وضعت الدراسة عدة سمات كانت محلا للبحث والتحليل، وهي الملكية

والاستقلالية ونموذج الحوكمة والهيكل التنظيمي، هذا بالإضافة إلي سمات بيئية أخري مثل الحجم والعمر والموقع والوضع الاجتماعي. وهي سمات أيضا تم أخذها في الاعتبار عند التحليل. وقد توصلت الدراسة إلي النتائج من خلال دراسة سبع وعشرين مؤسسة من مؤسسات التعليم في سبع دول، وهي: فنلندا، والسودان، وأسبانيا، والمملكة المتحدة، وبولندا، وروسيا، ومولدوفا. وقد أعطت الدراسة القوة للافتراض القائل بأن الحوكمة المشاركة هامة لزيادة قدرة المشروعات ولكنها غير كافية. وكانت الجامعات السويدية هي أفضل الأمثلة، ولديها حوكمة مشاركة، وكذلك لديها استقلال كبير، ولكنها أقل من البريطانية. وأشارت الدراسة إلي أن الجامعات التي ليس لديها استقلالية كاملة لن تكون لديها قدرة كافية علي العمل. وفي بعض الحالات هناك العديد من العوامل مثل الافتقار إلي الاستقلالية، وسيطرة نموذج الحوكمة، والزيادة الهائلة في أنشطة التدريس؛ نتيجة الزيادة المفاجئة في أعداد الطلاب والتي لا تسمح للجامعة بتنمية أنشطتها.

الدراسة الثانية: وعنوانها "التغيرات في حوكمة الجامعة في فرنسا وايطاليا" (Moscati, 2009) أشارت الدراسة إلي أن هناك تحولا كبيرا في نظام التعليم العالي، تحت ضغط الاحتياجات الجديدة لمجتمع المعرفة في فرنسا وإيطاليا، وهو ما كان له تأثير مباشر علي حوكمة الجامعات. وهذه الدراسة هدفت إلي فهم عمليات التغيير في نظام التعليم العالي، والتأثير المتصل بالدور القيادي. كما أشارت إلي أن هناك تحولا من الهيكل التقليدي إلي الهيكل المعتمد علي الاستقلالية.

الدراسة الثالثة: وعنوانها"مؤشرات الأداء الأساسية لحوكمة الجامعات الحكومية

في ماليزيا" (KPIS, 2009) تناولت الدراسة بعض المبادئ الأساسية لحوكمة الجامعات الحكومية في ماليزيا، وقد استخدمت كل من المنهجية الكمية والكيفية في تجميع البيانات عن مؤشرات أداء الحوكمة في الجامعات الماليزية الحكومية، واشتملت الدراسة علي (128) نائبا، و(72) عميدا، و(276) أستاذا. وقد أشارت نتائج الدراسة إلي وجود بعض السمات والمهارات في القيادات، مثل القدرة علي إقامة علاقات شخصية جيدة، وتوافر مهارات الاتصال، ومهارات الإدارة. كما أشارت إلي أن (85٪) من أفراد العينة رأوا أن العميد لابد أن يكون قد اجتاز الدكتوراه، وأن هناك خمسة عناصر أساسية لابد من توافرها في الأستاذ الجامعي مثل الاستمرار في نشر البحوث، والاتصال بالشبكة الدولية، والتدريس، والإشراف، ومهارات القيادة. وأن من عوامل نجاح الحوكمة المنافسة، والمصادر والعمليات، والتعليم المستمر، والتنمية، والمحاسبة الواضحة، والشفافية، والأمانة، والثقة.

الدراسة الرابعة: وعنوانها "ميل الطالب نحو الحوكمة وتأثيرها علي نوايا المشروعات: دراسة مقارنة"(Ali, 2010). حاولت الدراسة البحث في الأبعاد المؤثرة في الحوكمة والتي تضمنت ستة أبعاد وهي: الانتخاب، والمحاسبة، والقواعد القانونية، والجودة، والاستقرار السياسي، والرقابة علي الفساد. وقد أجريت هذه الدراسة علي (550) طالبا تم اختيارهم من الخريجين من برامج الإدارة وغيرها، وقد تم توزيع الاستبانة في الفصل الدراسي الثاني، وقد تضمنت التعليمات الضرورية والشرح الذي تم إعداده للطلاب للحصول علي أفضل الاستجابات. وقد تم حساب نسبة رضا الطلاب عن الحوكمة بخمس نقاط بين درجة الموافقة بقوة، وغير الموافق بقوة. وقد

تضمنت الاستبانة خمس وثلاثين عنصرا. وأشارت نتائج الدراسة إلي العلاقة القوية بين الحوكمة وبعض الأبعاد التي تم تحديدها، وإلي التأثير السلبي لفساد الحوكمة علي الأنشطة الاقتصادية. كما أشارت إلي أن الفساد يثبط الهمة والمنافسة والتجديد والكفاءة والإنتاجية ومعدل النمو. كما أشارت الدراسة إلي التأثير السلبي لفقدان الانتخاب، والمحاسبية، والقواعد القانونية، وترتيبات الجودة، والحكم غير الفعال، ومستوي الفساد في التعليم العالي، وتأثير كل هذا علي مستوي الطلاب. وقد اقترحت الدراسة نظاما للحوكمة الجيدة يتسم بفرص متعددة من أجل زيادة الانتخاب، وكذلك المحاسبة العادلة. كما أوصت بضرورة رقابة فاعلة علي الفساد تجاه كل من الأفراد والمؤسسات في كل مناحي الحياة.

الدراسة الخامسة وعنوانها: "حوكمة الجامعات التي يمكن أن تتعلمها تايوان من الولايات المتحدة" (Lee,2010). الغرض من هذه الدراسة هو عرض بعض الاتجاهات والقضايا المتعلقة بحوكمة الجامعات في تايوان، وكذلك وصف الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكيفية إفادة الجامعات التايوانية من الأمريكية. وقد تم توظيف الأدبيات للوصول إلي غرض البحث، وقد توصلت نتائج الدراسة إلي أن الحوكمة في جامعات تايوان تقاوم الاتجاه نحو التوازن بين الديمقراطية والفاعلية. كما قد أشارت إلي أن نظام حوكمة الجامعات في تايوان يحتاج إلي تغييرات تشريعية عدة.

الدراسة السادسة: وعنوانها"حوكمة الجامعات وبعض القضايا: دراسة دولية لتحسين المشاركة في قيادة الحوكمة الذاتية للطلاب" (Miles, 2010) تحدد الهدف من هذه الدراسة في بيان الاستراتيجيات التي يمكن وضعها لزيادة

مشاركة الطلاب في أنشطة الحوكمة الذاتية. وصممت الدراسة خصيصا لتحديد ووصف الاستراتيجيات التي تزيد من هذه المشاركة في ثلاثة أشكال مختلفة من المؤسسات. وهي الجامعات البحثية، والكليات الإقليمية، وكليات الفنون الخاصة؛ وذلك من أجل الفهم الأفضل لسلوكيات الطلاب وتوقعاتهم. ومن نتائج الدراسة أن هناك معلومات هامة عن الشؤون المهنية للطلاب وإداريي التعليم العالي بصفة عامة عن كيفية تشجيع المشاركة.

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة العربية والأجنبية وما توصلت إليه من نتائج، يمكن القول ما يلي:

- أن هناك قصورا في الطريقة التي تحكم وتدار بها الجامعات العربية.
- أن قضية الحوكمة أصبحت محل اهتمام علي المستوي الإقليمي، كما اتضح من خلال بعض الدراسات العربية والتي أجريت في كل من اليمن والسعودية والعراق.
- أن الدراسات الأجنبية قد أوضحت الاهتمام العالمي بمفهوم حوكمة الجامعات والذي اتضح- كما عرض- في سعي العديد من الدراسات إلي تناول هذا القضية في كل من ماليزيا وايطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وتايوان، والعمل علي مراجعة الطريقة التي تحكم بها هذه الجامعات في تلك البلدان.
- أن الحوكمة الجامعية تتضمن أطرافا متعددة مثل الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والقيادات الجامعية، وغيرهم من المستفيدين والمتصلين بالجامعة.
- أن بعض هذه الدراسات قدمت نقدا للطريقة التي تحكم وتدار بها الجامعات، واقتصرت علي الوصف ولم تقدم حلولا للقضاء علي معوقات التطبيق

الناجح لمفهوم الحوكمة الرشيدة للجامعات، وهو ما سيركز عليه الفصل الحالي.

وفيما يلي عرض مفصل لهذا الموضوع.

1- السياق التاريخي والفكري لمفهوم الحوكمة Governance

إن مفهوم الحوكمة Governance ليس جديدا، فهو يرجع إلي العصور الوسطي، حيث تم تداوله للإشارة إلي الطريقة التي تنظم بها السلطات الإقطاعية. غير أن المصطلح نفسه قد سقط في النسيان حتي القرن العشرين.

(Francois, 2009, p. 5)

وفي القرن العشرين ارتبط هذا المفهوم بذلك التحول الكبير الذي حدث في الغرب؛ خصوصا مع نهاية الحرب العالمية الثانية. لذا فإن الدراسة الحالية سوف تلقي الضوء علي بعض ملامح هذا التحول، والذي أدي في نهايته إلي بزوغ هذا المفهوم؛ خصوصا في تسعينيات القرن العشرين.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حدث تحول كبير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، من سياسة دولة الرفاه الكينزية إلي دولة الرفاه الليبرالية الجديدة، فلفترة طويلة من الزمن لمس المواطنون في البلدان الصناعية، أن النمو المطرد في التشابك الاقتصادي مع العالم الخارجي قد أدي فعلا إلي رفع مستواهم المعيشي، فحتي ذلك الحين كانت غالبية البلدان الصناعية تسير علي ضوء المبادئ التي صاغها الاقتصادي البريطاني جون ماردينارد كينز، كرد فعل علي الكارثة الاقتصادية التي اندلعت في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين. وكان كينز قد رفع الحكومة

إلي مصاف المستثمر في الاقتصاد الوطني، إذ أناط بها التدخل عبر موازنتها المالية في النشاطات الاقتصادية؛ بغية تصحيح حالات البطالة والركود التي يفرزها السوق، وقد اتجهت كثير من الدول إلي إقامة الصناعات التي كان يعتقد أنها الضامنة لتحقيق نمو اقتصادي سريع، وزيادة الطلب علي الأيدي العاملة.

(مارتين وشومان، 2003، ص ص 188-189)

وتستند النظرية السياسية الليبرالية علي مسلمة أساسية، وهي أن الفرد هو العنصر الأساسي في تكوين وبنية أي نظام سياسي، وأن ظهور النظام السياسي نفسه، وأي نظام اجتماعي آخر، يكون نتيجة إجماع واتفاق بين الأفراد المكونين له، ويتجسد هذا الاتفاق في صورة عقد. فالسلطة السياسية تنبني علي تعاقد أفراد يتخلون بمقتضاه عن جزء من حرياتهم المطلقة لهذه السلطة؛ كي تستطيع تنظيم المجتمع وممارسة مهامها. كما أن العقد هو اتفاق علي ضمان حقوق الأفراد الداخلين فيه في ظل النظام السياسي الذي ينشأ من هذا العقد. إلا أن هذا التصور قد أثيرت من حوله الشكوك بفعل ارتفاع أسعار النفط في الفترة بين عامي1973 و1979. ففي كثير من الحالات لم تتمكن الحكومات من التحكم في التضخم. كذلك لم يعد في الإمكان بقاء أسعار صرف العملات في مستوياتها. ونتيجة لهذا حدث تحول تاريخي في السياسة الاقتصادية المطبقة في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وهو تحول أضفي علي الاقتصاد العالمي بعدا جديدا؛ فقد اتخذ المحافظون الذين فازوا في الانتخابات عام 1979 في بريطانيا، وفي عام 1980 في الولايات المتحدة الأمريكية، عقيدة اقتصادية مختلفة كلية كمبدأ لسياساتهم، وهو ما سمي بالليبرالية الجديدة.

(منصور، 2009، ص1)

وقد تحددت سمات الفكر الليبرالي الجديد فيما يلي:

(Martinez and Held, 1996, p. 1)

أ- تأكيد دور السوق الحرة

تري الليبرالية الجديدة أن تحرير أي مشروع فرضته الدولة ليس بمشكلة، مهما تكن طبيعة الأذى الذي يمكن أن تتركه عملية التحرير هذه. كما تري أيضا أن الانفتاح الكبير علي التجارة العالمية سيساعد علي تخفيف الأجور، ويضعف وحدة أو تحالف العمال وإلغاء حقوقهم التي ربحوها عبر سنين طويلة من النضال، ثم لا تعود الأسعار موجهة ومدروسة كثيرا. أو بتعبير آخر الكل في الكل هو الحرية الكاملة للتيار الرأسمالي. ويؤكد أنصار الليبرالية الجديدة أن عفوية السوق هي أفضل وسيلة لزيادة النمو الاقتصادي التي سوف تخدم بشكل مطلق كل فرد من أفراد المجتمع.

ب- إلغاء النفقات العامة من أجل المجتمع

ويشمل هذا المعني الخدمات، مثل التربية، والرعاية الصحية، وشبكة الأمان للفقراء، وصيانة الجسور، والتزود بالمياه... ألخ. فالليبرالية الجديدة تقف ضد دور الحكومة في تقديم المعونات في مجال هذه الخدمات للموطنين.

ج- تحرير التجارة

تطالب الليبرالية الجديدة أيضا بأن تكون التج التجارة حرة من أي قيد يمكن أن تفرضه عليها الحكومة، كما تدعو الحكومة إلي تخفيف أو إلغاء أي إجراء من قبلها يمكن أن يساعد علي إضعاف الأرباح، حتي لو كان الأمر يتعلق بحماية البيئة أو العمالة.

د- الخصخصة

الليبرالية الجديدة تطالب ببيع المشاريع الكبيرة والهامة للدولة، وتأتي كل هذه المطالب تحت اسم "من أجل تحقيق الكفاءة العالية" التي غالبا ما تكون ضرورية بالنسبة لها. وقد حققت الخصخصة بالدرجة الأولي تركيز الثروة في أيدي القلة، التي راحت تعمل علي تحديد أجور العمالة وفقا لمصالحها.

هـ- إلغاء مفهوم الجمهور أو العامة

تسعي الليبرالية الجديدة إلي تمييع أي دور لمسئولية الكتل الاجتماعية، وتحاول تركيز المسؤولية في الفرد كسمة عامة لنشاط المجتمع وطموحه؛ لذلك كثيرا ما يمارسون الضغط علي الناس الفقراء من أجل أن يقوموا هم بأنفسهم بالبحث عن الوسائل أو الطرق التي تساعدهم علي تأمين حاجاتهم الصحية والتعليمية وأمانيهم الاجتماعية، ثم توجيه كل اللوم لهم في حال عجزوا عن تحقيق ذلك، ووصفهم بالكسالى.

ويتضح مما سبق أن الفكرة التي بني عليها الفكر الليبرالي الجديد هو الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق، هذه الفكرة التي تقوم علي عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وترك السوق يضبط نفسه بنفسه. وحيث إن الليبرالية تعتمد بالأساس على فكرة الحرية الفردية، والتي تقضي بأن الفرد ولد حرا حرية مطلقة، وبالتالى فإن له الحرية في أن يقوم بأي نشاط اقتصادي. فقد جاءت سماتها منسجمة مع هذه الفكرة العامة، فتناولت تحرير السوق، والخصخصة. وبناء علي هذا الاعتقاد راحت الحكومات الغربية- الليبرالية النزعة في غالبيتها - تبذل قصاري جهدها من أجل تحرير رأس المال من القيود. فألغت علي جبهة

عريضة ما كان سائدا من رقابة وتدخلات حكومية. فالتحرير و الليبرالية والخصخصة أصبحت الوسائل الاستراتيجية في السياسة الاقتصادية الأوربية والأمريكية، والتي أعلي من شأنها المشروع الليبرالي الجديد كأيديولوجية تتعهد الدولة بفرضها.

خلاصة القول أن ثمة تغيرا كبيرا قد حدث في دور الدولة في ظل هذا الفكر الليبرالي الجديد. وفي ظل هذه الظروف بزغ مفهوم الحِكمانية Governmentality في بعض الكتابات الغربية؛ حيث إن الحِكمانية تبدأ في الظهور عندما تتسم الحكومة بأنها مؤسسة أكثر انعزالا عن المواطنين، وأكثر تقيدا بالعمليات الإدارية. وهنا يأتي مفهوم الحِكمانية- والتي تعد الحوكمة Governance شكلا من أشكالها- ليعكس كيف تتفاعل الحكومة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وكيف ترتبط تلك الأطراف بالمواطنين، وكيف يتم اتخاذ القرار في عالم يزداد تعقيدا يوما بعد يوم.

والقضية الرئيسة التي كانت السبب في بزوغ مفهوم الحِكمانية، هي محاولة الإجابة عن سؤال محوري ألا وهو كيف استطاعت الليبرالية الجديدة أن تشكل الواقع السياسي والاجتماعي المعاصر السابق الذكر. وهي القضية التي درست من قبل باحثين كثر في فروع معرفية مختلفة. ودارت المناقشات فيها حول الإجابة عن بعض الأسئلة المتعلقة بدور الدولة، وسمات السلطة في سياسات العالم المعاصر. والحِكمانية مفهوم يعود إلي تقاليد فكرية، ويتناول قضايا التوجيه والتنظيم والتحكم والإدارة في المجتمع. وقد دارت المناقشات حول هذا المفهوم في العلوم الاجتماعية والسياسية، كما ركزت علي التغيرات المتصلة بعلاقات الدولة بالشئون الاجتماعية.

(Jason, 2010, P. 18)

2- مفهوم الحوكمة ودلالته عند ميشيل فوكو(Foucault)

تحدث فوكو عما أسماه 'Governmentality'، وهي كلمة مكونة من مقطعين هما. Govern, Mentality وهي تترجم إلي الحِكمانية، ولم ينظر فوكو إلي الكلمة علي أنها مرادفة لليبرالية أو الليبرالية الجديدة، بل أنه نظر إلي الليبرالية علي أنها شكل من أشكال الحِكمانية. وقد وصف فوكو الليبرالية الجديدة بدولة السوق، والتي عملت في مستويات متكاملة. فعلي المستوي الأول تشير الليبرالية إلي الخصخصة واللاتنظيم، وعلي المستوي الثاني ترتكز الليبرالية إلي مفهوم السيطرة.

(Johense, 2008, p. 12)

ويمكن القول أن الليبرالية الجديدة يمكن النظر إليها علي أنها أيديولوجية تنتج الرضا؛ من أجل إيجاد التبريرات لمجموعة من السياسات التي أفرزتها، ومن أجل إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة المجتمع.

ولكن فوكو لم ينشغل بنقد الليبرالية الجديدة من منطلق الانتقادات التقليدية، والتي ينظر إليها علي أنها أيديولوجية غير متفقة مع حقيقة المجتمع وقوانينه الأصلية، أو أنها رؤية خاطئة لكيفية عمل الاقتصاد وانفصاله عن المجتمع، بل يعاملها علي أنها جزء من تقنيات السلطة الجديدة التي يضمها مصطلح الحِكمانية؛ فالسياسات الليبرالية الجديدة تخلق البيئة المناسبة التي تمكنها من ممارسة عملها؛ إذ هي لا تستطيع أن توجد إلا في ظل انفصال ما بين الاقتصاد والمجتمع، وبالتالي تعمل علي خلق وتدعيم هذا الانفصال منذ البداية.

والليبرالية كذلك لا تستطيع أن تعمل إلا مع أفراد منعزلين عن هوياتهم الاجتماعية التقليدية، ولذلك تعمل علي عزل الأفراد أولا؛ كي تقدم حلولا

للظاهرة التي أوجدتها، والمتمثلة في زيادة مرونة الأفراد وتعاظم قدراتهم التكيفية مع النظام الاقتصادي السائد الذي يزداد في المرونـة والفوضـوية. وهـي كـذلك تتعامل مع الاقتصاد من منطلق السياسات النقدية؛ ولذلك تعمل علـي التحـول المستمر للاقتصاد إلي العمليات المالية، وذلك كي تتمكن من التعامل معه بحلولها الماليـة. كـل هـذه الترتيبـات الليبراليـة الجديـدة ليسـت مجـرد أفكـارا زائفـة أو أيديولوجيا، بل هي خلق لبيئة مناسبة للممارسة الليبراليـة؛ إذ هـي تعمـل علـي خلق الواقع الذي تحكمه. وهذا ما يقصده فوكو بالحِكمانيـة؛ فهـي لا تتمثـل في إدارة موضوعات جاهزة وقائمة بالفعل، بل في وضـع الإطـار أو المجـال الحيـوي الذي تمارس فيه. (منصور، **2008**، ص**1**)

ويمكن التفكير في الحكمانية بصفة عامة علي أساس أنهـا طريقـة أو نظـام للتفكير عن طبيعة ممارسة الحكم، من يَحكم، ومن يُحكم، والقـدرة علـي صـنع بعض الأشكال القابلة للتفكير أو القابلة للممارسة، ومـن هـؤلاء الـذين سـتقع عليهم الممارسة. وقد قام فوكو مع عدد من الباحثين المهتمين بالبحـث في المجـال السياسي بدراسة مجالين، **أولهما** ما يسمي القوة الحيوية. **وثانيهما** ما يسمي بمجال الحِكمانية، والتي تم تنميتها في محاضرات فوكو في كلية فرنسا عـام 1978-1979. وقد شارك فوكو عدد من الباحثين في دراسـات الحِكمانيـة، مـن خـلال حلقاتـه ومشروعاته البحثية في أواخر عام 1970؛ حيث كان هـذا المجـال في ذلـك الحـين جاذبـا للدراسـة، وكـان بمثابـة بـديل للفهـم الماركسـي للتحـولات السياسـية والاجتماعية، والتي تتفق مع سياسة الرفـاه. وهـذا المـدخل- الحكمانيـة- أنـتج مقالين هما:

(The Foucault Effect, Foucault and Political Reason)

أي تأثير فوكو، وفوكو والمبرر السياسي.

وقصة فوكو عن الحِكمانية معروفة؛ فقد قام بتنمية هذا المفهوم من خلال محاضراته في كلية فرنسا عام 1978-1979، والتي نشرت في فرنسا عام 2004، والنسخة الألمانية ظهرت أيضا عام 2004 تحت عنوان الحِكمانية. أما النسخة الانجليزية فقد ظهرت عام 2007، مع الاحتفاظ بالشرح المفصل. ومن خلال نشر هذه المقالات يتضح أن فوكو لم يقم بعمل مراجع متفرقة أو قليلة لشرح مفهوم الحِكمانية، ولكنه كان يخطط بطريقة منظمة ليجعل هذا المفهوم مجالا بحثيا، وكان يركز في شرح هذا المفهوم وتطبيقه علي الدولة وعلاقتها بالمجتمع والمؤسسات المتصلة به.

(Lemake, 2001, p. 190)

ومصطلح الحكمانية عند فوكو تناول قسمين رئيسين، الأول: ما يتصل بالدولة الحديثة، والآخر ما يتصل بالأسئلة الأخلاقية، وقد لمس فوكو من خلال ذلك العلاقة بين التربية والسياسة. وقد بدأ من سؤال بسيط وهو كيف غيرت المجتمعات الغربية أشكالها للعقاب؟، وفي دراسته لموضوع العقاب رأي أن هناك تكنولوجيا في المجتمعات والمدارس والسجن، والجيش؛ لإنتاج فاعلين معينين. ورأي فوكو أن الحكمانية تشير إلي عقلانية الحكم في ممارسة السلطة السياسية، وهي تخاطب التحكم الذاتي وتوجيه الأطفال، والمديرين؛ لذا فقد عرفها بأنها إدارة السلوك. من هنا فإن المصطلح دار حول إدارة الذات والآخرين. وقد انتشر المفهوم في دراسات عديدة في العلوم الاجتماعية والبحوث التاريخية؛ وبخاصة في بريطانيا العظمي واستراليا وكندا، وأمريكا، وفرنسا، وألمانيا. وقد بدأ من خلال الملاحظة؛ حيث لاحظ أنه في القرن السادس عشر ظهرت أسئلة

للحِكمانية في مجالات متعددة، وكانت الأسئلة هي كيف تحكم نفسك، وكيف تحكم الأرواح، وكيف تحكم الأطفال، وكيف تحكم الأمراء.

(Johnsen, 2008, p. 12)

وقد تحدث فوكو في محاضراته عام 1983 عن قضية حكم الناس، وكيف يتم اتصال الذات بالآخرين، وما الثقة التي يحتاجها الفرد، وما الممارسات والتكنولوجيا والمعرفة الضرورية لذلك، وقد استخدم فوكو الحِكمانية بمعني عقلانية القواعد؛ وذلك للإشارة إلي ظهور عقلانية القانون، والتي تعتبر أساس السياسة في الليبرالية الجديدة. وقد بدأ في دراسة إشكالية الحكم، وذلك من خلال تحليل السكان والحكام، وقد أوضح الاهتمام الذي حظي به قضية فن الحكم في القرن السادس عشر، والذي يمكن تصوره من خلال أشكال متعددة للحكم، وهي فن حكم الذات (الاتصال الشخصي)، وحكم النفوس (الاتصال الرعوي)، وحكم الأطفال (إشكالية التربية). وقد ركز في تحليله للحِكمانية علي بعض المصطلحات التي تعتمد علي علم الاقتصاد السياسي، كما سخر جزءا من طاقته في فهم أشكال الحكم وتعقيداتها وتكنيكاتها. وكان مهتما بالسؤال عن كيفية ممارسة القوي، وموضوع الطاعة العمياء، كما قدم نقدا للدولة المعاصرة ودورها.

(Amos, 2010, P. 1)

وقد رأي فوكو أن كلمة حكم تشير إلي حكم النفس والآخرين، وهي أي محاولة مبرمجة لحكم الأفراد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. كما رأي أن الحِكمانية يمكن التفكير فيها علي أنها شكل محدد من القوي السياسية لتكنولوجيا القوي، وحيث إن القوي السائدة هي قوة الدولة، فإن السيادة هي الحاكم نفسه.

والحكمانية تتصل بموضوع السيادة علي الناس. كما رأي أن هناك ثلاثة مجالات للحِكمانية تتصل بثلاثة مجالات للمعرفة، وهي حكم النفس مع العقلانية، وحكم العائلة مع الاقتصاد، وفن حكم الدولة مع السياسة. وتحليل فوكو للحِكمانية يتصل بأشكال الذاتية وأشكال الحياة ونظام الحكم الذي ينتج عمليا. وهذه الممارسات ربما تتضمن المجال السياسي، ولكنها أيضا التكنولوجيا السياسية وتكنولوجيا الذات. والأخيرة- من وجهة نظر فوكو- تسمح للأفراد أنفسهم بالتأثير علي أجسامهم، وأرواحهم، وتفكيرهم، وسلوكهم. أما التكنولوجيا السياسية فهي تشير إلي الإجراءات السياسية والأدوات، والبرامج، والقياس، والتجهيزات. ولم ينكر فوكو التأكيد القوي علي دور التكنولوجيا في إعطاء معني وثبات للمؤسسة. وفي النهاية يوجد بعد قوي للدولة كمؤثر وأداة ومجال للاستراتيجيات السياسية، وفعل الدولة هو الموجه للاستراتيجيات. وهذه الرؤية للحِكمانية لا تري الدولة علي أنها شيء ليس له فائدة، بل علي العكس، فإن الدولة تأخذ موقعا استراتيجيا من خلال العلاقات الاجتماعية.

وقد أشار فوكو إلي أن الحِكمانية هي إطار مفاهيمي يمكن من خلاله تحليل تكنولوجيا القوي، وتستخدم للإشارة إلي الأبعاد الاستراتيجية للممارسات التي تهدف إلي حكم البشر، هذا الشكل هو ما فصله فوكو في تحليله التصويري.

ولذا فإن فوكو ذهب إلي أن هناك بعدين للعالم السياسي، والذي يدرك كموضوعات للبحث من خلال مدخل الحِكمانية، الأول: هو مجموعة الفاعلين، والذين تم فهمهم من قبل العديد من الباحثين علي أنهم يشكلون عناصر الحوكمة العالمية. وهذا يتضمن المنظمات الحكومية وغير الحكومية. والبعد الآخر

هو ما أسماه الباحثون بتكنولوجيا القوي، والتي تستخدم لحكم الفاعلين والموضوعات. وبعبارة أخري فإن الحِكمانية يمكن أن توصف كجهد لخلق الذوات القابلة للحكم، من خلال تكنولوجيا متعددة تنمي الحكم وتضع معايير لتشكيل وإدارة الناس.

والحِكمانية هي مفهوم يحدد العلاقة بين حكم الدولة (السياسة)، وحكم النفس (الأخلاق)، وهي من وجهة نظر فوكو تتكون من ثلاثة أبعاد، وهي الحكم، والانضباط، والسيطرة.

إن تحليل الحكمانية- من وجهة نظر فوكو- يظهر ممارسات الحكم في علاقاته المعقدة؛ حيث تنتج الثقة في المحيط السياسي والثقافي والاجتماعي. ولذلك فإن دور تحليل الحكم هو تشخيص ما أسماه بالسعي لإقامة علاقة نقدية ومفتوحة لاستراتيجيات الحكم، فهي تركز علي الاعتماد المتبادل بين الممارسات الحكومية وعقلانية الحكم. فيقول فوكونحن نحكم أنفسنا والآخرين، نحن نُحكم وفقا لما نعتبره ثقة عن وجودنا، ونتيجة للطرق المعينة التي نُحكم بها، يزداد إنتاج الثقة في المجتمع، والتعيين، والضرائب، والتجارة.... ألخ (منصور، **2009**، ص3).

من خلال ما سبق عرضه يتضح أن لفوكو جهدا بارزا في ظهور مفهوم الحِكمانية، كما يلاحظ أيضا أنه لم يهتم بمحاولة التعريف الجزئي والإجرائي للحوكمة وأصلها وموطنها، بل كان اهتمامه الأكبر بكيفية ممارستها. والتي رأي أنها طريقة معينة في الحكم. والحكم هنا لم يقصره علي حكم الآخرين- والذي يمثل الجانب السياسي عنده- بل شمل أيضا حكم الذات، وهو الجانب الأخلاقي من وجهة نظره. ولذلك فهو يري أن الفرد تتحدد هويته وفقا لدرجة رؤيته لأفعاله وتصرفاته.

والحكمانية من وجهة نظر فوكو هي اسم علي مسمي فقد أراد بها- كما اتضح من أصل الكلمة باللغة الانجليزية- قلانية الحكم، بمعني كيف يمكن أن تحكم نفسك والآخرين بطريقة بها قدر من الرشد والحكمة والعقلانية. ويتم ذلك بالطبع- من وجهة نظره- من خلال تكنولوجيا معينة والتي تشير إلي الإجراءات السياسية والأدوات، والبرامج، والقياس، والتجهيزات، والتي تعد بمثابة أدوات لتحقيق ذلك الحكم الرشيد.

كما يتضح أن فوكو- مع اعترافه بدور الفرد - فإنه لم يقلل من شأن الدولة؛ وذلك لأن الدولة لا تستطيع القيام بوظائفها وقدراتها الخاصة؛ إذ هي في حاجة لخدمات الأسرة، والمدرسة، والشارع.... ألخ.

علي أية حال فإن الحديث عن الحِكمانية كان خطوة هامة لظهور مفهوم الحوكمة Governance كشكل من أشكالها منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين، وقد لعبت بعض الكيانات- مثل البنك الدولي- دورا هاما في نشر مفهوم الحوكمة مع بداية التسعينيات من ذات القرن.

وقد طرح البنك الدولي مصطلح Corporate Governance، أو حوكمة الشركات وهي التسمية التي استقر عليها خبراء اللغة العربية والاقتصاديون والقانونيون المهتمون بهذا الموضوع.

ومنذ عام 1997ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلي حوكمة الشركات. وقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظرا لضعف النظام القانوني، الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة. كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلي ضعف الإشراف والرقابة، وتعمل علي انتشار الفساد وانعدام الثقة، وهو ما أدي إلي الأخذ بمفهوم الحكم الرشيد.

وبدأ ظهور مفهوم الحوكمة كأحد المفاهيم الحديثة الهامة، وتم تناوله في فروع معرفية متعددة، وهو ما ستعرض له الدراسة فيما يلي.

3- تعريف الحوكمة الرشيدة كما تم طرحه في بعض الأدبيات و المنظمات العالمية

طرح مفهوم الحوكمة في العديد من العلوم والمجالات مثل الاقتصاد، والقانون، والتمويل، والمحاسبة. لذا فقد تنوع التعريف وفق الفرع العلمي والمجال البحثي، وفيما يلي عرض لبعض هذه التعريفات، كما ورد في بعض الأدبيات والمنظمات العالمية.

أ- ذكرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفا لحوكمة الشركات، علي أنه ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة الشركات، ويحدد من خلاله الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف مثل مجلس الإدارة و المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما أنه يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشئون الشركة، وكذلك تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها وآليات الرقابة علي الأداء.

(Karim, 2010, p. 12)

ومن التعريف السابق للحوكمة يتضح أنه قد انطلق من رؤية المنظمة، حيث صبت جل اهتمامها علي الجانب الاقتصادي، من هنا فقد ركز التعريف علي حوكمة الشركات، والعلاقة بين بعض الأطراف من أصحاب المصالح، مثل مجلس الإدارة والمساهمين. ولم يغفل التعريف أهمية الحوكمة في تحقيق أهداف الشركات، وهذا ما يتطلب الرقابة علي الأداء كما ذكر التعريف.

ب- وقد عرفت الحوكمة بأنها ممارسة السلطة السياسية، واستخدام المصادر المؤسسية لإدارة المشكلات والقضايا المجتمعية. **(Stephen, 2009, p.23)**.
وهذا التعريف السابق علي الرغم من أنه قد حدد الهدف من الحوكمة، غير أنه لم يحدد أيا من مرتكزاتها أو وسائل وآليات تحقيقها.

ج- أما قاموس وبستر فقد أشار إلي أن كلمة الحوكمة مرادفة لكلمة الحكومة أو القيام بعملية الحكم؛ وبخاصة ما يتعلق بالاتجاه السلطوي والتحكم.

(Stephen, 2009, p. 53)

ومن الملاحظ أن التعريف السابق قد اتسم بالعمومية،؛ فجاء غافلا لأمور كثيرة أيضا، منها عدم تناوله لأي سمة من سمات الحوكمة، أو الغرض منها، ولكنه أشار إلي أنها تعني الحكم وفقط.

د- كما تعرف حوكمة الشركات بأنها المجموعة الكاملة من الترتيبات التشريعية والمؤسسية، التي تحدد الإطار التنظيمي والقانوني لإدارة الشركات والإشراف عليها.

(Governance, http: //www. merriam- webster. com/ dkctionary/ governance, 1/11/2010)

ومن الملاحظ أن التعريف السابق قد ركز علي الجانب التنظيمي والقانوني للحوكمة؛ حيث أشار إلي أهمية التشريعات والقوانين، لكنه لم يشر إلي سمات الحوكمة أو الهدف منها.

هـ- كما تعرف بأنها إقامة التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والأهداف الفردية والجماعية، وهو مصطلح يهدف إلي تشجيع الاستخدام الكفء للموارد وطلب المساءلة عن الوصايا عليها. وهدفها هو الربط قدر الإمكان بين مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمع كله.

(Monk and Minow, 2001, p. 8)

وبما يسترعي النظر في هذا التعريف أنه قد حدد أهداف الحوكمة ليس فقط بالنسبة للفرد بل للجماعة والمجتمع أيضا. كما أشار إلي بعض مبادئ الحوكمة مثل المساءلة والاستخدام الكفء للمصادر. ولكن ما يؤخذ علي هذا التعريف هو إغفاله لآليات تحقيق هذه الأهداف الهامة.

و- كما تعرف بأنها قوانين النظام السياسي لحل الصراعات بين الفاعلين. وهي تستخدم أيضا لوصف فاعلية الحكومة وإنجاز الجماعة من خلال وسائل ديمقراطية مثل المشاركة, (swansson2009p. 35) .

يركز هذا التعريف علي الجانب القانوني للحوكمة ويتفق في هذا الجانب مع التعريف الرابع، غير أنه يتميز عنه بذكره أهمية المشاركة كشرط من شروط تطبيق الحوكمة الرشيدة.

ز- كما تعرف بأنها العملية التي تختار من خلالها الحكومة وتراقب وتغير، وهي نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات إلي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات، التي تهدف إلي تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة؛ لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة، وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء. (pero, 2005, p. 2)

وبالنظر إلي التعريفات السابقة للحوكمة الرشيدة يمكن القول:

- إنه لا يوجد تعريف قاطع وواحد لهذا المفهوم؛ فالبعض ينظر إليه من الناحية الاقتصادية، وآخرون ينظرون إليه من الناحية القانونية، وفريق ثالث ينظر إليه من الناحية الاجتماعية والأخلاقية.
- إن الهدف من الحوكمة هو تحقيق مصالح الفرد والمؤسسة والمجتمع.

- إن هذا المفهوم يرتكز إلي مجموعة من المبادئ مثل الشفافية والديمقراطية، والمساءلة، والإطار القانوني.

ويمكن تعريف الحوكمة الرشيدة بأنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة المؤسسات، ويحدد من خلاله الحقوق والمسئوليات بين مختلف الأطراف، في إطار مجموعة من القوانين والإجراءات التي تضمن المساءلة والرقابة والشفافية والنزاهة والمشاركة لكافة الأطراف، وذلك من أجل إقامة التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والجماعية والفردية.

عوامل نجاح الحوكمة الرشيدة

- إيجاد قيم ملائمة للمستفيدين يمكن أن تكون موضوعا للحوكمة.
- العمل علي إيجاد التوازن بين اهتمامات المستفيدين.
- تأسيس مجموعة من القيم الأساسية التي من خلالها تعمل المؤسسة، وقبول جميع المشاركين في المؤسسة لهذه القيم الأساسية.
- جعل إدارة المخاطر بالمؤسسة أجزاء متكاملة من نظام حوكمة المؤسسات.
- استخدام المصادر والإفادة منها.
- الميل إلي الاتجاه الاستراتيجي.
- قياس وتقييم الاتجاه الاستراتيجي بصفة دورية للمؤسسة، واتباع الإجراءات التي تضمن استمرار التقدم والتخطيط واتساقها مع الأهداف.
- ضمان أن المطالب المعقولة من المستفيدين من أجل الحصول علي المعلومات يتم مقابلتها، وأن هذه المعلومات التي يتم التزود بها ملائمة وقابلة للفهم وحقيقية.

- تمكين الفاعلين الأساسيين من الإبداع والتعبير عن إمكاناتهم الإنسانية.
- تدعيم الثقة والاحترام.
- التمكين والتسهيل والتنظيم أكثر من التحكم.
- الاستدامة.
- المشروعية والقبول للأفراد.
- القدرة علي تعبئة المصادر لأغراض المجتمع.
- القدرة علي التعامل مع القضايا المعاصرة.

4- شبكة مفاهيم الحوكمة الرشيدة (المفاهيم الفرعية المرتبطة بالمفهوم)

تتضمن الحوكمة الرشيدة العديد من السمات من أهمها: المشاركة، والقيادة، والمحاسبة، والشفافية، والاستجابة، والفاعلية، والعدالة. وفيما يلي تفصيل لهذه السمات. (رمزي، 2008، ص ص9-10)

المشاركة Participation

وتعني المشاركة اشتراك الجميع من الرجال والنساء في حوكمة المؤسسات، وتعد المشاركة حجر الزاوية في الحوكمة الرشيدة. وهذا معناه أن يؤخذ رأي جميع المتصلين بالموضوع في عملية صناعة القرار. كما يعني حرية التعبير من جهة، ومجتمع مدني منظم من جهة أخري. وتري الباحثة أن تدعيم المشاركة من قبل المؤسسة من شأنه أن يزيد من انتماء وولاء الأفراد إلي المؤسسة ويشعرهم بكيانهم وبوجودهم.

قواعد القانون Rules of Low

الحوكمة الرشيدة تتطلب إطارا تشريعيا عادلا، كما تتطلب حماية كاملة لحقوق الأفراد، وخاصة فيما يتعلق بالمراقبة وتقوية وتعزيز القوانين. كما تتطلب قضاء مستقلا وقوة سياسية نزيهة لا تقبل الرشوة وتتسم بالعدالة. والامتثال إلي القانون يضمن النزاهة والموضوعية، طالما أن هناك قواعد عامة يتم الاحتكام إليها. كما تري أن الإطار القانوني لابد فيه من تحديد اختصاصات كل فرد من الأفراد الذين ينتمون للمؤسسة، وكذلك مسئوليات اللجان المختلفة ودور كل منها. كذلك لابد من أن يحدد هذا القانون العقوبات التي تقع علي الأفراد أو بعض هذه الأطراف في حال تجاوز تلك الاختصاصات أو الإخلال بوظائفها، وكذلك تحديد مراقبة تطبيق إجراءات الحوكمة.

الشفافية Transparency

وهي تعني اتخاذ القرار من خلال اتباع القوانين والقواعد، ومن خلال معلومات حرة ومتاحة، ويكون من حق الأفراد المؤثرين في هذه القرارات الدخول إلي هذه المعلومات والاتصال بها. كما تعني أيضا أن المعلومات الكافية تدعم بسهولة من خلال أشكال مفهومة ووسائل إعلام تدعم الاتصال بها. وما من شك أن توافر الشفافية في المؤسسة، يضمن إلي حد كبير تحقيق أهداف المؤسسة؛ وذلك لأنها تتيح لأفراد المؤسسة كافة البيانات والمعلومات عنها، وسبل وآليات اتخاذ القرار بها، والأفراد المتصلين بهذا القرار. وتوافر الشفافية التي تتحقق من خلال توافر البيانات والمعلومات علي هذا النحو من شأنه أن يحقق كبيرا من أهداف المؤسسة؛ حيث يكون كل شيء بها معلنا وواضحا للجميع. وبدون ذلك تكون هناك صعوبة كبيرة في تحقيق الأهداف؛ حيث حرمان الكثيرين من العاملين بالمؤسسة من الاطلاع علي أدائها وسبل هذا

الأداء، وهو ما يؤدي في النهاية إلي ضعف الانتماء للمؤسسة، وقلة الرغبة في المساهمة في تحسينها علي النحو المطلوب، هذا بالإضافة إلي أن حجب بعض البيانات والمعلومات يؤدي إلي اتخاذ قرارات غير صائبة، وهو الذي يفضي في النهاية إلي صعوبة تحقيق الأهداف. من هنا فإنه يجب أن تصاغ القواعد والإجراءات التي تحكم العمل بوضوح، وكذلك أهداف المؤسسة وميزانيتها، وإعلام الأفراد بها.

الاستجابة Responsiveness

وهي تتطلب تدعيم المؤسسة للمستفيدين من خلال جدول زمني معقول، وتري الباحثة أنه لابد من الالتزام بهذا الجدول الزمني، ويستوجب ذلك إعداد خطة تتضمن الخطوات الإجرائية للتنفيذ وكيفية مواجهة المطالب، وأيضا كيفية التصرف في حال وقوع أية ظروف لم تؤخذ في الحسبان.

التوجه الجماعي Consensus oriented

هناك فاعلين كثر ونقاط رؤي متعددة في المجتمع المعطي. والحوكمة الرشيدة تتطلب توسط الاهتمامات المختلفة في المجتمع للوصول إلي الرؤي المبتغاة، ومعرفة الطرق التي توصل إلي إنجاز ذلك. كما تتطلب رؤي طويلة المدي تهدف إلي إحداث التنمية البشرية المطلوبة، وذلك يمكن أن يتحقق من خلال فهم السياق الثقافي والاجتماعي للمجتمع المعطي ومن خلال المشاركة الجماعية في الإدارة.

العدالة والشمولية Equity and inclusiveness

ويعني ذلك أن المجتمع لابد أن يقوم علي ضمان أن كل الأعضاء يشعرون أنهم يدعمون، ولا يشعرون بالإقصاء من المجتمع. وهذا يتطلب أن تجد كل

المجموعات وخاصة المهمشة الفرص التي تحقق أمانيهم. وهذا المبدأ يحققه المبدآن المتعلقان بالاحتكام إلي القانون والمشاركة، كما تري أنه بدون تحقيق العدالة والشمولية فإن تحقيق الحوكمة لأهدافها لن يحالفه النجاح؛ لأن العدالة تضمن ولاء الأفراد للمؤسسة التي ينتمون إليها. ولذلك يجب أن يكون للجميع نفس المعاملة من حيث حق التصويت الذي يمكن أن يكون من خلال اللجان أو من خلال ممثليهم.

الفاعلية Effectiveness and efficiency

إن الحوكمة الرشيدة تعني أن تؤدي إلي تحقيق النتائج التي تفي باحتياجات المجتمع، وتحسن استخدام المصادر. ومفهوم الفاعلية في سياق الحوكمة الرشيدة يعني الاستخدام الأمثل للمصادر. وتحقيق هذا يتطلب من المؤسسة إظهار القدرة علي تجميع مصادرها بكفاءة عالية. وهذا يتطلب أيضا أن تكون هناك سلطة تقابلها مسئولية لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالنواحي المالية بمستوي عالي من الشفافية، علي أن يتم ذلك من خلال إجراءات ديمقراطية معيارية، ومن خلال إجراء عمليات خاصة أو محاسبة مالية وهو السمة التالية.

المحاسبية Accountability

وهي عنصر أساسي للحوكمة الرشيدة، ليس فقط بالنسبة للمؤسسات الحكومية، ولكن أيضا للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، والتي يجب أن تحاسب من قبل المجتمع، وكذلك من قبل المستفيدين. ويعتمد ذلك علي القرارات أو الأفعال التي تأخذ العوامل الخارجية أو الداخلية للمؤسسة في حسبانها. وكذلك الأفراد الذين يؤثرون في قراراتها أو أفعالها. والمحاسبية لا يمكن أن تنجح بدون توافر الشفافية وتطبيق قواعد القانون.

أهمية الحوكمة الرشيدة

تزايدت أهمية الحوكمة خلال العقدين الأخيرين نتيجة لعدة أسباب من أهمها:

1- التحول إلي نظام اقتصاديات السوق.

2- تحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.

3- اتساع حجم المشروعات مما أدي إلي انفصال الملكية عن الإدارة.

4- تزايد انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود.

5- ضعف آليات الرقابة علي تصرفات المديرين. مما أدي إلي حدوث الأزمات الاقتصادية. مثال ذلك: أزمة جنوب شرق آسيا. **(Alfred, 2009, p. 44)**

وقد ظهرت الحاجة إلي الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية؛ خصوصا في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات التي شهدها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية. وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلي التحول للنظم الاقتصادية الرأسمالية، التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة علي الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي. وقد أدي اتساع حجم تلك المشروعات إلي انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر تمويل أقل تكلفة فاتجهت إلي أسواق المال. وساعد علي ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم تلك الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلي دفع آليات الرقابة

علي تصرفات المديرين، وإلي وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية. ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينيات، ثم توالت بعد ذلك الأزمات في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001، وما حدث من انهيار سوق العقار وتلاها انهيارات كبري المؤسسات المالية، وامتدت تبعات الأزمة المالية الأخيرة إلي الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم، وقد دفع ذلك العالم الاهتمام بالحوكمة.

وقد أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلي أن الحوكمة هي أحد عوامل تحسين الكفاية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلي تعزيز ثقة المستثمرين. وأن وجود نظام حوكمة فعال في أي مؤسسة وفي أي اقتصاد بشكل عام، يساعد علي توفير درجة من الثقة لكي يعمل الاقتصاد بشكل جيد. ونتيجة لذلك تكون تكلفة رأس المال منخفضة، ويكون استعمال الموارد بكفاية أكثر، وبذلك تعزز النمو الاقتصادي.

(Ali, 2005, p. 31)

وتعمل الحوكمة علي تحسين استخدام الموارد وتعظيم قيمة المؤسسات وتدعيم قدرتها التنافسية في الأسواق، بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية ودولية للتوسع والنمو، وبما يجعلها قادرة علي إيجاد فرص عمل جديدة، مع الحرص علي تدعيم استقرار أسواق المال، الأمر الذي يؤدي إلي تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المستهدفة، وهو ما يؤدي في النهاية إلي زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال. ومن ناحية أخري تشجع الحوكمة علي نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات علي التمويل وتوليد الأرباح، وأخيرا إيجاد فرص العمل.

ويمكن القول أن الحوكمة الرشيدة تكمن أهميتها فيما يلي: (ميخائيل، 2005، ص5)

- محاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات، وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخري.
- ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في المؤسسة.
- تفادي وجود أخطاء أو انحرافات متعمدة كانت أو غير متعمدة ومنع استمراره، أو العمل علي تقليله إلي أدني قدر ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة.
- تحقيق الاستفادة القصوي للنظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق، وربط الإنفاق بالإنتاج.
- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية.
- تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والاستخدام الكفء للموارد وضمان المساءلة، وربط مصالح الأفراد والشركات والمجتمع بشكل عام.
- والحوكمة ذات أهمية كذلك للشعوب؛ إذ تؤدي إلي توفير فرص العمل والخدمات الصحية، وهو ما قد يؤدي ليس فقط إلي تحسين مستوي المعيشة، بل لتعزيز التماسك الاجتماعي.

العوامل المؤثرة في نجاح الحوكمة الرشيدة

هناك بعض العوامل التي تؤثر علي حوكمة المؤسسة، بعضها يتصل بالمؤسسة ذاتها وبعضها الآخر يتصل بالأشخاص سواء المديرين أو المستفيدين منها، وفيما يلي عرض لهذه العوامل.

(Monk, Minow, 2001, p. 8)

(أ) حجم المؤسسة ودرجة تعقيدها

إن المؤسسة التي تزداد في الحجم ودرجة التعقيد تكون لديها حاجة أكبر إلي هيكل أكثر رسمية، وبعض أشكال الإدارة الهرمية قد تؤدي إلي وجود مسافة بين الجهاز الحاكم وعملاء المنظمة. والجهاز الذي لا يقوم بعمل تطوير ناجح لممارسات الحوكمة قد يؤدي به إلي دخول المؤسسة في مشكلات حقيقية وجادة.

(ب) الملكية

تعرف الملكية بأنها تأسيس آليات للمحاسبة وخط مفتوح للاتصال بالمستفيدين. وقد يسهم المستفيدون الأساسيون في اختيار الجهاز.

(ج) الأحداث الحرجة و المراحل الانتقالية

الأحداث الحرجة مثل الأزمات المالية والنزاعات. أما المراحل الانتقالية فمثل السفر أو الإقالة أو الاستقالة. والمراحل الانتقالية قد تعرض الجهاز لبعض المآزق. وهذه الأحداث الحرجة يجب أن يضعها الجهاز الحاكم في حسبانه منذ البداية، ويكون لديه تصور وبدائل للإجراءات والممارسات التي يمكن اتباعها حال حدوث أي منها؛ وبذلك يتجنب حدوث أية عثرات يمكن أن تحدث بعد ذلك.

(د) الأجندة الشخصية للمديرين

الأجندة السياسية والشخصية للممارسات الخاصة ببعض المديرين قد تسبب تصادم في الإدارة، والحوكمة قد تمتلئ بالمخاطر المتعلقة بالخصومات الشخصية للمديرين والمنظمة نفسها. وغياب التركيز الواضح علي النتائج قد يفسد قدرة الجهاز علي تنمية القيمة المضافة لأهداف المنظمة والمحاسبة الجادة

للمستفيدين. كما أن وجود مسافة كبيرة بين الجهاز والمنظمة وجهاز التحكم، قد يؤدي إلي انقسام في الجهاز الكلي. وتوافر بعض المبادئ مثل العدالة والاحتكام إلي القانون والمحاسبة، قد يقلل من خطورة هذا العامل وأثره السلبي علي ممارسات الحوكمة.

محددات الحوكمة

يوجد نوعان من المحددات، هما: (**يوسف، 2007، ص6**)

أ- المحددات الخارجية، مثل:

- المناخ العام للاستثمار في الدولة (ويقصد به القوانين المنظمة لعمل السوق، مثل قوانين سوق المال والشركات والإفلاس...).
- كفاءة القطاع المالي (المصارف وسوق المالي) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وكفاءة الأجهزة، والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة علي الشركات.
- المؤسسات ذاتية التنظيم التي تنظم عمل الأسواق بكفاءة مثل (الجمعيات المهنية والتي تشمل المراجعين والمحاسبين والمحامين.. . ألخ).
- المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة (مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والاستشارات المالية والاستثمارية).

ب- المحددات الداخلية

وتتمثل في القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخري إلي تقليل التعارض بين مصالح الأطراف.

ويمكن القول أن كلا النوعين من المحددات علي نفس القدر من الأهمية، فمهما كانت القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات يتم بشكل جيد ومناسب في المؤسسة، دون توافر المناخ الملائم في الدولة، ووجود نظام كفء في السوق، أو العكس، فإن ممارسات الحوكمة بالمؤسسة لن تكون موفقة.

أشكال الحوكمة

تتنوع أشكال الحوكمة، وهذه الأشكال من أهمها:

أ- حوكمة الشركات

هناك عدة أنواع من حوكمة الشركات، وهي:

الحوكمة الاقتصادية

والتي تتضمن عمليات صنع القرار الذي يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الأنشطة الاقتصادية، أو علاقتها مع الاقتصاديات الأخري. وقد عرف البنك الدولي الحوكمة بأنها التأثيرات الغالبة في القضايا المجتمعية مثل الجودة والفقر، وجودة الحياة. (المهايني، 2007، ص5)

الحوكمة السياسية

وهي تشير إلي صنع القرار وتطبيق السياسة المتعلقة بالتشريعات. ويتطلب ذلك السماح للمواطنين بالانتخاب المباشر.

(Johnson, 1997, p. 3)

الحوكمة الإدارية

وهي نظام لتطبيق السياسة التي تنفذ من خلال القطاع العام الذي يتسم بالمحاسبة والفاعلية والاستقلالية.

الحوكمة العادلة

وهي تتطلب وجود آليات تساعد علي احترام الحقوق والاهتمامات للمستفيدين، وإيجاد روح الديمقراطية.

ب- حوكمة المشروع

إن مصطلح الحوكمة عادة ما يستخدم في الصناعة؛ خاصة في تكنولوجيا المعلومات لوصف العمليات التي تؤدي إلي نجاح المشروع. (Stephen, 2002, p.2)

ج- حوكمة تكنولوجيا المعلومات

وهي أساسا تتعلق بالاتصال بين الإدارة وإدارة تكنولوجيا المعلومات. وأهداف الحوكمة تتمثل في ضمان الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وفي قيم الإدارة العامة، وتخفيف المخاطر التي تتحد مع مشروعات تكنولوجيا المعلومات.

د- الحوكمة المشاركة

إن الحوكمة المشاركة تركز علي الالتزام بالديمقراطية، والتي تتطلب مشاركة المواطنين في عمليات الحوكمة. وتقوم هذه الفكرة علي أن المواطنين يجب أن يلعبوا أدوارا أكثر مباشرة في اتخاذ القرارات العامة، علي الأقل الالتزام بالتعمق في القضايا السياسية. وتعرف الحوكمة المشاركة بأنها توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المؤسسة مثل الجهاز، والإدارة، والمستفيدين، والمشاركين، ووضع قواعد وإجراءات صنع القرار في المؤسسات. ويتطلب هذا تدعيم الهيكل من خلال الأهداف التي وضعتها المؤسسة، والوسائل التي حددتها لإحرازها. (Rosenau, 1999, p. 10)

ونـري أن التقسـيم لأشـكال الحوكمـة؛ فهـذه ليسـت أشـكالا منفصـلة للحوكمة، فقد تتبني مؤسسة ما شكل حوكمـة الشـركات بكافـة أنواعهـا، ومـع ذلك قد تتبني مبدأ المشاركة، كما قد تتبني اتجاها يفضي إلي اسـتثمار تكنولوجيـا المعلومات؛ لذا فنري أنه هناك انفصالا بين هذه الأشـكال، فقـد تتكامـل بعـض هذه الأشكال مكونة نمط واحد للحوكمة، كما سبق القول.

أبعاد الحوكمة الرشيدة

الحوكمة الرشيدة لا تظهر في ظل الممارسات السيئة للحوكمة، والتي تتسم بالتمزق وقلة المساءلة والافتقار إلي احترام حقوق الإنسان. والحوكمـة الرشـيدة هي عنصر أساسي للأجندة السياسية والاقتصادية، وهي تشير إلي القـدرة علـي الأداء بفاعلية وكفاءة واستجابة، والاسترشاد بالمبادئ المرغوبة من كل مستويات المجتمع، وليس علي المستوي السياسي فقط.

والحوكمة الرشيدة لها عدة أبعاد، وهي:

البعد التقني: والذي يشـير إلـي فاعليـة إدارة المصـادر العامـة، واسـتقرار البيئـة المنظمة لأنشطة القطاع الخاص.

البعد الاجتماعي: والذي يهدف إلي بناء المؤسسات الديمقراطيـة وتحسـينها مـن خلال المجتمع.

البعد السياسي: والـذي يشـير إلـي التشـريعات، والمحاسـبة للعناصـر السياسـية ومظاهر حقوق الإنسان وقواعد القـانون، والعدالـة، والفاعليـة، والشـفافية، واحتياجات المراقبة.

ثانيا: الحوكمة الرشيدة للجامعات

أصبحت الحوكمة من القضايا الهامة في التعليم العالي، ويرجع السبب في ذلك إلي أن هذا المفهوم يهتم بالرؤية المستقبلية للجامعة؛ حيث إنها تعني بالأداء الفعال للجامعة. وهي إحدي القضايا الهامة في مجتمع المعرفة.

أما عن مفهوم حوكمة الجامعات، فقد تعددت تعريفات هذا المفهوم، ومن هذه التعريفات ما يلي:

- الحوكمة في التعليم العالي تشير إلي الوسائل التي من خلالها تدار وتنظم مؤسسات التعليم العالي؛ فهي تعني الطريقة التي يتم من خلالها العمل بالجامعات. (Henkel, 2007, P. 87)

ومن التعريف السابق يتضح أن الحوكمة لا تسأل عما يتم فعله في الجامعة، ولكن عن كيفية فعل ذلك، أو الطريقة التي يتم بها.

- كما تشير حوكمة الجامعات إلي هيكل وعمليات سلطة اتخاذ القرار من خلال القضايا الهامة للمستفيدين الداخليين والخارجيين. فالجامعة تتضمن جهازا حاكما فعالا ونشطا، يتمتع باستقلالية متكافئة لضمان التكامل المؤسسي، الذي يضمن لها القيام بمسؤولياتها وتنمية مصادرها، وذلك بما يتسق مع رؤية الجامعة ورسالتها.

(Key performance Indicator(KPIS), 2009, p. 1)

وأهم ما يميز التعريف السابق هو إشارته إلي نوعي المستفيدين من الجامعة الداخليين منهم والخارجيين، وكذلك التأكيد علي ضرورة وجود جهاز حاكم مستقل يدير الجامعة ويحقق لها وظائفها، ولابد أن يتمتع هذا الجهاز بالنزاهة والموضوعية، وتترك له الحرية للقيام بدوره في إطار ما حدده له القانون من

اختصاصات، علي أن تتم مساءلته عما يتخذه من قرارات لتحيق أهداف الجامعة.

- كما تعني حوكمة الجامعات المشاركة الديمقراطية والإدارة الذاتية للجامعة، وتحديث الطريقة التي تدار بها الجامعة. وهذا المفهوم يدعو إلي إعادة التفكير في الطريقة التي تدار بها الجامعة بصورة تحقق لها الكفاءة والفاعلية والاستقلالية، والأخذ في الاعتبار ديمقراطية القرار، من خلال إعطاء كل الأصوات الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرار. فهو مدخل يؤدي إلي قضايا عميقة، وهو السؤال عن الثقافة والقيم، وتبني الطرق الديمقراطية في التعامل. والفرق بين فاعلية الجامعة واستقلالها وكفاءتها، هو أن الفاعلية تشير إلي قوة الأهداف، أما استقلالها يتشير إلي تحديد الجامعة بنفسها لبحوثها وأنشطتها، من خلال استراتيجيه محددة ذاتيا ومن خلال المسؤولية والمحاسبية، بينما الكفاءة تشير إلي استخدام المصادر المتاحة بأفضل الطرق الممكنة (Report of the Commission of Global Governance our Global, 2010, p. 1)

والتعريف السابق يؤكد علي عدة مبادئ هامة للحوكمة الرشيدة للجامعات، من أهمها الديمقراطية، والمشاركة الجماعية. هذا إلي جانب عدم إغفاله لقيم وثقافة الأفراد المتضمنين في الجامعة؛ خاصة أن الجامعة تعتبر مؤسسة مهمة لها ما يميزها من أعراف وقيم أكاديمية لابد من احترامها والحفاظ عليها.

- ويري كيم (Kim) أن حوكمة الجامعات يمكن أن تعرف بثلاث طرق **(Kim, 2007, p. 12)**، حيث تشير الأولي إلي أن الحوكمة هي كل العمليات والقواعد التي تنظم الأقسام والإدارات داخل الأقسام والإدارات بالجامعات، والهيكل الكلي وعمليات التحكم الداخلية للجامعة. وتشير الطريقة الثانية

إلي الإطار التشريعي للجامعة والذي ينظم العلاقة بين الجامعات والحكومة. أما الطريقة الثالثة فتشير إلي أن الحوكمة تبدو علي أنها دور محدد وأنشطة لأغلب اللجان بالجامعة.

والتعريف السابق لحوكمة الجامعات ينظر إليها من ثلاث زوايا؛ الأولي تتعلق بالعمليات التي تتم داخل الجامعة، والثانية تتضمن الجانب القانوني، والثالثة تركز علي أدوار اللجان بالجامعة، وهي جوانب هامة لحوكمة الجامعات، غير أن التعريف السابق لم يتناول الهدف من حوكمة الجامعات أو الآليات التي يمكن اتخاذها.

كما تعرف حوكمة الجامعات بأنها عملية صنع القرار المؤسسي الاستراتيجي، وتحديد سلطة من الذين سيكونون متضمنين وكيف، وهي تعني العلاقات الخارجية بين القوي والتي عادة ما تصيغ أو تعيد صياغة القواعد والتنظيمات التي تحدد القوي وتوزيع المصادر، والحوكمة لا تعني فقط القواعد أو التعليمات المؤسسية، ولكنها الاستجابة المؤسسية، هذه الاستجابة التي تتضمن الاستجابة لمن ولماذا.

(Dooley, 2007, p. 56)

والتعريف السابق ركز علي الأطراف الفاعلين والمتضمنين من أصحاب المصالح والمستفيدين في الجامعة، والاستجابة لهذه الأطراف وطرق هذه الاستجابة، ولكنه لم يشر إلي السمات الهامة للحوكمة الرشيدة من مساءلة لهذه الأطراف والمشاركة في اتخاذ القرار والشفافية، وغيرها من الأمور التي تعتبر هامة لنجاح الحوكمة الرشيدة للجامعات ووسائل هامة لتنظيم العلاقة بين جميع الأطراف.

وهنـاك مـن يـري أن حوكمـة الجامعـة تشـير إلـي الممارسـة الرسميـة واللارسمية، التي تمارس تحت سلطة القانون، وهـي تحـاول الإجابـة عـن كيفيـة تطبيق القوانين، كما تتصل بفاعلية وكفاءة وجودة الخدمات التي تدعم من أجـل المستفيدين الخارجيين والداخليين. والفـرق بـين الحوكمـة والإدارة أن الحوكمـة تركز علي العمليات المتعلقة بإعـداد السياسـات والأهـداف طويلـة المـدي مثـل الاستراتيجيات التي تسعي إلي تحقيـق الأهـداف، أمـا الإدارة فهـي الـتي توجـه العمل.

(Dooley, 2008, p. 16)

ويمكن تعريف حوكمة الجامعات -من خلال ما سبق عرضه من تعاريف- بأنها الأساليب والوسائل التي تحدد الجامعة من خلالها توجهاتها، وتـنظم نفسـها لتحقيق الغرض من وجودها. وذلك بما تتضمنه مـن معـاني هامـة مـن أمثلتهـا المساءلة والشفافية والنزاهة والاستقلالية والجماعية في اتخـاذ القـرار والاحتكـام إلي القانون.

ومن خلال التعريفات السابقة نري أن شكل الحوكمة الذي يتم تبنيه مـن قبـل الجامعـة يقـول الكـثير عنهـا، فهـو يحـدد القـيم، و الاتجاهـات، والإدارة، والإستراتيجية، ونظم اتخاذ القرار، وكيفية مقابلة احتياجات المستفيدين، وكذلك يوضح كيف تري الجامعة نفسها، وما علاقاتها بالجماعـات الأخـري، والغـرض من ذلك هو تحقيق أهداف الجامعة. كما نري أيضا أن اختيار الطريقـة الـتي تـتم من خلالها حوكمة الجامعة أمرا في غاية الأهميـة؛ خصوصـا أن مفهـوم الجامعـة المعاصر قد اختلف عن المفهوم التقليدي، فقد أصبح يراجع باستمرار؛ خاصة في ظل سمات المجتمع المعاصر، الذي تتحد بعض ملامحه في تحول التعلـيم الجـامعي من الصفوة إلي الجماهيرية، والتحول أيضا إلي مجتمع المعرفة واقتصـاد المعرفـة،

والاتجاه إلي تدويل التعليم العالي، وكذلك تقليل التمويل العام للتعليم العـالي الذي أصبح أيضا عاملا هاما في مراجعة هذا المفهوم. وهذه الأمور جعلت هناك حاجة ماسة إلي إصلاح التعليم العالي. وعـادة مـا تعكـس مؤسسـات التعلـيم العالي شكل المجتمعات وكيفية عملها؛ فحيث تعاني المجتمعات من تصدع عميـق ينعكس ذلك علي الجامعة وطريقة عملها؛ فالمجتمعات غـير الديمقراطيـة مـثلا لا تشجع بطبيعة الحال الحوكمـة المشـاركة في مؤسسـات التعلـيم العـالي. وحينمـا تعاني المجتمعات من غلبة التمزق، فإنه لا يمكن توقع أن تصل مؤسسات التعليم العالي إلي أهدافها.

مبادئ الحوكمة الرشيدة للجامعات

إن الوقوف علي مبادئ حوكمة الجامعات، يمكن أن يؤدي إلي مزيـد مـن الفهم والإخلاص والثقة والمشـاركة في العمليـات الـتي تسـاعد في إنجـاز المهـام وأهداف الجامعة، وهذه المبادئ هي: (Governance Models: What is Right for your Organization, 2010. p. 1)

1- الحرية الأكاديمية

وهي حق للباحثين فيما يتعلق بعمليات التدريس والبحث والنشـر بـدون رقابة من المؤسسات التي يعملون بها، وبدون ذلك لن تسـتطيع المؤسسـة القيـام بأدوارها الأساسية. وتعرف بأنها حقوق الأكاديميين في تحديد مجـالاتهم البحثيـة؛ وذلك للوصول إلي الثقة كما يرونها. والحريـة الأكاديميـة يمكـن أن تـؤدي دورا كبيرا في تحسين جودة المؤسسات. وأن الحرية الأكاديمية لا تعـني انتفـاء المسـاءلة، فالمساءلة هي الوجه الآخر للحرية الأكاديمية، بل أن المساءلة هـي المـبرر لإعطـاء هذه الحرية.

2- الحقوق والمسؤوليات الواضحة

وهي هامة لتحقيق الحوكمة الرشيدة لمؤسسات التعليم العالي؛ ولذا يجب أن تكون أدوار وزير التعليم العالي ومهام مؤسسات التعليم العالي واضحة من خلال القانون ومعلنة في وثائق سياسية قومية، كما يجب أن يكون كل من الطلاب، والإداريين، وأعضاء هيئة التدريس، والمشرفين الخارجيين، لديهم معرفة تامة وفهم تام لحقوقهم ومسؤولياتهم.

ومؤسسات التعليم العالي يمكن أن تقوم بدورها فقط إذا كان هناك تحسين لأوضاع هيئة التدريس والإداريين، والطلاب؛ بحيث ينال الجميع الاستحقاق والتقدير. والأهداف الخاصة بالمؤسسة يمكن أن تؤثر علي كيفية تحقيق هذا الاستحقاق، وذلك مثل محاباة الأقارب التي قد لا تسمح بتحقيق التقدم. لذا يجب أن تكون القرارات المختارة مستقلة وتتحقق فيها النزاهة والشفافية.

3- الاستقرار المالي

تتطلب مؤسسات التعليم العالي موارد مالية كافية لإحداث التنمية؛ لتمكين المؤسسات من مواجهة نقص العجز في ميزانيتها العامة. ودعم الموارد المادية للجامعة يجب ألا يكون مبررا لإضعاف استقلالية الجامعات أو التأثير علي أنشطتها، وهي مشكلة تعاني منها المجتمعات النامية.

4- المحاسبية

إن مؤسسات التعليم العالي يجب أن تكون محاسبة من قبل رعاتها، سواء كانت عامة أو خاصة. والمحاسبية تعني المراقبة الدورية التي تتم بمنتهي الشفافية والقوة. وهي تعني أيضا أن كل الأفعال يمكن أن تحدث في سياق من الحقوق

والمسؤوليات المتفق عليها. وهذا ربما يحتاج إلي الوعي بالعلاقة بين الاستقلالية والمحاسبة. والمساءلة لا تنقص من الحرية الأكاديمية كما سبق القول.

5- **المراجعة المنظمة للمستويات**

وهذا يشمل وضع واختبار مستويات الجودة، وهي جزء من المحاسبية المؤسسية، والمجلس الاستشاري بالجامعة يجب أن يضع مستويات يتم الموافقة عليها، واستخدام أسلوب القياس المقارن بالأفضل يمكن أن يفيد في هذا الصدد.

6- **مراعاة حقوق المستفيدين**

المستفيدون هم الأفراد الذين يجب إخبارهم تماما وبانتظام عن الجامعة وأدائها، مع إتاحة الفرصة لهم للمشاركة في صنع القرار المتصل بالتغييرات المشتركة، بما يحقق منفعة وفائدة الجامعة. ويستوجب هذا الإفصاح والشفافية والتي تشمل أيضا كل الأمور المتعلقة بأداء المؤسسة، والملكية والمستفيدين منها، ومسؤوليات الجهاز الإداري، والمحاسبية للمؤسسات. ولكي تتحقق الشفافية فإن كل المجموعات يجب أن تشعر بالتمثيل، كما يجب أن يكون مبدأي الاستقرار والعدالة هما المنظمان لكل أنشطة الجامعة، وذلك حتي تفضي الحوكمة الرشيدة إلي الديمقراطية. ويتوجب ذلك الإفصاح الكامل عن المعلومات الخاصة بالتجهيزات والمواد، ومنع أو حظر التعامل غير اللائق والاستغلال الداخلي من قبل البعض.

7- **السلطة**

قمة السلطة في حوكمة الجامعات، أن يمارس رئيس الجامعة عمله من خلال نوابه والعمداء والمديرين والمكاتب الأخرى للإداريين في الاستشارات؛

وذلك بالتعاون مع وحدات الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والهيئة التدريسية الداعمة والمتخصصة والطلاب.

8- الاستشارات

من أجل تسهيل الاتصال المفتوح والفعال لحوكمة الجامعات، فإن رئيس الجامعة والمكاتب الإدارية الأخرى بالجامعة لابد أن تتشاور مع الهيئة التدريسية، والهيئة التدريسية الداعمة والمتخصصة، والطلاب، والممثلين من الخارج في القضايا المؤثرة. والاستشارات تتسم بالمناقشات المبكرة مع الناخبين، وهو ما يحقق مبدأ المشاركة وهو مبدأ هام للحوكمة الرشيدة كما ذكر.

9- التمثيل

الحوكمة الجامعية الفعالة تتطلب أن يكون هناك تمثيل من قبل الهيئة التدريسية والطلاب والهيئة التدريسية الداعمة، وذلك في سياسات وإجراءات صناعة القرار. والتمثيل المحدد لهذه المجموعات عادة ما يتم الحصول عليه من خلال مجلس الجامعة وهياكل اللجان، والطلاب والخريجون يجب أيضا أن يمثلوا في المجالس الجامعية وكذلك في لجان الجامعة. كما يجب أن يمثل الإداريون أيضا في مجلس الجامعة.

وتحقيق الحوكمة الرشيدة للجامعات ينبغي أن يأخذ في اعتباره بعض الأمور منها:

.(Key Performance Indicator, 2009, p. 4)

- إدارة الثقة

وهي تعني وضوح الأفعال لكل فرد، كما تعني مزيدا من الشفافية في عمل الإداريين؛ حيث يكون كل فرد علي وعي بأفعاله. إنها السؤال عن الالتصاق

والتلاحم لكل فرد مع الآخر وسماع كل الأصوات بكل حرية. وبناء الثقة بين جميع الأطراف الجامعية لا يمكن أن يتحقق في ظل غياب الشفافية والقوانين غير الملائمة، أو انتفاء العدالة وتفشي الفساد بالجامعة، ولذا فإن بناء الثقة يتوقف إلي حد كبير علي معالجة مثل هذه الآفات الجامعية.

- **إدارة التعددية**

أما عن إدارة التعددية فإنه من الواضح أن الطلاب في الجامعة يأتون من خلفيات متنوعة، ولذلك فإنه من الهام قبول إدارة هذا التعدد، من هنا ينبغي إعداد آليات غير هرمية، وإدارة اللجان، والأجهزة الاستشارية الأخري بطريقة تثري الفاعلية لهذه المجالس التي تتولي سلطة الاتصال مع الطلاب والهيئة التدريسية.

- **إدارة علاقات القوي**

وهو الجهد الضروري والمتوقع من الجامعة، ومن الهام تعزيز تضمين كل فرد في قلب النظام الجامعي. ومن الممكن إنجاز ذلك بكل شفافية ومنطقية، وهو ما يؤدي إلي نجاح كل فرد.

قوة المجتمع المدني

ويشمل ذلك وجود مجتمع مدني قوي يتسم بحرية التعبير، ويهتم بآراء الاتحادات والمنظمات المدنية.

قوة القانون

ويعني وجود مجموعة من القواعد القانونية، التي تحكم أفعال الأفراد من خلال نظم فعالة.

- **الأخذ بمفهوم الاستثمار في البشر**: وذلك من خلال سياسات تؤدي إلي تحقيق جودة التعليم، والصحة والخدمات الأخري.
- **المصادر والعمليات**: المستويات الكافية من المصادر تمكن الجامعة من العمل بفاعلية.
- **التعليم المستمر والتنمية**: إن علي الجامعة أن تشجع العاملين علي التنمية في مجالاتهم الخاصة، من خلال المقررات، والمؤتمرات، والمجلات، ومن خلال القنوات التعليمية الأخري.
- **تصميم المنافسة**: إن كافة العاملين بالجامعة يجب أن يكافئوا ويعوضوا بطريقة عادلة عن الأدوار التي يؤدونها، ومن خلال استخدام المراجعة الخارجية وأسلوب القياس المقارن بالأفضل يمكن الوصول إلي مستوي عالي من المنافسة.
- **الاتصال الفعال**: وهو ضروري للحوكمة؛ حيث لابد من وجود قنوات اتصال فعالة ومستمرة بين الجميع.
- **التركيز علي العمليات الفعالة والأهداف**: وهذا يتطلب توافر الفهم والموافقة علي دور الإداريين وأعضاء هيئة التدريس، كما يتضمن التحديد- وبوضوح- لكل المسؤوليات والموضوعات.
- **المرونة**: الجامعات لديها أشكال متنوعة من الحوكمة، وكل وحدة منظمية يجب أن تضع القواعد والإجراءات المتفقة مع أهدافها. وعمليات الحوكمة تتنوع بين المهنيين الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب (علي سبيل المثال الانتخاب أو التعيين، وصنع السياسة أو التطبيق، ونقاط التركيز أو قضايا

التخطيط. وطرق الانتخاب سوف تتنوع (مثل التمثيل من خلال الوحدات الفرعية والأصلية، أوالانتخاب، أو التعيين).

من خلال العرض السابق لأهم مبادئ حوكمة الجامعات وكيفية تحقيقها، يتضح أنها تهدف إلي تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق المساءلة لإدارة الجامعة وكذلك كل فرد بها، مع مراعاة مصالح العمل والعاملين، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة. كما أن هذه المبادئ تؤكد أهمية الالتزام بأحكام القانون، والعمل علي ضمان مراجعة الأداء المالي، وتوفير الرقابة علي التنفيذ في إطار من الحرية والمسؤولية في ذات الوقت.

وحوكمة الجامعات تتطلب اتخاذ قرارات متصلة بالعديد من القضايا، وهي:

(Higher Education Governance in Europe Policies, 2008, p. 61-62)

1- مجالس أعضاء هيئة التدريس

وهي أجهزة تمثيل لأعضاء هيئة التدريس المسؤولين عن صنع القرار، واختيار القضايا المتصلة بالسياسات الأكاديمية، مثل البرامج المقدمة، والمناهج، والدرجات المطلوبة، وسياسة الالتحاق، وتفويض السلطة للمجالس الخاصة.

2- المجالس الحاكمة

وهو مجلس مستقل يقوم بعمل الاتصال بين مؤسسات التعليم العالي والأجهزة الخارجية؛ حيث تقدم هذه المجالس المؤسسة للعالم الخارجي. والمجلس الحاكم يحتاج إلي التفكير في ومن اجل المستقبل. وعادة ما يتضمن العمل لديه

خططا طويلة الأجل من أجل تحقيق أهداف المؤسسة ووضع الرؤية. وتعيين المجلس يتطلب أن يكون الأعضاء متنوعين مع وجود عدد من الأعضاء من خارج المجتمع الأكاديمي.

والجهاز الحاكم يجب أن يؤسس مجموعة من القيم التي يتم من خلالها العمل بالجامعة، كما يجب أن يبدأ بفهم البيئة الداخلية للجامعة، وأن يقوم بدعم التخطيط الاستراتيجي للجامعة، والإشراف علي الأداء واستخدام المصادر الذي يجب أن ينتظم ويتسق مع الاتجاه الاستراتيجي. كما يجب أن يقيس ويقيم الاتجاه الاستراتيجي للمنظمة وعمليات الإدارة. ولابد أن يتبع الأفعال التي تضمن التقدم واستمرار الانتظام من أجل تحقيق الأهداف.

كما أن الجهاز الحاكم يجب أن يضمن المطالب المعقولة من المستفيدين عن المعلومات، وما إذا كان قد تم تلبيتها أم لا، وما إذا كانت مناسبة، أو مفهومة، أو صادقة.

3- الشفافية والإفصاح

توافر الشفافية ووجود الفهم الجيد بالقواعد الخاصة بالمحاسبية يمكن أن يكون له تأثير كبير في تحسين الأداء بمؤسسات التعليم العالي. وبدون معلومات جيدة يكون اتخاذ القرار الصحيح غير ممكن. ومؤسسات التعليم العالي تحتاج إلي بيانات دقيقة عن التدريس والأداء البحثي، وإنجاز الطلاب، والحالة المالية للمؤسسة.... ألخ. كما أنها تحتاج إلي معلومات متقدمة عن التكنولوجيا التي تسهل تجميع البيانات والتحليل، مع توافر البيانات الجيدة التي يمكن أن تحسن من صناعة القرار، وضمان أن القرارات تعتمد علي دليل، وتأخذ طريقا واضحا ومفهوما للمجتمع الخارجي. والبيانات ضرورية أيضا لنظم المراقبة والمحاسبية،

والتي تسمح بالاستقلالية المؤسسية، وتحسين المنافسة وقيادة مستويات التعليم العالي.

ثالثا: متطلبات تطبيق مفهوم الحوكمة الرشيدة بالجامعات العربية

من خلال المفهوم السابق للحوكمة وعلي ضوء الدراسة التحليلية لمفهوم الحوكمة الرشيدة بالجامعات، ومعوقات تطبيقها في الجامعات المصرية، فإننا نري أن المتطلبات اللازمة لتطبيق هذا المفهوم ما يلي:

1- تعديل القوانين و التشريعات الخاصة بالجامعات

علي ضوء ما سبق عرضه من بعض أوجه القصور في قانون تنظيم الجامعات المصرية، فإن الباحثة تري أن تعديل التشريعات والقوانين المنظمة للجامعات هو أول مطلب لتحقيق الحوكمة الرشيدة بها، علي أن يتضمن ذلك ما يلي:

- تطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب، وأن يكون التعيين في المناصب القيادية بها عن طريق الإعلان عن خلو المنصب، وتحديد الاشتراطات الواجب توافرها فيمن يتقدم لشغل المنصب، وأن تشكل لجان للمفاضلة بين المتقدمين لهذه اللجنة والتي تختار بناء علي أسس موضوعية يتم وضعها بالاتفاق والمشاركة مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ويكون معلنا عنها؛ تحقيقا للشفافية، وهو مبدأ هام من مبادئ الحكم الرشيد.
- تفعيل دور مجالس الأقسام، بحيث تستبدل في القانون المواد المتعلقة بالقسم من "يقترح" إلي "يقرر"
- اتخاذ قرارات متعلقة بأجور الأكاديميين داخل الهيكل الأكاديمي لكل جامعة (ويفضل أن يكون ذلك علي مستوي القسم أو الكلية)، لا بناء علي قرارات

خارج الجامعة علي مستوي وزارة التعليم العالي. وفي إطار الضمانات المتعلقة بالحماية الأساسية لحقوق العاملين.

- تفعيل دور مجالس الأمناء بالجامعات في صنع واتخاذ القرارات.
- إشراك كافة الأطراف المستفيدة وأصحاب المصالح في القرارات التي تتخذ بالجامعة، علي أن يشمل ذلك ممثلين عن العاملين والطلاب وغيرهم من الفئات المستفيدة وأصحاب المصالح، علي أن يكون لهم صوتا حقيقيا، ولا يكون حضورهم شكليا.
- وضع أسس لتقويم أداء من يشغل المناصب القيادية بصفة دورية؛ بحيث تكون متسقة مع الأسس التي لابد من وضعها لتقويم أداء الجامعة ككل، فالدراسة الحالية ليست مع النظام الحالي المتبع في تعيين القيادات، والذي يقضي بالتعيين المطلق للقيادات بالجامعة؛ لأن هذا الأمر لا يليق بهذه الوظائف الهامة، وهي الطريقة التي أثبتت التجربة قصورها كما سبق القول. والدراسة أيضا ليست مع الرأي القائل بالانتخاب المطلق لهذه القيادات دون توافر شروط معينة فيمن سيتقدم لشغل مثل هذه المناصب؛ وذلك حتي لا تتدخل بعض العوامل التي ليس لها علاقة بالكفاءة والمهنية والجدارة والاستحقاق، كالشللية علي سبيل المثال وهي موجودة في الحياة الجامعية ولا يمكن إنكارها. لذا فإن الدراسة الحالية تري أن الرؤية العقلانية والرشيدة لشغل مثل هذه المناصب الهامة تكون من خلال الإعلان عن شروط معينة يجب توافرها في القيادات المطلوبة من حيث المؤهلات الكفاءات، وغيرها من الشروط التي يمكن أن يضعها مجلس الأمناء بالجامعة، أو أي لجنة أخري تحددها الجامعة وتتولي وضع هذه الاشتراطات، ثم يتم الإعلان عن هذه الوظائف، ويتقدم

إليها من يرغب في التقدم، ثم يتم الانتخاب من بين هؤلاء الذين ينطبق عليهم هذه الشروط.

ونجاح مثل هذا الاقتراح يتطلب توافر الشفافية والموضوعية والنزاهة، من حيث الإعلان عن الشروط المطلوبة واختيار القيادات، ومن حيث اللجنة التي ستختار الأفضل من المتقدمين. وبدون توافر هذه المطالب فإن هذا بالطبع لن يؤدي إلا إلي نتائج أكثر سوءا من نتائج تعيين القيادات من وجهة نظر الدراسة الحالية.

- إزالة التكرار الواضح في مهام المجالس المختلفة التي تحكم العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في مصر، وأن تكون قرارات كل مجلس ملزمة في المستوي الذي يخصه؛ لأن النص علي أن قرارات أي مجلس ملزمة للمجالس الأدنى منه يؤثر علي استقلالية هذه المجالس- وخاصة مجلس القسم الذي هو نظريا أدني المجالس ولكنه من المفترض أن يكون أقواها- في اتخاذ القرارات، ويدعم فكر المركزية الذي كان سائدا في فترة صدور قانون تنظيم الجامعات، ولا يتوافق مع التوجه الرسمي والمجتمعي نحو اللامركزية. وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة مناقشة تعديل قانون التعليم العالي مع كل أصحاب المصالح والمشاركين في العملية التعليمية وأن يتم بكل شفافية، والانفتاح علي الرأي والرأي الآخر. وفي ذلك أيضا تحقيق لمبدأ المشاركة وهو ركيزة أساسية في تطبيق مفهوم الحوكمة الرشيدة كما سبق القول.

2- الاتجاه إلي منح الجامعات مزيدا من الاستقلالية

تري الباحثة أن منح الجامعة مزيدا من الاستقلالية يعد مطلب هام لتحقيق الحوكمة الرشيدة بالجامعات المصرية، بحيث يشمل ذلك ما يلي:

- التأكيد علي مبدأ استقلال الجامعات واستبعاد كل عوامل ورموز التدخل، مع إتاحة الفرصة لمزيد من الديمقراطية في المؤسسة الجامعية.
- استقلال المجالس والقيادات الجامعية عن السلطة السياسية؛ إذ إن تلك السلطة سيما في المجتمعات غير المتقدمة لن ترضي بديلا عن الولاء التام والانصياع لتوجهاتها وتبرير سياستها.
- الاستقلال المالي والإداري للجامعة في حدود الميزانية المتاحة، والضوابط التي وضعتها الجهات المختصة للصرف، مع مراعاة المرونة الواجبة؛ ضمانا لحسن سير العمل.
- إتاحة الميزانية بكافة تفاصيلها وأدق مصروفاتها للجميع، بما فيهم الأجهزة الرقابية ضمانا للشفافية.
- أن يكون لمجلس الجامعة الحق في تعيين العمداء ونواب رئيس الجامعة والموظفين. وتحديد مكافآتهم وأجورهم.
- أن يكون للكلية الحق في تحديد مستويات القيد حسب احتياجاتها.
- تمكين مجلس الأمناء من إدارة جميع إيرادات وميزانية الجامعة وفق متطلباتها.

ومفهوم استقلال الجامعة لا ينبغي فهمه علي أنه خروج عن إطار التنظيم الحكومي المؤسسي للتعليم الجامعي, كما أن استقلال الجامعة ليس هو الفوضي, بل لعله يعني في تطبيقه الأمثل المزيد من المساءلة؛ لأن هذا الاستقلال فيما يمنحه من سلطات أو صلاحيات يوجب المساءلة عن ممارستها. هذا بخلاف الوضع القائم الذي تختفي فيه المساءلة الحقيقية لأنه لا يوجد استقلال حقيقي. ومفهوم استقلال الجامعة يمكن أن يحقق تواصلا إيجابيا ومطلوبا مع سوق العمل. فهذا الاستقلال الذي تتمتع به الجامعة قد يتيح لها مثلا أن تبرم عقودا

واتفاقيات مع مؤسسات وشركات؛ لكي يتابع العاملون فيها محاضرات إضافية في الجامعة أو لتدريب الطلاب الجامعيين أنفسهم في هذه المؤسسات والشركات، أو قيام أساتذة هذه الكلية بأعمال استشارية أو بحوث تطبيقية. وهذه كلها اليوم أدوار غائبة أو ضعيفة للجامعة.

3- تطبيق مبدأ المساءلة والقضاء علي الفساد في الحياة الجامعية

يعد الفساد في مؤسسات التعليم العالي تدمير للموارد البشرية التي هي من أهم الكنوز لدى المجتمعات. ومحاربة الفساد ومواجهته يعد من المطالب الهامة في الجامعات المصرية؛ نتيجة لما تعاني منه من مظاهر متعددة سبق الحديث عنها. وتأتي أهمية هذا المطلب لتحقيق الحوكمة الرشيدة حيث إنه لا قيمة للحوافز في ظل الفساد، لأن المكافآت ستؤول في هذه الحالة إلى غير مستحقيها. لذا فإن الدراسة الحالية تري أن اجتثاث الفساد من جذوره هو مطلب هام لتطبيق الحوكمة الرشيدة بالجامعات المصرية، ويكون ذلك من خلال:

- استبعاد عناصر الفساد في الجامعة.
- استبدال هؤلاء العناصر بآخرين من الكوادر التي تمتلك القدرة علي إدارة الجامعة بفاعلية.
- المحاسبة الدقيقة لكافة الخارجين عن القانون أو الخارجين عن تقاليد العمل الجامعي، أيا كانت مناصبهم ووظائفهم.
- إتاحة الفرصة لكافة الأطراف للمشاركة في صنع القرار.
- تعظيم قيمة النزاهة والشفافية كركيزة أساسية في الحياة الجامعية.
- الاختيار الجيد منذ البداية لجميع الأطراف المكونة للمؤسسة الجامعية من طلاب وعاملين وأعضاء هيئة التدريس وقيادات؛ بحيث يتم تحري الدقة في الجوانب الأخلاقية والقيمية عند اختيارهم.

- تعديل بعض مواد القانون المنظم للجامعات، والذي يعد من أهم الثغرات التي ينفذ من خلالها الفساد، وهو ما تم عرضه بالتفصيل.
- زيادة وعي أعضاء هيئة التدريس والطلاب بالقانون المنظم للجامعات المصرية، وذلك لمزيد من التعرف علي حقوقهم وواجباتهم؛ حتي لا يكون هناك إخلال بأي منها.
- الاهتمام في التشريع ببعض المواد المتعلقة بالتأديب، بحيث تشمل هذه المواد كافة الأطراف في الجامعة من طلاب وموظفين وأكاديميين وقيادات، علي أن تكون هناك عقوبات رادعة لأي طرف في حالة الإخلال بأي مبدأ أو قيمة من القيم التي تعارف عليها المجتمع الأكاديمي، والتي تتنافي مع مكانته وأعرافه. علي أن يكون هناك مزيد من التفصيل والإيضاح لكل مخالفة وعقوبتها.
- تفعيل قواعد المساءلة؛ وذلك بما يضمن تنفيذ العقوبة في حالة وقوع المخالفة.
- جعل مبدأ المساءلة لعضو هيئة التدريس والتي تشمل كل الجوانب الأخلاقية والعلمية، أساسا ومدخلا لتقويم أداء الأستاذ الجامعي.
- الإعلان عن الأسس والإجراءات والمعايير التي سيتم علي أساسها تقويم ومتابعة جميع العاملين في المؤسسة الجامعية.

4- نشر ثقافة الحوكمة

من المطالب الأساسية لتحقيق الحوكمة الرشيدة بالجامعات نشر ثقافة الحوكمة، ويمكن أن تقوم الجامعة في هذا الصدد بالعديد من الأدوار، والتي منها:

- تمثل الانضباط والسلوك الأخلاقي الحميد والمبادأة ومهارات حل المشكلات والرقابة والمساءلة في سلوك القيادات وأعضاء هيئة التدريس والعاملين، سواء في حياته العملية أو الجامعية.

- مشاركة أعضاء هيئة التدريس في نشر ثقافة الحوكمة خارج إطار الجامعة، من خلال المقالات والأحاديث الإذاعية والمرئية لوسائل الإعلام المختلفة (صحف، ومجلات، وإذاعة، وتليفزيون). وتركيز أساتذة الجامعات علي نشر ثقافة الجودة والانضباط والتوازن والعدالة والرقابة والمتابعة.
- عقد الندوات والمؤتمرات التي تتضمن موضوعات الحوكمة وآليات تطبيقها، وكيفية تفعيل تلك الآليات في جميع مجالات الحياة، والمنزل، والمدرسة، والجامعة.
- المحاضرات والتدريب: حيث ينبغي الإشارة إلي ضرورة تطبيق الحوكمة في كافة المجالات أثناء إلقاء المحاضرات وكذلك أثناء التدريب، مع التركيز علي أهمية الحوكمة في القضاء علي الفساد وتحسين الأداء بالجامعة.
- المشاركة الفعالة بالرأي والتحليل عند عرض القوانين الجديدة أو إدخال تعديلات جديدة علي القوانين القائمة، وعقد جلسات عصف ذهني في الأقسام العلمية بالجامعات؛ لتقديم الأفكار والمقترحات التي تناقش المشكلات الجامعية.
- دعوة القيادات وأعضاء هيئة التدريس إلي ندوات ثقافية وعلمية ومناقشات مفتوحة؛ لتحليل المشكلات الجامعية، واقتراح الحلول وتقديم الأفكار لها.
- تعزيز مفاهيم الشفافية والمسئولية والعدالة في الجامعات.
- تعزيز التواصل مع الجامعات المحلية والإقليمية والعالمية؛ وذلك من أجل التعرف علي ممارسات الحوكمة بها، وكيفية الاستفادة منها في تطوير الممارسات القائمة.

- تطوير إجراءات واضحة وفعالة للإشراف علي ممارسات الحوكمة بالجامعة والإعلان عنها.

5- اعتبار الحرية الأكاديمية أحد أهم المعايير العلمية في الحياة الجامعية

لا شك أن تحقيق الحرية الأكاديمية متطلب هام من متطلبات تطبيق مفهوم الحوكمة الرشيدة بالجامعات المصرية، وهذا يستوجب ما يلي:

- أن يكون هناك وثيقة رسمية مصرية تعترف بهذه الحريات وتنص عليها وذلك إلي جانب وثيقة ممارسة الحريات المدنية العامة لأي مواطن مصري عادي. بحيث تشتمل هذا الوثيقة علي حريتهم في البحث والتدريس والتعبير عن الرأي في كافة قضايا المجتمع ونشر البحوث، وحق مناقشة كافة القضايا الاجتماعية والدينية والسياسية، والضمانات الكافية واللازمة لممارسة مثل هذه الحريات، والالتزامات المطلوبة من أعضاء هيئة التدريس تجاهها.
- حماية حرية البحث العلمي، ووجود قدر من التسامح يتيح للباحث عرض أفكاره ومناقشتها دون إرهاب فكري.
- إتاحة حرية النقد والتعبير لكافة الأطراف، وذلك بما يحقق الفائدة للجامعة.
- إيجاد أنظمة وآليات تسمح لأعضاء هيئة التدريس بالتعبير عن وجهات نظرهم الشخصية نحو قضايا جامعاتهم وأمتهم، ونحو التحديات التي تواجه مجتمعاتهم ضمن ضوابط الأعراف الأكاديمية وقيم المجتمع وثوابته.
- السماح بإنشاء جمعيات واتحادات ونقابات في كل جامعة، تتمثل مهمتها في حماية الحرية الأكاديمية ومحاسبة من يتعمد الإخلال بمبادئها.

وتتنوع مظاهر الحرية الأكاديمية وتتدرج في مستويات، فهناك مستوي الجامعة، ثم الكلية، فمستوي القسم. وتتبدي الحرية الأكاديمية علي مستوي الكلية والقسم في المظاهر التالية:

- اختيار القيادات: بحيث يشارك جميع أعضاء هيئة التدريس في هذا الاختيار.
- اختيار أعضاء هيئة التدريس؛ بحيث يكون القسم هو الذي يحدد احتياجاته من أعضاء هيئة التدريس.
- اختيار الطلاب؛ بحيث يتم اختيار الطلاب وفقا للأعداد والنوعيات التي تحددها الكلية.
- المشاركة من قبل الأقسام في وضع اللوائح المنظمة للعمل الجامعي، وفي اختيار القواعد والمبادئ والتوجهات والتنظيمات المحددة، والمسيرة للعمل الجامعي علي مستوياته الثلاثة بالقسم والكلية والجامعة.
- المشاركة الطلابية: فالطلاب هم الغاية التي تعمل الجامعة من أجلها، ويتطلب ذلك أن تكون هناك قنوات شرعية يعبر بها الطلاب ومن خلالها عن آرائهم في المناهج الدراسية والكتب ونظام التقويم وكل ما يخص الحياة الجامعية.

مراجع الفصل

أولا : المراجع العربية

1) أحمد، مصطفي أحمد علي، "التحولات في الأنساق القيمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، دراسة تحليلية استشرافية" (رسالة ماجستير غير منشورة: كلية التربية، جامعة عين شمس، 2009)، ص ص5-6.

2) الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات المصرية، بين سياسة القمع وغياب الرؤية (القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 2011، ص77)

3) الجوادي، محمد، مستقبل الجامعة المصرية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000)، ص53.

4) الريمي، يوسف، "الفساد الإداري في الجامعات" (رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية، جامعة صنعاء، 2010).

5) العباس، محمد عبد الله، حوكمة الجامعات: دراسة تحليلية بحث مقدم لندوة الإدارة الإستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي، أبها، جامعة الملك خالد, 2006- ص20.

6) المهايني، محمد خالد، حوكمة الشركات وأهميتها في جذب الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية، سوريا، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق، 2007، ص5.

7) جمهورية مصر العربية، وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقا لآخر التعديلات، الطبعة السادسة والعشرون، مادة رقم 2، 2008، ص13.

8) جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي، وحدة التخطيط الاستراتيجي، التعليم المصري "التعليم العالي في مصر" التقرير الوطني- ملخص تنفيذي، 2009، ص29.

9) حلاوة، جمال، وطه، نداء دار، واقع الحوكمة في جامعة القدس، بحث منشور، جامعة القدس، معهد التنمية المستدامة، دائرة العلوم التنموية، 2008.

10) خورشيد، معتز، ويوسف، محسن، حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2009)، ص17.

11) رمزي، مها محمود، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد24، العدد الأول، دمشق، 2008، ص ص 9-10.

12) سكران، محمد محمد، الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001).

13) شبلي، علاوي، ومنهل، محسن حسين، بناء منظور استراتجي لنظام الحوكمة وقياس مستوي أدائه، دراسة استطلاعية في جامعة البصرة، 2008.

14) عبد الحميد، سيد سعد محمد "دراسة مقارنة لنظام المحاسبة التعليمية في الجامعات المصرية وجامعات بعض الدول الأجنبية" (رسالة دكتوراه غير منشورة: كلية التربية، جامعة عين شمس، 2003)، ص3.

15) عبد الرؤوف، محمد "دراسة تقويمية للحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية" (رسالة ماجستير غير منشورة: كلية التربية، جامعة عين شمس، 2007)، ص23

16) عبد السلام، أماني محمد شريف" دراسة تقويمية للحرية الأكاديمية للمعلم الجامعي المصري في ضوء بعض المستحدثات العصرية" (رسالة ماجستير غير منشورة: كلية التربية، جامعة أسيوط 2004).

17) عبد السلام، سناء أحمد كمال "العوامل الأكاديمية المرتبطة بالرضا الوظيفي لأستاذ الجامعة- دراسة ميدانية" (رسالة ماجستير غير منشورة: كلية التربية، جامعة عين شمس، 2005)، ص2.

18) عبد الكريم، نهي حامد، المساءلة التربوية كمدخل لتقويم أداء عضو هيئة التدريس بالجامعة، المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر (العربي الخامس) لمركز تطوير التعليم الجامعي "الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين: الواقع والرؤى"، القاهرة، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، 26-27 نوفمبر 2006.

19) عبد المطلب، أحمد محمود محمد، قراءة في قانون تنظيم الجامعات المصرية رقم (49) لسنة 1972، كمدخل لتطوير التعليم الجامعي في مصر والوطن العربي، المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم و التنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، القاهرة: دار الضيافة، 3-5 مايو، 2004.

20) علي، سعيد إسماعيل، شجون جامعية (القاهرة: عالم الكتب، 1999)، ص5.

21) عمار، علي، الجامعة بين الرسالة والمؤسسة (القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 1996)، ص23.

22) عمار، حامد، دراسات في التربية والثقافة: مواجهة العولمة في التعليم والثقافة (القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000)، ص158.

23) عيداروس، أحمد نجم الدين أحمد"تطوير الأداء الإداري بالكليات الجامعية المصرية في ضوء بعض الخبرات الأجنبية" (رسالة دكتوراه غير منشورة: كلية التربية بالزقازيق، 1999).

24) مارتين، هانس بيتر، وشومان، هارلد، فخ العولمة: الاعتداء علي الديمقراطية الرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي (الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، 2003)، ص ص 1888-189.

25) مجاهد، عبد العزيز الغريب، استقلال الجامعات: دراسة للواقع والممكن من خلال آراء أعضاء هيئة التدريس والطلاب، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، العدد السادس، يونيو، 2004.

26) محمد، سيد سعد"دراسة مقارنة لنظام المحاسبية التعليمية في الجامعات المصرية وجامعات بعض الدول الأجنبية" (رسالة دكتوراه غير منشورة: كلية التربية، جامعة عين شمس، 2003)، ص457-458.

27) مراجعة لسياسات التعليم العالي، التعليم العالي في مصر، البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2010، ص ص 111-112.

28) منصور، أشرف، نقد فوكو للنظرية الليبرالية في السلطة، مجلة مؤسسة الحوار المتمدن، بغداد، العدد 2808، 23/ 10/ 2009، ص1.

29) ميخائيل، أشرف حنا، تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، شيراتون القاهرة، 24-26 سبتمبر، 2005، ص5.

30) يوسف، محمد حسن، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بحث مقدم إلي بنك الاستثمار القومي، القاهرة، يونيو، 2007، ص6.

ثانيا: قائمة المراجع الأجنبية

(31) Alfred, N., Creating the modern university– changing governance for a changing world, Paper presented in track 2 at the, 31st Annual EAIR Forum in Vilnius, Lithuania, 23- 26 August, 2009, p. 44.

(32) Ali Imran, University Student's inclination of Governance and its Effects on Entrepreneurial Intentions: an Empirical Analysis, International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 1, No. 1, June, 2010.

(33) Ali Shah Asad, "Auditing and Governance Framework for Private Sector in Pakistan", ADB/OECD Anti Corruption Initiative for Asia-Pacific Master Training Seminar, 2005. p. 31

(34) Amos Karim, Governance and Governmentality, Relative and Relevance of Two Prominent Social Scientific Concepts for Comparative Education, Educ. Presque. Vol. 36 No. 3, Apr. 2010, p. 1

(35) Anthony Dooley, Thematic Analysis: the Role of Academic

Boards in University Governance (Australia: Australian Universities, 2007). p. 56.

(36) -------------------, The role of Academic Boards in University Governance, Higher Education Governance in Europe Policies, structures, funding and Academic staff Eurydice, The information network on education in Europe, 2008. P. 16.

(37) Bell, Economic Governance and Institutional Dynamics (Melbourne: Oxford University Press, June 24, 2009). p23.

(38)Governance, http: //www. merriam- Governance, http: //www. merriam, 1/11/2010, p. 1

(39) Governance models: what is right for your organization? http: //www. google. com. eg/search?sourceid=navclient&ie=UTF8&rlz=1T %e2 %80 %99S+RIGHT3, 1/4/2010, p. 1

(40) Gujler, K., Corporate Governance and the Return on Investment, Berlin Meetings Presented Paper at University of Vienna, January, 2009, P. 1.

(41) Henke Mary, Can academic autonomy survive in the knowledge society? A perspective from Britain, Higher Education Research & Development, Volume 26, Issue1, March 2007, page. 87.

(42) Higher Education Governance in Europe Policies, structures, funding and Academic staff Eurydice the European Commission Directorate- General for Education and Culture. Eurydice, 2008, p. 61-62.

(43) Higher Education Enhancement Project Supervision, Higher education Sector Review, World Bank Higher Education Mission, October 12-17, 2008, p.5

(44) Jason, R., Globalizing Governmentality, Florida International University Digital Common, FIU Electronic Theses and Dissertation, Florida, 2010, p.18.

(45) John Robert, Agency Theory, Ethics and Corporate Governance, Presented at the Corporate Governance and Ethics Conference, Mary Quarie, Graduate School of Management, Syndey, Australia, June, 28-30, 2004, p. 4.

(46) Johnsen Sarah, RE- Phasing neo-Liberalism: From Governance to Governmentality, Research and Development Unit, Social Work Department, London: Salvation Army, 2008, p. 12.

(47) Johnson Isabelle, Redefining the Concept of Governance, Political and Social Policies Division, Policy Branch, Canadian International Development Agency, July, 1997, p. 3.

(48) Key Performance Indicators (KPIS) for Governance of Public

Universities in Malaysian, Department of Higher Education Management, Ministry of Higher Education, Malaysia, Asian Centre for Research on University Learning and Teaching, 2009.

(49) Kim Terri, Changing University Governance and Management in the U. K and Elsewhere Under Market Conditions: Issues of Quality Assurance and Accountability(London: Brunel University, 2007).

(50) Lee Lung, What University Governance Can Taiwan Learn from the United States? Paper presented at International Presidential Forum, Harbin Institute of Technology, Harbin, China, June, 2010, p. p. 179-187.

(51) Lemak Thomas "The Birth of Bio-Politics"- Michel Foucault's Lecture at the Collège de France on Neo-Liberal Governmentality, Economy & Society,Vol.30, No.2, 2001, p.190.

(52) Miles Jennifer, University Governance and Some Issues, A national Study of Improving Participation in Student Self-Governance Leadership, Life Long Learning Network, National Conference, University of Arkansas, 1-7, 2010.

(53) Monk, R. and Minow, N., Talking Governance: "The Role of

Magic Concepts"Corporate Governance (Malden: Well Publishers, 2001), p. 8.

(54) Moscati Pierre, Changes in university governance in France and in Italy, Tertiary Education and Management, Vol. 14, No. 1, Aug., 2008, p. P. 13.

(55) Però Davide, Immigrants and the Politics of Governance in Barcelona Centre on Migration, Policy and Society Working Paper No. 19, University of Oxford, 2005, p. 2.

(56) Renaud Francois, World Governance Index Forum of a new World Governance (Paris: the African unit of Armed Forces, 2009), p. 5.

(57) Report of the Commission on Global Governance Our Global Neighbourhoohttp://www.itcilo.it/english/actrav/telearn/global / ilo/ globe/ gov.,.htm, 23/8/2010

(58) Rosenau James, Toward an Ontology for Global Governance (Albany: SUNY press), 1999, p. 10.

(59) sawtakonline. com/.../48272- The- Repression- academic freedom of- Academic- Freedom-in- Egyptian- Universities, 1/1/2011. p1.

(60) Stephen Elizabeth Martinez and Arnoldo held, What is Neo-liberalism? (Chiapas: Realida, 1996) P. 1.

(61) Swansson James A, Good university governance in Australia, National Institute for Governance, The University of Canberra, Paper to be presented in the EGPA Study Group on Performance in the Public Sector, at the conference of the European Group for Public Administration, Saint Julian's, Malta, September 2-5, 2009, p. 35.

(62) World Bank, Higher Education Enhancement Project, International Bank for Reconstruction Development, MID-Term Review Mission, June 18-30, 2005, AIDE-MEMOIRE, p. p5-7.

الفصل الثالث

تصور مقترح لمكافحة الفساد في المدرسة علي ضوء مفهوم التسويق الاجتماعي

الفصل الثالث

تصور مقترح لمكافحة الفساد في المدرسة علي ضوء مفهوم التسويق الاجتماعي

مقدمة

تعتبر ظاهرة الفساد من الآفات التي باتت تهدد كيان المؤسسات الحكومية في كثير من دول العالم؛ حيث أصبحت ظاهرة عامة وليست خاصة، الأمر الذي عمل على زعزعة مصداقية المؤسسات التي ينتشر فيها، واستنزاف ثروات البلد وإثقال كاهل المواطن، وبالتالي إعاقة عمل الحكومات وغيرها من الآثار السلبية التي يمكن أن يسببها.

لذا فقد نشطت العديد من الهيئات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية لمكافحة الفساد والمطالبة باتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهته؛ فقد قام المجلس الأوروبي عام 1992م بإنشاء فريق متعدد التخصصات معنى بالفساد، مؤكداً عودة الفساد كمشكلة عامة يتطلب لحلها تنظيمات محددة.

ومع تفجر أزمة الفساد كظاهرة عالمية في التسعينيات , اتسع وتسارع نطاق الاهتمامات الدولية المناهضة للفساد بدرجة كبيرة، ففي عام 1993م أنشأت مجموعة من المسئولين التنفيذيين السابقين في البنك الدولي منظمة أسموها "منظمة الشفافية الدولية"، مكرسة جهودها لمحاربة الفساد والترويج لاتباع درجة متزايدة من الشفافية في المعاملات المالية على الصعيد العالمي. وفى عام 1995م دعي المنتدى الاقتصادي العالمي- أكبر منظمة دولية لكبار المسئولين التنفيذيين- إلى قيام الحكومات ودوائر الأعمال بأنشطة تعاونية لمحاربة الفساد. وفى عام 1998م

أعلن صندوق النقد والبنك الدوليان أن محاربة الفساد تمثل أحد معاييره الجديدة للإدارة الاقتصادية الجديدة.

ويرجع هذا الاهتمام العالمي بالفساد نظرا لما يترتب عليه من آثار سلبية متعددة والتي منها علي سبيل المثال ما يلي:

1- ضرب قاعدة المساواة وهى القاعدة الأساسية في إقامة أي نظام ديموقراطي.

2- قلة احترام القوانين واهتزازها.

3- انتشار الجريمة خصوصا عندما ينتشر الفساد في أجهزة المحاسبة.

4- انخفاض كفاءة الإدارة العامة خاصة بعد انتشار المحسوبية في تعيين الموظفين.

5- إحداث كوارث مالية واقتصادية؛ خاصة إذا انتشر الفساد في القطاع المالى وقد ظهر هذا في البورصة الأمريكية واليابانية.

6- نزح التراكم من الداخل إلى الخارج لأن أموال الفساد عادة ما تخرج إلى الخارج حتى تبتعد عن المراقبة, وهذا يؤدى إلى إضعاف طاقة الدولة على الاستثمار, وتحقيق التنمية والتقدم.

ولم يكن الاهتمام بقضية الفساد علي المستوي العالمي فقط، بل صاحب ذلك اهتمام أيضا علي المستوي المحلي؛ فقد أصبح موضوع الفساد هو الشغل الشاغل لكل مصري خصوصا بعد ثورة 25 يناير، ولم يعد الحديث عنه مقصورا علي طبقة من المثقفين والصحفيين وغيرهم من المهتمين بالشأن العام. بل أصبح الموضوع محل نقاش العامة والخاصة علي السواء.

وقد أشارت العديد من التقارير المحلية والدولية إلي انتشار الفساد في العديد من الهيئات والمصالح الحكومية بمصر؛ حيث ظهر ترتيب مصر متأخرا

علي مؤشر الفساد والذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، فجاء ترتيبها عام 2008 (115) علي مستوي (180) دولة، متراجعا عن عام 2007 والذي كان (105)، وعن عام 2006 والذي كان(70).

ولعل ذلك يستدعي ضرورة العمل علي مكافحة هذا الفساد الذي استشري ووصل حتي للتعليم ومؤسساته، لذا سنحاول في هذا الفصل تقديم رؤية لمكافحة الفساد في المدارس علي ضوء مفهوم التسويق الاجتماعي.

1- التسويق الاجتماعي: المفهوم والنشأة

ظهر مصطلح التسويق الاجتماعي عام 1960 كجزء من التنمية الدولية في دول العالم الثالث. ولكن التسويق الاجتماع ظهر رسميا وولد كظاهرة عام 1971، وذلك في مقالة بجريدة، اللذان ناقشا في مقالاتهما كيفية استخدام Kolter and Zaltman التسويق بواسطة كولتروزلتمان التسويق الاجتماعي في حل قضايا المجتمع.

ويري كوتلر أن أحد الأهداف الأساسية للتسويق الاجتماعي هو دعوة الأفراد إلي إعادة التفكير في طريقة حياتهم؛ خاصة فيما يتعلق ببعض السلوكيات التي تعود عليها الناس، مع علمهم- أو عدم علمهم- بخطئها. فالأفراد صنفان أولهما يقوم ببعض السلوكيات الخاطئة دون أن يعي ذلك، وثانيهما يقوم بها وهو يعلم خطأها، وكثير من الناس يقومون ببعض الأفعال والسلوكيات غير المرغوبة وهم يعلمون تماما أنها كذلك دون أن يعطي لنفسه فرصة لتغيير هذه السلوكيات. ولهذا فأن كلا النمطين بحاجة إلي مراجعة تلك السلوكيات. وهو نفس الذي يهدف إليه التسويق الاجتماعي الذي جاء لينبه

الأفراد إلي ضرورة مراجعة هذه السلوكيات وتعديلها، من خلال تنمية الوعي بهذه السلوكيات ومخاطرها وآثارها السلبية علي الفرد والمجتمع.

ويعرف البعض التسويق الاجتماعي بأنه استخدام أدوات التسويق التجاري وتقنياته؛ لتسهيل تبني الأفراد والمجموعات للممارسات الاجتماعية المرغوبة.

ومدخل التسويق الاجتماعي ليس فقط مجموعة أدوات هدفها تحقيق التغيير الاجتماعي، لكنه بالإضافة إلي ذلك يقدم فكرة جديدة أو طريقة جديدة لكيفية إعداد الأرضية التي تهيئ المناخ لهذا التغيير الاجتماعي الفعال والواسع الانتشار.

كما يري أيضا أن التسويق الاجتماعي هو مجال بحثي متداخل لمجالات متنوعة تتضمن الأنثروبولوجيا، وعلم النفس، والتسويق، والتربية الصحية. وعلي الرغم من أن التسويق الاجتماعي يختلف عن التسويق التجاري فإن أندرسون يري أن الاثنين متشابهين في بعض الجوانب.

ومدخل التسويق الاجتماعي- وفقا لأندرسون- يفترض أنه يبدأ من افتراض أساسي وهو أن الناس سوف يعملون الشيء الصحيح، فقط إذا كانوا يعرفون ماذا يفعلون وكيف. والهدف هو إيجاد المعرفة والحقيقة للجمهور المستهدف. وهذا هو المدخل الذي يستخدم بشكل واسع في مجال العناية بالصحة وإكساب السلوكيات والأخلاقيات المرغوبة.

ويمكن القول أن أهم ما يميز آراء أندرسون عن التسويق الاجتماعي هو محاولته التركيز علي الهدف الأسمى والأساسي منه وهو تحقيق الرفاهية للجمهور المستهدف، وكذلك ما يتعلق بوعي الأفراد بما ينبغي القيام به وكيف

يمكنهم القيام بذلك. وهذا يلفت الانتباه إلي أهمية التواصل مع الجمهور المستهدف وأهمية الرسائل التي تحقق ذلك. والأهم من ذلك هو كيفية توصيل هذه الرسائل والتأكيد علي الفوائد التي يمكن أن تعود عليهم عند نجاح هذه الحملة، وهي جميعها أمور هامة قد تجعلهم يقتنعون بالحملة وينخرطون فيها وقد تجعلهم ينصرفون عنها.

معني ذلك أن التسويق الاجتماعي جاء ليروج للسلوكيات المرغوبة، بعد أن كان في السابق ينظر لهذه السلوكيات مثل الأخلاق والقيم وغيرها على أنها ترف فكري وعلى أنها فضائل دينية ليس لها أي ذكر في العالم المادي. ولكن مع التطور الهائل أصبحت جميع المجتمعات تتفق على أهمية الأخلاق والقيم كأسلوب للحياة وعلي أنها سبب رئيس في دعم الحضارة والإنسان لا يستطيع الحياة بدونها. فهو بذلك نشاط ترويجي للأفكار والقيم الإنسانية الإيجابية، ويهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد من خلال الترويج لأساليب وسلوكيات إيجابية بدلا من الاستغراق في الحياة المادية الجامدة.

وبالتالي فإن التسويق الاجتماعي يتعامل أيضا مع تأثيرات السلوك، ليس فقط للأفراد المواطنين ولكن أيضا لصانعي القرار، ومجموعات الاهتمام المؤثرة. والمسوقين الاجتماعيين ربما يلجئون إلي وسائل الإعلام والمنظمات وصانعي القانون والسياسيين في سبيل تسويق أفكارهم.

ويري ويليام أن التسويق الاجتماعي هو مدخل يسعي إلي إحداث تغييرات معينة في الجمهور المستهدف، كما يري أن فهم التسويق الاجتماعي أيضا هام للرؤساء والإداريين الذين يريدون إحداث تغييرات إيجابية في بيئتهم. والتسويق الاجتماعي يمكن أن يستخدم الرسائل والصور كما يمكن أن يستخدم

الإعلان التجاري، واستراتيجياته يمكن أن تنشر أفكارا واتجاهات إيجابية، وتشجع السلوك المرغوب فيه. كما يري أن ذلك يفرض علي القائمين علي حملات التسويق الاجتماعي إحداث تغير في البيئة الاجتماعية، فليس كافيا أن يتم تغيير الأفراد فقط، بل لابد من تغيير البيئة الاجتماعية. من يجب ضرورة البدء في حملات التسويق الاجتماعي بالتغير في البيئة الاجتماعية للأفراد المستهدفين، وذلك يشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المرتبطة بالقضية التي سيتم القيام بتسويقها اجتماعيا.

2- العمليات التي تتضمنها حملات التسويق الاجتماعي

التخطيط: ويتضمن تنمية المنتج، ويهدف إلي الحفاظ علي التكاليف في أقل حد، واختيار أفضل الأدوات للاتصال بالمستفيدين، كما يهدف إلي دعم الأدوات من أجل الجمهور المستهدف. والتخطيط يجب أن ينمي الاستراتيجية والأهداف.

ولابد من وضوح الهدف الأساسي من حملات التسويق الاجتماعي؛ لأن غياب الهدف أو عدم وضوحه يترتب عليه فشل الحملة.

التأسيس: والهدف من هذه العملية هو بناء السلوك وتغيير الثقافة العامة للجمهور المستهدف من أجل دعم الأفعال المرغوبة؛ بحيث يتم العمل وفقا للمجتمع المعتمد علي ورش العمل وفريق العمل. ويري البحث الحالي أن عملية التأسيس تعتبر من أصعب العمليات؛ لأن بناء السلوك وتغيير ثقافة الأفراد يعتبرا من أكثر الأمور التي تحتاج إلي جهد كبير ووقت طويل، كما يري أن نجاح هذه العملية يتوقف عليها نجاح أو فشل حملة التسويق

الاجتماعي برمتها؛ لاسيما أن أحد الأهداف الأساسية لحملة التسويق الاجتماعي هو بناء السلوك وتغيير الثقافة.

تطبيق الخطة: وهو شيء أساسي لحملات التسويق الاجتماعي، وتشمل مراجعة الميزانية ورصد تغييرات الجمهور التي قد تحدث أثناء الحملة، كما تتضمن قضايا المنافسة التي يمكن أن تؤثر سلبا علي فاعلية برامج التسويق الاجتماعي. وعملية رصد تغييرات الجمهور أثناء القيام بالحملة أمر بالغ الأهمية؛ ذلك لأن عملية رصد التغييرات في سلوكيات الجمهورقد يترتب عليها تغييرات في بعض إجراءات الحملة. ومن هنا كان لابد من أن تتم هذه العملية بكل دقة.

المراقبة: والتي يمكن أن تدعم المسوقين وتزودهم بالمعلومات والبيانات، وتهدف المراقبة إلي تحديد ما إذا كان هناك حاجة إلي إعادة ومراجعة الحملة أم لا. وأن نجاح هذه الخطوة يتوقف إلي حد كبير علي الخطوة السابقة، وخصوصا فيما يتعلق برصد تغييرات الجمهور لأن ذلك هو ما يزود الحملة بالمعلومات التي قد يتم بناء عليها مراجعة الحملة أم لا.

والجزء الهام المتعلق بحملات التسويق الاجتماعي هو أنه يمكن أن يستخدم مع أعداد قليلة من الناس وقد يكون مع عدة ملايين، وحملات التسويق الاجتماعي الناجحة عادة ما تستخدم بعض أنواع وسائل الإعلام.[26] ويري البحث أن وسائل الإعلام في الوقت الحالي خصوصا تعتبر أداة هامة في نجاح حملة التسويق الاجتماعي؛ خاصة إذا كان التعامل مع مجموعات كبيرة العدد، فكلما زاد عدد الأفراد المستهدفين، كلما زادت الحاجة إلي وسائل الإعلام؛ لأنها تصل إلي أكبر عدد ممكن في اقصر وقت.

3- عناصر التسويق الاجتماعي

Product: المنتج

وهو الفكرة، أوالاعتقاد، أو العادة للجمهور المستهدف.

Price: السعر:

وهو تكلفة تعديل العادة، وتغيير الاعتقادات مثل الوقت، أو المال. ويمثل تكلفة المنتج أو الخدمة بالنسبة للتسويق التجاري. أما السعر في حملات التسويق الاجتماعي فهو الجزء المعطي للتبادل. أي ما يمكن أن يعطيه الشخص في التبادل من أجل السلوك الجديد. والسعر في التسويق الاجتماعي يشمل الوقت، أو الجهد، أو الراحة. والسعر الذي يدفع في حملات التسويق الاجتماعي يتوقف إلي حد كبير علي حجم الفوائد التي ستتحقق للجمهور المستهدف من اتباع السلوكيات التي تسعي الحملة لتحقيقها أو لتعديلها. من هنا وجب التركيز علي هذه الفوائد وإقناع الجمهور المستهدف بها؛ لأنه علي قدر ما يتحقق من فوائد للجمهور المستهدف علي قدر ما يمكنه أن يتحمل التكلفة ويضحي بجزء من وقته وراحته وجهده.

Place المكان:

إن المكان هو الموقع الذي سيستقبل فيه الجمهور رسائل الحملة. والذي لابد أن يكون مناسبا حتي يقبل الجمهور المستهدف عليه، أما المكان الذي لا يكون ملائما قد يكون معوقا للحملة، ولذا كثيرا ما تلجأ بعض الحملات إلي استخدام بعض الوسائل التي تقرب المسافات وقد تصل إلي الأفراد في أماكنهم مثل وسائل الإعلام والمطويات ومواقع العمل.

Promotion: التحسين

يقصد بالتحسين بالنسبة للتسويق الاجتماعي ما يمكن فعله لجذب العملاء. ويري البحث الحالي أن ما يمكن فعله يشمل بعض ما سبق مثل المكان والكلفة، ويضاف إلي ذلك الفوائد المتحققة والتوقيت المناسب.

Participation المشاركة:

ويقصد بها مجموع الأفراد الذين قد يشاركون في الحملة؛ فقد يستعين المخططون ببعض الأعضاء ذوي الخبرات لتحقيق الأهداف التي يسعون للوصول إليها.

4- أهمية التسويق الاجتماعي

أ- يساعد في تحديد الجمهور المستهدف والوصول إليه، هذا الجمهور الذي هو الأساس في النجاح.

ب- يساعد في تلخيص الرسالة للجمهور المستهدف.

ج- يتضمن العديد من المهارات، كما يتضمن تنمية وتطبيق وتقويم مبادرات تغيير السلوك.

5- الأمور التي تساعد في نجاح حملات التسويق الاجتماعي

التأثير العميق: والذي يمكن أن يحدث بسهولة من خلال تأثير أعضاء في نفس أعمار الجمهور المستهدف، خصوصا إذا كانوا من نفس الخلفية الاقتصادية والاجتماعية؛ لأنهم سيتفقون معهم في الظروف، ويمكن الاستعانة بهؤلاء في توصيل وصنع الرسائل لمجموعات ذات أهداف مختلفة.

الدعابة: إن بعض الانفعالات مثل الدعابة والحب والفخر واللعب، غالبا ما تستخدم في الاتصال بالجمهور المستهدف، وجميعها من الوسائل التي يجب أن تستخدم بحرص في هذا السياق.

الاستعانة بالشخصيات العامة والمشهورين: في حملات التسويق الاجتماعي يمكن الاستعانة ببعض الشخصيات العامة والمشهورين؛ لتوصيل الأفكار والتواصل مع المجموعات المستهدفة، وهو ما يساعد في تدعيم وتبني السلوك المراد إحداثه وتغييره.

وحملة التسويق الاجتماعي يجب أن تتضمن ما يلي:

- مراجعة الأفعال.
- التدقيق الرسمي.
- المناقشات.
- المقابلة مع المجموعات التي تشجع المناقشة في القضايا.
- الانتشار.
- استخدام قادة الرأي.
- تشجيع البحث من أجل الحصول علي المعلومات.
- تنمية الوعي بالمشكلة.
- وصف المصادر التي تتيح المعلومات.
- تصحيح الانطباعات الخاطئة.

6- تساؤلات استراتيجية يمكن أن تساعد في تحسين خطة التسويق الاجتماعي، وهي:

- هل هذا المدخل مناسب مع المجتمع الحالي؟
- هل تم تقديم البيانات المناسبة؟
- هل البيانات تدعم تحليل المشكلات؟
- هل الفريق منسجم مع بعضه البعض؟
- هل توجد أي معاني سياسية؟
- هل توجد أي خطوط حمراء؟
- ما المشكلات الاجتماعية المراد مخاطبتها؟
- ما الأفعال التي يعتقد أنها تكون الأفضل لمناقشة المشكلة؟
- من الذي يمكن سؤاله للقيام بهذه الأفعال؟
- ماذا يريد الجمهور للتبادل من أجل تبني هذا السلوك الجديد؟
- كيف يعتقد الجمهور أن أي شيء يتم تقديمه يكون حقيقيا أو صحيحا؟
- ماذا تقدم المنافسة؟وهل تقدم شيئا أكثر مما يقدمه الجمهور؟
- ما الوقت والمكان المناسبين لوصول أعضاء حملة التسويق الاجتماعي للجمهور؟
- هل هناك مصادر لتنفيذ الاستراتيجية للشخص بمفرده، وإذا لم يكن لا، فأين وكيف يمكن إيجادها؟

إن أهمية التسويق الاجتماعي هو أنه يساعد المخططين في تصميم

الاحتياجات والرغبات لكل العملاء والوسطاء، وحينئذ إيجاد التغذية المرتدة من خلال الحملة.

7- كلمات مفتاحية ينبغي أخذها في الاعتبار عند القيام بحملات التسويق الاجتماعي

الحواجز

وتشير إلي الأمور المعرقلة لإحداث التغيرات السلوكية المرغوبة التي تحدد من قبل الجمهور المستهدف أو المعوقات، ومن هذه الحواجز الافتقار إلي التسهيلات، والاعتقادات مثل" أن المرء لا يستطيع أن يغير نصيبه".

الفوائد

وهي المميزات التي يحددها الجمهور، والتي ربما تتصل أو لا تتصل مباشرة بالسلوك. وقد تتضمن النتائج الإيجابية أو المشاعر أو الرموز، حيث يحصل الجمهور علي التغيرات السلوكية المرغوبة. والفوائد تعني ما الذي يمكن أن يقدم للجمهور. ويري البحث الحالي أنه كلما تعاظمت الفوائد للجمهور المستهدف كلما كان ذلك عاملا هاما في نجاح الحملة.

محددات السلوك

محددات السلوك هي التي يمكن أن تؤثر علي الأفراد وعلي وسلوكهم. والتي منها علي سبيل المثال درجة الاستعداد للتغيير، أو مراحل التغيير، ودرجة الفهم والوعي. وهذا يتوقف إلي حد كبير علي الفئة المستهدفة وخصائصها التي قد تؤثر في درجة هذا الاستعداد مثل المستوي التعليمي والثقافي، والحالة المادية،

والطبقة الاجتماعية، والتوزيع الجغرافي، وغيرها من الخصائص التي تحدد درجة القيام بالسلوك أو درجة استعدادها لتغيير السلوك.

التبادل

إن التبادل المقصود هنا هو الذي يحاول الناس من خلاله المقارنة بين التكاليف والفوائد لأداء السلوك المرغوب. تلك الفوائد بطبيعة الحال التي يجب أن تتفوق علي التكاليف وذلك من أجل تشجيع الجمهور المستهدف علي القيام بهذا السلوك. فعلي سبيل المثال قد يتضمن البرنامج بعض الفوائد، مثل تحسين الصحة، وزيادة معدلات المناعة، أو زيادة المعرفة. وتقع نظرية التبادل في قلب ومركز التسويق الاجتماعي، والتبادل يعني إعطاء شيء لشخص ما من أجل استرداد شيء آخر. وفي التسويق التجاري علي سبيل المثال قد يلجأ الفرد لدفع مبلغ من المال من أجل الحصول علي منتج معين. ويجب أن يتضمن التبادل منافع متعددة وإلا ما كان حدث.

القيم

إن القيم المقترحة هي جملة النتائج الواضحة. والقيم المتضمنة يجب أن تري كقيمة.

نوع التأثير

كي تكون حملات التسويق الاجتماعي ناجحة يجب أن يكون هناك علاقات حيمية مع الجمهور المستهدف. ولذا فإن القائمين بحملات التسويق الاجتماعي ينبغي أن يكونوا محبوبين ومناسبين قادرين علي بناء التأثير علي

المدي البعيد. ومن الأمور التي يمكن أن تحدث هذا التأثير اللجوء إلي بعض الأشخاص المحبوبين والمقربين من الناس، سواء من أولئك الذي يعملون في نفس أماكن عملهم أو من الشخصيات المشهورة.

8- العوامل الاجتماعية التي يجب أخذها في الاعتبار عند القيام بحملات التسويق الاجتماعي

- الالتزام بأخلاقيات المجتمع.
- مراعاة العوامل الاجتماعية.
- مراعاة دوافع الأفراد.
- مراعاة اللغة السائدة في المجتمع.
- تحقيق الفائدة للجمهورالمستهدف.

ومراعاة هذه العوامل تعتبر شيئا أساسيا في نجاح الحملة، وفي نفس الوقت فإن الحياد عنها قد يكون معوقا لنجاحها؛ فعلي سبيل المثال إذا كانت رسائل الحملة تتنافي مع أخلاقيات المجتمع أو مع قيمه وثقافته وعاداته وتقاليده، أو يتم التواصل بلغة لا يعرفها الجمهور فكيف يمكن لهذه الحملة أن تنجح؟ وكيف يمكن أن يقبل الجمهور عليها؟

9- الفرق بين التسويق الاجتماعي والتسويق التجاري فيما يلي:

المنتجات تكون أكثر تعقدا

إن المنتج في التسويق الاجتماعي عادة ما يركز علي بعض السمات في السلع مثل التغليف والاسم والموقع... الخ. أما في التسويق الاجتماعي فإن

المنتج يمتد إلي القيم والاتجاهات والـوعي والتغـيـيرات السـلوكية. وهـذا يجعـل المنتجـات الخاصـة بالتسـويق الاجتمـاعي صـعبة الفهـم. لـذا فـإن المسـوقين الاجتماعيين عليهم عـبء كـبير في تعريـف منتجهم، والفوائـد الـتي تتفـق مـع استخدامها.

المطالب أكثر تنوعا

إن المسوقين التجاريين يحاولون التوصل إلي الاحتياجات الجديدة للعملاء من أجل إنتاج المصنف أو المنتج الجديد. أما في التسويق الاجتماعي فلا يجب ألا يغطي التسويق الاحتياجات الجديـدة فقـط ولكنـه يجـب أن يهـتم بالسـلوكيات القائمة والمترسخة، والتي يجب أن تعامـل بحكمـة وذكـاء مـع المطالـب السـلبية، خاصة حينما تكون المجموعة المستهدفة غير مكترثة أو غيرمهتمة أو تقـاوم بشـدة التغيرات السلوكية. فكثير من الشباب أو الصغار لا يري مشـكلة في سـلوكياته. وفي هذه المواقف فإن علـي التسـويق الاجتمـاعي أن يتحـدي هـذه الاتجاهـات والاعتقادات القوية المترسخة.

المنافسة القوية

إن التسويق الاجتمـاعي مثـل نظـيره التجـاري، لابـد فيهمـا مـن الـوعي بالمنافسة. غير أنه من التحديات الكبرى التي تواجه حملات التسويق الاجتمـاعي هو ميل العميل للاستمرار في سلوكه القديم. ويعد الكسل والوقت منافسان ذي أهمية في هذا الصدد.

10- خطوات القيام بحملات لتسويق الاجتماعي

الخطوة الأولي: البداية: وتشمل تعريف القضية.

الخطوة الثانية: التخطيط وتنمية الاستراتجية: وتشمل تحديد الجمهور المستهدف، وغرض الحملة وأهدافها وفوائدها للجمهور المستهدف.

الخطوة الثالثة: وتشمل تحديد الرسالة، والتخطيط للأنشطة والإجراءات، وجدولة الحملة، وغيرها من التحسينات التي تساعد علي الاتصال بالرسالة.

الخطوة الرابعة: كتابة خطة الاتصال: وتشمل الفعل أو الهدم للسلوكيات غير المرغوبة، وفيها يتم تحديد المشكلات المحتملة، ومؤشرات النجاح، وخارطة الطريق.

الخطوة الخامسة: التطبيق: وفيها يتم التجهيز للحملة، والعمل مع قادة المجتمع لضمان وصول الرسالة للناس، وبعد نشر الخطة يتم مراجعة وتعديل الخطة.

الخطوة السادسة: وفيها يتم قياس النتائج، وكتابة تقرير تفصيلي عن الحملة، ومعرفة نقاط القوة والضعف لأي حملة في المستقبل.

ثانيا : الإطار المفاهيمي لفساد التعليم

1- مفهوم الفساد

عرفت منظمة الشفافية العالمية الفساد بأنه إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة، فهو استغلال السلطة الممنوحة سواء كانت في القطاع العام أو الخاص لتحقيق مكاسب شخصية. ويري البحث أنه لا يشترط في المكاسب أو المنافع الخاصة التي يحققها الشخص أن تكون لمصلحته الخاصة هو، بل قد تكون لأحد أفراد عائلته أو لقريب أو لصديق أو لمؤسسة.

كما يعرف بأنه الاستخدام المنظم للممتلكات العامة من أجل تحقيق فوائد خاصة، يكون لها تأثير في بعض الأمور المتعلقة بالتعليم مثل العدالة، والجودة، والالتحاق.

ويتسم التعريف السابق بالعمومية ويغطي العديد من الأنشطة مثل المحسوبية أو طلب الرشوة أو محاولة الحصول عليها عن طريق الابتزاز أو محاباة الأقارب أو سرقة المال العام، وغيرها من الطرق التي سيتم التعرض لها لاحقا.

وباستقراء بعض الأدبيات التي تناولت موضوع الفساد لوحظ أن كثيرا من الذين تنالوا هذا المفهوم قسموه إلي فساد صغير وفساد كبير، أما الفساد الكبير فهو الفساد السياسي الذي ينتشر في أعلى دوائر السلطة السياسية حيث يقوم المتحكمون بالقرار السياسي باستعمال سلطتهم ونفوذهم لتوطيد مكانتهم وتعزيز ثرواتهم، من خلال سن التشريعات ووضع السياسات التي تحقق مصالحهم، وهو أخطر أنواع الفساد وأكثرها تعقيدا وأثرا على المجتمعات والدول وأكثرها صعوبة في المعالجة. أما الفساد الصغير فهو ممارسة المعاملات الفاسدة في الإدارة، وغالبا ما يأخذ شكل تبادل مبالغ نقدية كدفع الرشوة لترويج أو تسريع بعض المعاملات وتوظيف الأقارب والأصدقاء، وهو فساد أقل خطرا وأثرا من الفساد الكبير أو السياسي، إلا أن عدد عملياته كبيرا جدا قياسا إلى عدد عمليات الفساد الكبير، فقد يقع في اليوم الواحد آلاف المرات ومن عدد كبير من الموظفين. وتظهر خطورة فساد الموظفين الصغار في كثرة عملياته وانتشاره السريع مما يصعب من القضاء عليه.

2- خصائص الفساد

تتسم ممارسات الفساد بالعديد من الخصائص، من أهمها:

السرية: حيث تتم بشكل سري وفي طي الكتمان.

الالتزام المتبادل: أي أن هناك مصلحة مشتركة تحقق لكل الأطراف منافع معينة.

التمويه: أي الإخفاء والتعتيم علي الأنشطة التي يقوم بها مرتكب الفساد.

خيانة الثقة: وتكون عمليات أو تصرفات الإخلال بالثقة خيانة لمصدر الثقة، أو خيانة لأمانة العمل أو الوظيفة أو السلطة المسندة إلي مرتكب أفعال الفساد.

التناقض: أي حدوث تناقض بين الأدوار في الحياة العامة والخاصة لمرتكب الفساد.

الخديعة والتحايل: وتشمل اصطناع الأوراق والمستندات، والالتفاف حول القواعد واللوائح القانونية.

السلوك المنحرف: أي مخالفة القوانين واللوائح والضوابط الأخلاقية.

الإخلال بالواجبات والمسؤوليات: المتعلقة بأداء الأعمال وخرق القوانين واللوئح والتعليمات وعدم الالتزام بأحكامها بدقة.

تحقيق مصلحة خاصة علي حساب المصلحة العامة: هذه المصلحة التي قد تكون معنوية أو مادية.

الإضرار بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية: فكثير من الأضرار التي تلحق الاقتصاد القومي تكون بسبب ممارسة الفساد.

استغلال السلطة الوظيفية الحكومية أو العامة؛ حيث تكون هناك علاقة

تشابكية مع الموظفين العموميين المنوط بهم أداء الوظائف العامة، والمنوط بها منح التراخيص أو القيام بالرقابة.

تعدد مظاهره: مثل قبول الهدية، والعدوان علي الملكية العامة، والاستيلاء علي الأراضي، وإفشاء أسرار العمل مقابل منفعة، وإساءة استخدام الأختام الرسمية الحكومية والشعارات والتوقيعات.

التفاعل مع الظروف والمتغيرات؛ حيث تساعد البيئة المحيطة علي ذلك مثل الفوضي، والتسيب، وغياب الرؤساء والمراقبين، وإهدار الوقت، وتعطيل الأعمال، وضعف الإنتاجية، والبطالة المقنعة.

اختلاف وسائل التستر علي الفساد: مثل استغلال الثغرات القانونية والإدارية، أو التستر وراء المصلحة العامة والأمن القومي أو الاعتبارات السياسية.

الارتباط بحالات الأزمات والكوارث: والتي تسوء خلالها الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وترتفع الأسعار المحلية والبطالة والفقر، ومن ثم صعوبة مقاومة إغراءات الفساد.

الارتباط بالتحضر والمدنية: ويرجع ذلك إلي زيادة التطلعات والرغبات عن الموارد المتاحة، ومن ثم ظهور المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وسوء توزيع الدخل والثروة، ومن ثم تتزايد درجة الاستعداد للفساد.

الفساد المعولم: فلم يعد الفساد محليا، بل امتد إلي الصعيد الدولي في ظل الحوكمة وأحكام منظمة التجارة العالمية، وما ارتبط بها من أحكام تعزيز العولمة المالية والاقتصادية وحماية الملكية الفكرية.

3- مفهوم الفساد التعليمي

يعرف الفساد التعليمي بأنه الاستخدام المنظم للممتلكات العامة من أجل تحقيق فوائد خاصة، يكون لها تأثير في بعض الأمور المتعلقة بالتعليم مثل العدالة، والجودة، والالتحاق. أن مجرد تحقيق مكاسب مادية غير شرعية بغض النظر عن الأثر السلبي على التعليم من العاملين في المؤسسة التعليمية يجب أن يدخل في إطار الفساد في النظام التعليمي.

4- اشكال الفساد التعليمي

توجد خمسة أشكال من الفساد التعليمي، وهي:

أ- الاختلاس: ويقصد به سرقة المصادر العامة من قبل الموظفين العموميين. ومن أمثلته في التعليم سرقة المصادر المالية التعليمية من أجل تحقيق المصالح الخاصة.

ب- الرشوة: ويقصد بها الدفع في شكل علاقات فاسدة. ومن أمثلته في مجال التعليم الرشوة التي تدفع لأناس معينين مثل المعلم، وكذلك الرشوة التي تدفع من أجل القبول بالجامعة أو المدرسة.

ج- الاحتيال: ويقصد به الجريمة الاقتصادية التي تتضمن بعض أنواع التحايل والخداع.

د- الابتزاز: والمقصود به أخذ المال أو المصادر الأخرى بالإكراه، أو باستخدام العنف، أو التهديد، أو باستخدام القوة، مثل ما يحدث في ظاهرة الدروس الخصوصية من أجل إعطاء الطلاب درجات لا يستحقونها.

هـ- المحسوبية: ويقصد بها الانحياز في توزيع المصادر أو المناصب. ومن أمثلته في

مجال التعليم توظيف الإداريين المعتمد علي علاقاتهم، أو إعطاء بعض الطلاب درجات مرتفعة.

5- الجوانب التي تحتوي علي بعض ممارسات الفساد في مجال التخطيط وإدارة التعليم

جدول رقم (1)

يوضح تصنيف فرص القيام بممارسات الفساد في التعليم

المجالات	ممارسات الفساد	التأثير في التعليم
المبني المدرسي	الاحتيال- الاختلاس الرسومات الهندسية المدرسية	الالتحاق- الجودة المثال: مكان سيء للمدرسة، واستخدام عالي أو منخفض للمكان، أو طلب أماكن بغير حاجة إليها
التجهيزات، والكتب المدرسية، والغذاء	الاحتيال الاختلاس البعد عن المعايير	الجودة- العدالة المثال: ذهاب الوجبة المدرسية إلي الأغنياء دون الفقراء، وغياب الاتساق بين الكتاب والمنهج المدرسي
تعيين/ إدارة المعلم	الواسطة- محاباة الأقارب عدم مراعاة المعايير	الجودة تعيين معلمين أقل كفاءة
سلوك المعلم	عدم مراعاة المعاييرفي الالتحاق بالمدرسة، والاختبارات، والتقويم، والدروس الخصوصية	العدالة- الأخلاقيات المثال: التفاوت بين المعلمين، والتمييز ضد الفقراء

المجالات	ممارسات الفساد	التأثير في التعليم
الامتحانات والدبلومات	بيع الأسئلة- الواسطة- محاباة الأقارب- البعد عن المعايير-الاحتيال الأكاديمي	العدالة الأخلاقيات
نظم المعلومات	التلاعب في البيانات اختيار المعلومات	العدالة- الأخلاقيات أولويات السياسية المثال: التسرب، والتحسين مدرسي الضعيف.
السماح الخاص والتبرعات	الواسطة- محاباة الأقارب عدم مراعاة المعايير	الالتحاق- الجودة العدالة- المثال: الزيادة في عدد الملتحقين لجلب أموال أكثر
التمويل	الإجراءات والمعايير غير العادلة تضخم التكاليف والأنشطة الغموض في الميزانية تسرب التمويل	الالتحاق- الجودة العدالة- الأولويات السياسية الأمثلة: مصادر قليلة لتحسين الجودة، والكتب المدرسية، والمواد والتجهيزات

ومن التأثيرات السلبية لفساد التعليم، بالإضافة إلي ما سبق ذكره:

- يكلف الدول بلايين الدولارات.
- يؤثر في جهود التعليم للجميع، حيث يحرم الأسر الفقيرة من إرسال أبنائهم إلي المدرسة.
- يؤدي إلي مستوي منخفض من التدريس ومن التعليم بصفة عامة، ومن ثم يؤثر علي مستقبل الشاب.
- له علاقة بعدد سنوات التمدرس، فكلما زاد قل عدد سنوات التمدرس.

6- عوامل الفساد في التعليم

- **العوامل الداخلية:** مثل اللامركزية، وغياب الشفافية، وغموض الإجراءات، وضعف الرقابة، والقصور في إدارة المدرسة، وعدم وجود نظام لضمان الجودة، والمرتبات المنخفضة، والافتقار إلي المرتبات والحوافز. كما تتمثل العوامل الداخلية في غياب المعايير والسياسات الواضحة، ومن أمثلة ذلك ما يتعلق بإدارة المعلم، والرخصة له، والاعتماد، وكذلك كل ما يتعلق بالشراء العام، وميزانية المدارس، كما يشمل ذلك أيضا الافتقار إلي المعلومات العامة، والتي تتمثل في العلاقات البيروقراطية مع العاملين، وافتقاد الشفافية.
- **العوامل الخارجية:** وتتمثل في انحدار القيم الأخلاقية، وغياب الرمز الأخلاقي، والافتقار إلي المراجعة الخارجية، والمنافسة الشديدة علي الوظائف. ويري البحث الحالي أن العوامل الخارجية تشمل بالإضافة إلي ما سبق ذكره غياب السياسات الجيدة فكثير من الدول تضع سياسات لمكافحة الفساد، ولكن لا تكون سياسات جيدة. ويشمل ذلك أيضا الهياكل الاجتماعية والسياسية، والتي تشمل مفاهيم الديمقراطية، والفقر والهياكل الاجتماعية التي لا تضع في اعتبارها الفساد. وتشمل العوامل الخارجية أيضا الأجور المنخفضة، وكذلك المنافسة العالية في سوق الوظائف والتي تؤدي إلي الخوف من البطالة.

7- مستويات الفساد التعليمي

الفساد الكبير، والذي يتسم بما يلي:

- كمية كبيرة من المال.
- تأثير اقتصادي كبير.

- الفساد الصغير: ويتسم بالتالي

- كمية صغيرة من المال.

- تأثير مجتمعي، خاصة فيما يتعلق بالفقر.

8- اسباب فساد التعليم

أ- أسباب تتعلق بالسياق الثقافي العام

وتتمثل في القبول الاجتماعي للفساد وخاصة علي المستوي الصغير من كثير من الأفراد، والنظر إليه علي أنه وسيلة مقبولة اجتماعيا للحصول علي الحقوق. واتخاذ الفساد مسميات عديدة مثل الإكرامية، والشاي، والمواصلات، بل وأحيانا يدخل في نطاق الصدقة، وهو ما رسخ الفساد في العديد من القطاعات ومنها قطاع التعليم. وهي أزمة أخلاقية في المقام الأول، غير أن البحث الحالي مع تسليمه بأنها أزمة الأخلاقية فإنه يري أنه لا يمكن الفصل بين أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية حيث تعمل هذه العناصر مجتمعة لتشكل الواقع المأزوم.

فهناك من يري أن الفساد هو نتاج لتصدع المجتمع أو تشوه الإيمان الديني أو الحماس العقيدى والأيديولوجي والسياسي. وهذه المدرسة التقليدية رغم تنوع تياراتها بين المذاهب العقدية المختلفة، تتفق على القول بأن مواجهة الفساد يكون من خلال الملاحقة الأمنية للفاسدين، والقدوة، وإعادة بناء الإنسان وفق نموذج إيماني وعقيدي معين. وقد ظهرت تفسيرات للفساد تسعي إلى تجاوز تلك النظرة التقليدية- الأخلاقية والدينية- وتربط الفساد بالإطار الاجتماعي والاقتصادي الذي يتم فيه؛ إذ ترى هذه التفسيرات أن الفساد هو نتاج بنائي

تفرزه الظروف الاقتصادية والاجتماعية الموضوعية, وهو نتاج للعلاقات الاستغلالية القائمة بين الصفوة ومصالحها المتناقضة مع مصالح الجمهور, أي بين من يحوز السلطة ومن لا يحوزها.

فالبيئة الاجتماعية والثقافية تشهد العديد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلي ظهور العديد من الأزمات الأخلاقية. فالظروف الاجتماعية السيئة التي يعاني منها كثير من المصريين أدت إلي زيادة إحباطهم، ومن المعروف أنه كلما زاد الإحباط اليومي لدى أبناء المجتمع زادت بالتالي حالات الانفلات في المعايير وعدم الإيمان بالقواعد المنظمة للسلوك وبالقيم المساندة، ومن ثم تظهر فلسفة التحايل على البقاء، وهنا تسود الفهلوة والشطارة والنفاق والفساد لتصبح جميعها من مستلزمات هذا البقاء.

وقد شهد الوطن العربي- وبخاصة منذ السبعينيات من القرن العشرين- العديد من التغيرات التي تعتبر مناخا خصبا لانتشار وتفاقم الأمراض الاجتماعية وعلي رأسها الفساد. وتعاظم حدة الاستهلاك الترفي وازدياد الميل إلى استيراد كل ما هو أجنبي، وارتفاع معدلات التضخم وزيادة الهوة بين الشرائح الاجتماعية. كما أنها مسئولة عن الانحطاط في نسق القيم الاجتماعية؛ حيث تدهور قيم العمل المنتج وتفكك الروابط الأسرية وتحول القرية من نمط الإنتاج إلى نمط الاستهلاك، واغتراب الإنسان عن وطنه وعن قضاياه القومية، وانشغال الناس بالكسب السريع.

يضاف إلي ذلك ضعف روح الانتماء. فلقد ساعدت عملية الهجرة إلى بلدان "النفط العربية" علي ترسيخ قيم التطلعات الاستهلاكية لدى المهاجرين أنفسهم ولدى المواطنين الذين لم يهاجروا أيضاً، وصاحب ذلك خلل جسيم في

أنساق القيم فطغت القيم الفردية والأنانية على القيم الجماعية والغيرية، فعلت قيم الاستسهال والارتزاق والكسب دون جهد والثراء السريع.

والأزمة الأخلاقية التي نعيشها الآن ليست أزمة فرد أو أزمة ذاتية، وإنما هي أزمة هيكلية، أي أزمة نسق اجتماعي يضم بداخله نظما اقتصادية واجتماعية وسياسية متناقضة الأبعاد؛ لتشكل الأزمة لأخلاقية بسبب عوامل متعددة بعضها داخلي يرجع إلي التناقضات في البناء الاجتماعي ذاته، وبعضها خارجي يرتبط بتحديات مؤثرة في بينة المجتمع. وفي ظل ظروف التحول يؤدي التقابل بين تناقضات الداخل وتحديات الخارج إلي تفاقم حدة الأزمة؛ حيث ينتاب الأفراد الشعور بالإحباط الذي يدفعهم إما إلي الاستكانة فينصرفون عن الحياة العامة وشؤونها ويخلقون لأنفسهم ثقافة فرعية يحددون معاييرها القيمية بعيدا عن قيم المجتمع وتفضيلاته، أو التمرد علي منظومة القيم الأصيلة المخالفة لهم، ومن ثم يندفعون إلي تدميرها. وفي كلتا الحالتين تختفي القيم الأصيلة وتنتشر الفوضي ويزداد التدهور الأخلاقي.

وفي ظل هذه الأوضاع كان من الطبيعي أن تتبدل القيم الأخلاقية وتسيطر القيم المادية كي تتسق مع هذا السياق الاجتماعي، وهو ما أدى إلى تشوه الضمير العام وغياب العقل الجمعي أو الضمير الأخلاقي، وأصبحت المصالح والماديات هما الإطار الحاكم لنمط الحياة وسلوكيات البشر. ومن ثم يسود تغليب المصلحة الخاصة علي المصلحة العامة، والتي أدت إلي غياب الإيمان بفكرة النهوض بالمجتمع. وفي مثل هذه الظروف تختفي إلي حد كبير القيم الاجتماعية الأصيلة للمجتمع المصري، وتعلو وترتفع القيم المادية، وتحل محلها العديد من السلوكيات السلبية والتي علي رأسها النفاق والرشوة والمحسوبية. ولم يكن لهذه الظروف انعكاس علي ظهور الفساد في قطاع بعينه أو مجال بعينه، بل شمل معظم القطاعات، وكان له وجود وبشكل قوي في قطاع التعليم.

وقد صاحب هذا التغير الاجتماعي تغيرا اقتصاديا موازيا، فقد اتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء، وزادت معدلات البطالة المقنعة منها وغير المقنعة، هذا بالإضافة إلي تركز المال والسلطة في يد طبقة معينة، وهو ما أدي بالتالي إلي شعور البعض بغياب مفهوم العدالة الاجتماعية، ومن ثم الشعور باللامبالاة والسلبية، والنظرة السلبية لقيمة العمل والإنتاج، وهو ما أدي بالأفراد إلي تبني قيما مستحدثة معارضة للمبادئ الأخلاقية المتعارف عليها.

ويلعب الإعلام المرئي دورا كبيرا في ترسيخ قيما مستحدثة معارضة للمبادئ الأخلاقية المتعارف عليها، "فالإعلام المرئي أباح وما زال يبيح لنفسه باسم الجانب الترويجي من رسالته، ويُفعِل الجانب الاقتصادي من نشاطه في السخرية من المقدسات الاجتماعية. من هنا فقد جاءت هذه السخرية في كثير من الأعمال الدرامية والتي أسهمت وما زالت تساهم في إفساد مناخ التنشئة الاجتماعية بصورة عامة. وأمام هذا الوابل من الغذاء المعنوي الفاسد اللاأخلاقي يصبح من المحال علي النفوس ألا تمرض.

وفي الجانب السياسي يلاحظ أنه مع غياب الحرية والديمقراطية في كل مناحي الحياة. وكذلك فقدان الثقة بين الحكومة والشعب؛ واختفاء شعور المواطن بالانتماء لوطنه، والذي أدي به إلي العزوف عن المشاركة الاجتماعية، وانشغاله فقط بالبحث عن وسائل الكسب السريع بطرق غير مشروعة، وهو ما يؤدي إلي غلبة السلوكيات اللامعيارية، وهنا يبزغ الفساد بكافة أشكاله.

وفي ظل هذا السياق صارت البيئة العربية مناخا خصبا لظهور الفساد بمظاهر المختلفة، ليس فقط في مجال التعليم، بل وفي كثير من القطاعات. أما في التعليم فقد كان له ظهور واضح وهو ما كان له آثارا سلبية علي جودة التعليم، وهو ما أكدته بعض الدراسات والتي أوضحت في نتائجها أن الأسباب

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الإدارات التعليمية، والتي اتخذت مظاهر عدة، مثل التزييف والتزوير والسرقة والاختلاس والابتزاز والغش والواسطة وغياب الشفافية، وغيرها من مظاهر الفساد والذي أثر بشكل كبير علي الإتاحة والجودة والعدالة في التعليم.

ب- أسباب تتعلق بإدارة التعليم وتشريعاته

أوضحت بعض الكتابات والدراسات أن الفساد في قطاع التعليم قد يعود في بعض أسبابه إلي البيئة التعليمية نفسها، وبخاصة ما يتعلق بإدارة مؤسساته، ومن ذلك ما يلي:

- تصميم هياكل بيروقراطية لا تستند إلي الأسس والمقومات التنظيمية السليمة.
- تخلف القيادات الإدارية وضعف تأثيرها علي مجموعة التابعين.
- إحساس العاملين في الأجهزة البيروقراطية بأن الأجهزة أداة للسيطرة والتسلط، وليس أداة لخدمة المجتمع.
- الأوضاع الإدارية مثل غياب مفهوم المساءلة والمسؤولية.
- العلاقات الشخصية.
- ضعف التفتيش والرقابة.
- القصور في تأهيل القيادات بشكل كاف.
- اختيار قيادات تنقصهم الكفاءة والخبرة والمهارة.
- تساهل النظام السياسي مع الفاسدين.
- مركزية التعليم.

- الروتين وتعقد الإجراءات في المؤسسات التعليمية.

- غياب الانضباط وتحمل المسؤولية.

- ضعف الوازع الديني لدي بعض الأفراد العاملين بالتعليم.

- غياب الشفافية.

- تقصير أجهزة المتابعة والمحاسبية.

وفيما يتعلق بالإطار التشريعي فهناك العديد من الفجوات التي تجعل الإطار التشريعي غير فاعل بالقدر الكافي في مكافحة الفساد، مثل عدم وجود حماية كافية للشهود والمبلغين في قضايا الفساد، مما جعل الكثيرين من الناس يحجمون عن الإبلاغ عن الفساد خوفا من إيذائهم. كما أن عدم وجود تنظيم قانوني يسمح بالوصول إلي المعلومات أعطي الفرصة للمفسدين لإخفاء جرائمهم. كما أوضحت ذات الدراسة أنه علي الرغم من أن مصر بها عدد كبير من الجهات الرقابية، فإنها لا تؤدي الدور المنوط بها بفاعلية، وذلك لعدة أسباب أولها: قلة الوعي بالجهات المعنية بمكافحة الفساد، وبالتالي كيف يلجئون إلي جهات لا يعلمونها. كما أن عدم استقلالية هذه الجهات وتبعيتها جميعا للسلطة التنفيذية وضعف سلطاتها القانونية أثر علي استقلالها. كما أن تداخل اختصاصات الجهات الرقابية وضعف التنسيق بينها يجعل أكثر من جهاز رقابي يمارس نفس الرقابة علي نفس النوع من النشاط في نفس الوحدات الإدارية، وهو ما يمثل إهدارا للوقت والمال العامين. ويستلزم ذلك الأخذ في الاعتبار العديد من الأمور، منها المساءلة والتي يجب أن يخضع لها جميع العاملين في المؤسسة التعليمية، بغض النظر عن وظيفتهم ومنصبهم. كما ينبغي توافر الشفافية التي تعني وضوح ما تقوم به المؤسسة التعليمية، من حيث علنية الإجراءات والغايات والأهداف، كذلك يجب التأكيد في هذا الصدد علي مفهوم

النزاهة، وهي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل. وهذا يستوجب التركيز على البعد الأخلاقي وبناء الإنسان في محاربة الفساد من خلال تنمية الوعي الديني كمحاولة لمكافحة الفساد بأشكاله المختلفة، وفوق كل هذا وذاك يجب تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات. وهناك علاقة بين غياب القوانين والانفلات القيمي سابق الذكر؛ ذلك لأن ضعف فعالية تطبيق النص القانوني وعدم احترام السلطة التنفيذية يساعد علي تعاظم مظاهر الانفلات القيمي.

رابعا : تصور مقترح لمكافحة الفساد في المدرسة علي ضوء مفهوم التسويق الاجتماعي

سيسير التصور المقترح التالي وفقا لخطوات التسويق الاجتماعي، تم عرضها في منهج الدراسة، والتي تتمثل فيما يلي:

الخطوة الأولي: وهي البداية:

وتشمل التعريف بالقضية، وهي الفساد في المدرسة، وهو ما تم التعرض له بالتفصيل سابقا من خلال الإطار المفاهيمي للفساد.

الخطوة الثانية: وتشمل التخطيط وتنمية الاستراتيجية، وهي تتضمن ما يلي:

- غرض وأهداف الحملة.
- تحديد الجمهور المستهدف.
- تحديد الفوائد للجمهور المستهدف.

أ- غرض الحملة

يتمثل الغرض الأساسي للحملة في مكافحة الفساد بالمدارس.

ب- الأهداف الفرعية للحملة، وتتمثل في:

- تنمية الوعي بمفهوم الفساد التعليمي وأشكاله.
- إيجاد آليات فعالة لمحاربة الفساد في قطاع التعليم.
- تفعيل الآليات التي سيتم الوصول إليها لمكافحة الفساد.
- إيجاد وسائل اتصال فعالة للإبلاغ عن الفساد.
- توفير الحماية الكافية للمبلغين عن الفساد.
- الوعي بمخاطر الفساد الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية علي المجتمع، وما يترتب علي ذلك من مساءلة قانونية.

ج- الجمهور المستهدف:

وهو كل من له صلة بالعملية التعليمية من طلاب- أولياء أمور- معلمين- إداريين بالمدرسة- وكلاء- مديرين- قيادات التعليمية.

د- تحديد الفوائد للجمهور المستهدف: وتتمثل هذه الفوائد فيما يلي:

- توفير أموال الدولة وهو ما يؤدي إلي زيادة دخل العاملين في القطاع التعليمي؛ نتيجة توفير الأموال التي كانت تتجه لبعض الفاسدين وإفادة جميع العاملين منها.
- تخفيف العبء عن الأسرة.
- تحسين جودة الخدمات التعليمية.

- تحسين مستوي الخريج الناتج عن التحسن في جودة الخدمات التعليمية.
- مساعدة المتعلمين ممن لم يلتحقوا بالتعليم العالي علي إيجاد فرص عمل مناسبة، هذا الأمر الذي يتحقق نتيجة لتحسين مستوي الخدمات التعليمية، أو مساعدتهم علي إكمال تعليمهم بالتعليم العالي المناسب لمن يريدون إكمال تعليمهم.
- تحسين صورة المعلم، والعاملين بقطاع التعليم عموما أمام المجتمع.
- تنمية العلاقات الإيجابية بين العاملين في المدرسة، والناتج عن المساواة بينهم دون مجاملة أو محاباة لأحد منهم.
- زيادة دافعية الأفراد للعمل؛ ذلك لأن التميز في هذه الحالة سيكون مبنيا علي الجدارة والاستحقاق وليس علي الواسطة والعلاقات الشخصية.
- زيادة ولاء الأفراد وانتمائهم للمؤسسة الناتج عن شعورهم بالرضا في عن عملهم.

الخطوة الثالثة

وتشمل تحديد الرسالة، ووسائل الاتصال، والإجراءات والأنشطة، وجدولة الحملة.

أ- الرسائل، وهي تتمثل فيما يلي:

- عدد كبير من الناس يقومون بسلوكيات تتسم بالفساد ولا يدركون ذلك.
- الفساد يتنافي مع تعاليم الدين.
- محاربة الفساد يحقق الكثير من الفوائد للأسرة ولجميع العاملين في قطاع التعليم وللمجتمع ككل.
- كلنا هيئة لمكافحة الفساد.

ب- وسائل الاتصال

مطويات/ برامج تليفزيونية/ ندوات/ برامج توعوية/ شبكات اجتماعية إلكترونية/ برامج إذاعية/ ندوات.

ج- الأنشطة والإجراءات، والتي تتمثل فيما يلي:

1- زيادة برامج التوعية والتثقيف بمشكلة الفساد من خلال تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالفساد، مثل:

- مفهوم فساد التعليم.
- أشكال الفساد في مجال التعليم.
  - الفساد من المنظور الديني.
  - الفساد من المنظور القيمي.
- الآثار السلبية للفساد علي العملية التعليمية.
  - الآثار السلبية للفساد من المنظور الاجتماعي.
  - التكلفة الاقتصادية للفساد.

2- تقوية العلاقة مع الأجهزة الإعلامية؛ لتحسين صورة العاملين في قطاع التعليم أمام المجتمع

3- نشر ثقافة الولاء والتفاني في العمل.

4- إعداد دورات تدريبية للقيادات للتدريب علي مكافحة الفساد.

5-التقليل من كثافة الفصول

6- وضع القوانين الرادعة لمكافحة الفساد.

7- إعادة هيكلة وزارة التربية والتعليم، والهيكل الإداري بالمدارس.

8- تحسين الأداء الإداري والمناخ التنظيمي في كافة المستويات.

9- العمل على تفعيل القوانين ووسائل الردع.

10- اتباع أسلوب الجدارة والاستحقاق في التعيين والترقية والحوافز.

11- تقويم أداء العاملين والمعلمين باستمرار لكشف الانحرافات وتصحيحها بصورة مستمرة؛ لتصبح جزءا من الثقافة السائدة في العمل.

12- زيادة الرقابة والإشراف، وأخذ التدابير الوقائية والعلاجية، وتطوير النظم الرقابية علي أداء العاملين.

13- تضمين بعض الموضوعات المتعلقة بالشفافية والنزاهة في المقررات الدراسية.

14- وضع قواعد صارمة لمن يعمل في قطاع التعليم وخاصة من يشغل مناصب قيادية، تتضمن التدقيق في اختيارهم ووضع شروط معينة لهذا الاختيار أهمها النزاهة في العمل والسمعة الجيدة.

15- محاربة الدروس الخصوصية وتجريمها.

16- إعادة النظر في المسابقات الخاصة بالكتاب المدرسي

17- إصدار تشريعات محكمة وواضحة تسد مخارج الفساد ومداخله، ويتطلب ذلك القيام بدراسات لبعض أهم صور الفساد المتفشية، وإيجاد حلول لها، وترجمتها بقوانين.

18- تطوير العملية التعليمية من طرق تدريس ونظم امتحانات ومناهج الدراسية.

19- مراقبة إجراءات القبول بالمدارس.

20- إدارة وصيانة المباني التعليمية.

21- مراقبة التعيينات المدرسية والعاملين بالتعليم والترقيات والتدريب.

22- تشجيع الهيئات القانونية والتشريعية والتنفيذية علي إشراك منظمات المجتمع المدني في المتابعة الداخلية والخارجية لما يحدث في قطاع التعليم.

23- مراجعة القوانين واللوائح المرتبطة بالفساد في قطاع التعليم.

24- توفر الإرادة السياسية لمحاربة كل أنماط الفساد.

25- التأكيد علي الشفافية في التعيينات والترقيات والحوافز، من خلال الإعلان عن توصيف وظيفي مناسب لكل وظيفة.

26- وضع الرجل لمناسب في المكان المناسب.

27- متابعة الانتظام في المدرسة وتقديم حوافز للجادين، ومتابعة تواجد المعلمين وأدائهم داخل الفصول، وتوثيق ونشر غياب المدرسين.

28- تفعيل دور مجالس الآباء في المراقبة.

د- جدولة الحملة

يقصد بجدولة حملة التسويق الاجتماعي تحديد الإطار الزمني لإبلاغ الرسائل التي تم تحديدها؛ حيث يتم توزيع رسائل الحملة حسب استراتيجيات محددة منها: التوزيع المستمر دون انقطاع خلال مدة الحملة، والتوزيع المركز خلال مدة زمنية معينة (شهر/ شهرين)، والتوزيع المتقطع في فترات معينة. ويري البحث الحالي أن طريقة التوزيع المتقطع في فترات معينة أي توزيع أنشطة وإجراءات الحملة خلال فترة معينة، وتوقفها في فترات أخري هو الأنسب؛

حيث يسمح بتكرار رسالة الحملة؛ خصوصا وأن طبيعة الموضوع وخطورته، يستوجب القيام بعدة حملات تذكيرية طيلة السنة؛ لترسيخ السلوك المرغوب وهو محاربة الفساد.

الخطوة الرابعة: كتابة خطة الاتصال، وتشمل:

أ- الفعل أو الهدم للسلوكيات غير المرغوب فيها، وهذه السلوكيات غير المرغوب فيها يمكن أن تكون أحد الأمور التالية:

- مقاومة البعض لجهود مكافحة الفساد.
- ثقافة بعض الأفراد، والذين تعودوا علي سلوكيات معينة تتسم بالفساد وغير مقتنعين بأنها كذلك.
- طغيان الجانب المادي علي حياة كثير من الأفراد تجعل تقبل هذا النوع من الحملات صعبا.
- الفتور في الاستجابة للحملة وما تتضمنها من إجراءات و أنشطة وما تسعي لتحقيقه من أهداف، خاصة إذا لم يكن تنفيذ الإجراءات والأنشطة يتم بسرعة.

ب- تحديد مؤشرات النجاح، وخارطة الطريق.

من المؤشرات المتوقعة لنجاح الحملة.

- امتناع الجمهور المستهدف عن بعض السلوكيات التي تتسم بالفساد.
- إقبال الجمهور المستهدف علي الحملة بما تشمله من أنشطة وبرامج توعوية وتثقيفية.
- تطبيق إجراءات وأنشطة الحملة في زمن معقول.
- تعاون الجهات المسئولة عن مكافحة الفساد في مواجهة هذه المشكلة.

الخطوة الخامسة: التجهيز للحملة

ومن المفترض أن يتم فيها الاتصال بقادة المجتمع والعمل معهم، وذلك لضمان وصول الرسالة للناس. وقادة المجتمع هنا يمكن أن يكونوا من خبراء التربية، ورجال الإعلام، والاقتصاد، وبعض الشخصيات المشهورة ذات التأثير المجتمعي في المجالات الفنية، والسياسية والإعلامية والاجتماعية... ألخ لتوصيل الرسائل التي تم تجهيزها للحملة. كما يتم في هذه المرحلة الاتصال مع الجهات والوزارات المختلفة، مثل وزارة الإعلام، والمالية، والهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، والإدارات والمديريات التعليمية؛ وذلك للإعداد للحملة، والاتفاق علي القيام بالإجراءات والأنشطة التي تم تحديدها مسبقا. وكذلك إعداد المطويات والملصقات التي سيتم استخدامها في الحملة. ويتم في عملية التجهيز أيضا مراجعة خطة الحملة، وتعديل بعض جوانب الخطة التي تحتاج إلي تعديل.

الخطوة السادسة: كتابة تقرير تفصيلي عن الحملة:

والتي من المتوقع فيها كتابة تقرير تفصيلي عن الحملة التي تم القيام بها، ومعرفة نقاط القوة والضعف والمشكلات التي صادفتها، وذلك تجنبا لمواجهتها في أي حملة أخري في المستقبل.

وعلي الرغم أن وزارة التربية والتعليم هي الجهة المنوطة في الأساس بتنفيذ هذه الحملة، ولكن مع ذلك لا يمكن لوزارة التربية والتعليم أن تقوم بها بمفردها، بل لابد أن تتعاون معها العديد من الجهات والوزارات؛ حيث إنها مشكلة معقدة، ولها العديد من الأبعاد السياسية والاقتصادية، والقانونية، والاجتماعية؛

ولذلك لابد أن تتكاتف العديد من المؤسسات والأفراد وتتعاون مع وزارة التربية والتعليم في مواجهتها. ولابد قبل هذا وذاك من توفر الإرادة السياسية لمحاربة الفساد عموما ومحاربته في مجال التعليم خصوصا؛ حيث إن محاربة الفساد في القطاعات الأخري يؤثر إيجابا علي جهود مكافحة الفساد في قطاع التعليم. هذا بالإضافة إلي أن شعور الأفراد أنفسهم بأن هناك رغبة حقيقية من الدولة لمكافحة الفساد، يمكن أن يسهم في تحجيم هذه الظاهرة، وردع كل من يفكر في القيام بمثل هذه الممارسات الخاطئة.

إن هذه الظاهرة تحتم التكاتف بين جميع فئات المجتمع: معلمين، وطلاب، وأولياء أمور، وقيادات تعليمية، وعاملين، بالإضافة إلي بعض الجهات والوزارات والمؤسسات، كما سبق ذكره.

قائمة المراجع

1- بيير لاكوم: الفساد, ترجمة سوزان خليل, عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية, القاهرة, 2003, ص5.

2- كيمبرلى آن اليوت: الفساد والاقتصاد العالمى, ترجمة محمد جمال إمام, مركز الأهرام للترجمة والنشر, القاهرة, 2000, ص ص 27- 28.

3- بيير لاكوم: مرجع سابق, ص5.

4- أحمد السيد النجار، إشكالية الفساد في مصر: أسباب وقضايا, سلسلة رؤى مصرية لتحولات عالمية, العدد 1، القاهرة، 2003, ص59.

5- الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية:

www. transparency.org ›. ..› mabda› focus_countries-Cached, 2-1/32012. p. 1

6- حسين محمود حسن، دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة 25 يناير: نحو رؤية لمكافحة ومنع الظاهرة، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، 2011، ص3-4.

7- أحمد مجدي حجازي وآخرون، نحو منظومة القيم الايجابية الداعمة لرؤية مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز الدراسات المستقبلية، القاهرة، 2008.

8- أحمد عبد الله زايد وآخرون، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد جمهورية مصر العربية، وزارة التنمية الإدارية، لجنة الشفافية والنزاهة، أكتوبر، 2009.

9- حسام بدراوي ومحسن يوسف، الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع التعليم، مؤتمر الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع التعليم، مكتبة الإسكندرية، منتدي الإصلاح العربي، القاهرة، 8 فبراير، 2007، ص ص23-25.

10- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، مدارس وجامعات يعمّها الفساد: كيف يمكن مواجهة هذه الظاهرة؟ يونيو 2007، علي الموقع التالي: http: //rabat. unesco. org/article. php3?id_article=1110

11- حسام بدراوي ومحسن يوسف، مرجع سابق، ص23-25.

12- المعلم من الواجب الوظيفي إلي الواجب الرسالي، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 143، 2002، ص97.

13- Philip Kotler: Social markting, U. S. A, Library of congress, 1998, p .9.

14- John Shewchu Social Marketing For Organizations: Ministry of Agriculture, food, and Rural Affairs, Ontario, 1997., p. 4.

15- G. S. Kindra and Rick Stapenburst: Social marketing Strategies to fight Corruption, The Economic Development Institute of the World Bank, 1998, p. 26.

16- Lynn MacFadyen, A Synopsis of Social Marketing, 1999, p. 5.

بحث علي الموقع التالي

*staff. stir. ac. uk/.. . /**Social%20Enterprise**/.. . /.5 . ./6/2011.*

17- حمدي عبد العظيم: عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص13.

18- Jacque and Muriel Poisson, Ethics and corruption in education: On education: overview, IIEP UNESCO, Seminar on ethics, transparency, and anti corruption measure in education, 22-25 Octoberm 2006, p. 5.

19- Philip Kotler: Op. cit, p. 5.

20- Bill Smith, Defining Social Marketing, Academy for Educational Development, London, 2007. p. 7

21- Anthonz Lobo: Social Marketing Strategies to promote Global Citizenship among Student, Sustainable Social enterprise, internationl non profit and social marketing conference, 2009, p. 5.

22-Andreasen, Alan R.,: Marketing Social Change: Changing Behavior to promote health, Social development and the environment, University, of Washington, Washington, 1995. p.36.

23- Ibid, p.

24- PhilipKotler, Op. cit,, p. 5.

25- Darrell B. Reid, Sherwood Park, From Reactive to Proactive Incorporating Social Marketing Strategies to Facilitate Adoption of the Fire Smart Program within the Strathcona Country, Wildana Urban interface, Canada2009, p. 9.

26- Ibid, p. 13.

27- The basics of social marketing How to use Marketing to Change Behavior, The social marketing National Excellence Collaborative, University of Washington, 1997, p. 3. 4.

28- G. S. Kindra and Rick Stapenhurst: Social Marketing Strategies to Fight Corruption, The Economic Development Institute of the World Bank 1998, p. 12.

29- Ibid, p15.

30- Lynn MacFadyen, Op. cit, p. 4.

31-Andreasen, Alan R., Op. cit, p. 16.

32- John Shewchuk, Op. cit., p. 4.

33- Lynn MacFadyen, Op. cit, . p.

34- منظمة الشفافية الدولية- تقرير الفساد العالمي لعام 2007، مرجع سابق.

35- Daiva Penkauskiene: Anti-Corruption education at school methodical material for general land higher education schools,, Ministry of educational and science of the republic of Lithuania, Garnelirs publishing Klaipedos, Vilnius. 2006, p. 13.

36- المرجع السابق: ص. ص17-21.

37- Daiva Penkauskiene, op. it, p. 13.

38- Jacques Hallak and Muriel Poisson, Op. cit. p65. 67.

39 - Raquel Lopez, Corruption and its Implication in education

Historical Perspective and its Effects at the Local district, European Journal of Economic, Finance and Administrative Science, Issue ,25 Nova Southeastern university, Florida ,2010 p. 22

40- Jacques Hallak and Muriel Poisson, Op. cit, . p. 6.

41- Fredric Boehm, Fighting Corruption in and through education, Public Policy, The German UNACAC Project Beirut, Lebanon, 28-30, June 2010, p. 4.

42- Jacque and Muriel Poisson, p. 6.

43- أحمد أنور: الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر, مصر العربية للنشر والتوزيع, القاهرة, 2001, ص13.

44- سمير نعيم أحمد: أهل مصر، د. ن، القاهرة، مارس، 1993، ص137.

45- جلال أمين: ماذا حدث للمصريين؟ تطور المجتمع في نصف قرن 1945-1995، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999،ص ص44-48.

46- أحمد عبد الله زايد وآخرون، مرجع سابق، ص10.

47- المرجع السابق، ص11.

48- عاطف محمود عبد العال أحمد "نظام مقترح لتوظيف الحكومة الالكترونية في تحقيق الشفافية بإدارة التعليم قبل الجامعي" (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، ص2012، ص26.

49- المرجع السابق، ص27.

50- حسين محمود حسن، مرجع سابق، ص4.

51- شبل بدران: قضايا تربوية ومجتمعية، الدار المصرية واللبنانية، القاهرة، 2007، ص55.

52- جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ملامح نمط إنفاق الأسرة المصرية، السنة الخامسة، العدد 58، أكتوبر، 2011، ص11.

53- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات الدخل والإنفاق والاستهلاك، علي الموقع التالي:

http: //www. capmas. gov. eg/22-32012, 5/6, 2011.

54- شبل بدران: التربية والمجتمع: رؤية نقدية في (المفاهيم، والقضايا، والمشكلات)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص235.

55- حسام بدراوي ومحسن يوسف، الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع التعليم المصري، منتدي الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، 2001، ص32.

56- حامد عمار: دراسات في التربية والثقافة، قيم تربوية في الميزان، الدار العربية،، القاهرة للكتاب، 2008، ص175.

57- كمال أحمد مغيث، عشوائية الخدمات والمؤسسات التعليمية، منتدي الأهرام الرابع للإصلاح والكيانات غير الرسمية وثقافة العشوائية والمجتمع المصري، 1 إبريل، ص12.

58- ناهد رمزي وآخرون: العدالة الاجتماعية في التعليم ما قبل الجامعي، المجلد الثاني، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المشروع الدائم للتعليم والتنمية، 2005، ص59.

59- سعيد اسماعيل علي: الفساد في التعليم، القاهرة، عالم الكتب، 2008، ص16.

60- محمد السيد حسونة، الغش الجماعي في المدارس، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 1995، ص55.

61- سعيد اسماعيل علي: غروب الضمير، عالم الكتب، 2008، ص149.

62- محمد السيد حسونة، مرجع سابق، ص60.

الفصل الرابع

دور التربية في مواجهة التغريب

الفصل الرابع

دور التربية في مواجهة التغريب

مقدمة

يعيش العالم المعاصر ثورة معرفية ومعلوماتية هائلة بفضل التقنيات الحديثة، التي جعلت نقل المعلومات والحصول عليها يتم بسرعة فائقة، وقد ترتب علي ذلك ضعف القدرة علي وضع القيود والحواجز أمام حركة الفكر والثقافة التي أصبح انتقالها لا يحتاج إلي وقت، كما أن الحصول علي المعرفة لم يعد يقف أمامه أية حواجز أو قيود.

والمجتمع المعاصر هو المجتمع العالمي الذي لا حدود له. ونتيجة لذلك فقد أصبح بإمكان كل فرد استقبال أية ثقافة والتأثر بها، بل لم يعد لديه القدرة علي منع تلك الثقافة من اقتحام حياته، فقد تحطمت كل الأسوار بفعل ثورة المعلومات وتقنيات الاتصال التي تنذر بعصر جديد وبثقافة جديدة. هذا العصر الذي من أهم ملامحه انحسار الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، وتقلص الحدود السياسية والثقافية والاقتصادية والمعرفية بين الدول.

لذا فإن الثورة المعرفية كما أنها تتيح فرصاً كبيرة، كذلك فإنها تفرض تهديدات أخطر، ومن هذه التهديدات أن الغرب بما يمتلكه من إمكانيات مادية كبيرة، وتقنية عالية المستوى والكفاءة، أصبح يصدر للعالم ثقافته وفكره وفلسفته عن الإنسان والمجتمع والكون. ومما يزيد من خطورة هذه التهديدات هو بعد المسافة بين الغرب المتقدم تكنولوجياً ومعرفياً وبين الشرق المتأخر خصوصا في هذا الميدان، فالأول منتج لها والثاني مجرد مستهلك، وشتان ما بين الأمرين.

وهذه الفجوة بين كلا المجتمعين تشكل خطرا علي المجتمعات النامية، والتي تميل في الغالب إلي تقليد المجتمعات الأكثر قوة، كما تؤدي إلى حالة من الانبهار بالغرب واعتباره النموذج الذي يحتذي به، هذا الانبهار الذي غالبا ما يتخذ شكل التقليد والاتباع من جانب المجتمعات الأقل تقدما، وإلي هيمنة وسيطرة من جانب المجتمعات المتقدمة والتي تمثلها المجتمعات الغربية، وهذا الوضع هو ما أدي إلي إشاعة نمط جديد من الحياة في المجتمعات الأقل تقدما، حيث الميل إلي النموذج الغربي، وتقليده في أدق الأمور الاجتماعية والثقافية والتي تتعلق بخصوصية المجتمع بل وحتى في لغته.

وهذا النمط من الاتباع أدي إلي وجود ما يعرف بالتغريب، والذي شاعت مظاهره في المجتمع المصري، ومن هذه المظاهر وجود أقسام باللغة الإنجليزية والفرنسية في كليات التجارة والإعلام والاقتصاد والعلوم السياسية والحقوق والتربية. وكذلك كثرة استخدام المثقفين بل وغير المثقفين للمصطلحات والكلمات الأجنبية في غمار حديثهم بالعربية بل وفي كتاباتهم، وكذلك شرط إتقان اللغة الأجنبية في جميع إعلانات الوظائف وتعيين القيادات الإدارية والسياسية وغيرها من خريجي اللغات، وكذلك انتشار الأسماء الأجنبية في المحلات التجارية وفي الأماكن والشركات. وأيضا وجود مراكز لتطوير تعليم اللغات الأجنبية، في الوقت الذي لا يوجد فيه مركز واحد لتطوير تعليم اللغة العربية، وهي أحوج ما تكون الآن إلى هذه المراكز في بلادها وأوطانها ومجتمعاتها وبين متحدثيها. وكانت النتيجة أن أصبح الشباب الحالي في حالة ضياع فكري وثقافي، فلا هم ينتمون إلي الثقافة الغربية التي نهلوا منها، ولا هم قادرون علي استيعاب منابع الثقافة العربية لأنهم يفتقرون إلي لغتها.[22]

ويؤدي هذا الميل للغرب والانبهار به إلى تغريب المجتمعات الأقـل تقـدما، والذي مرده اتباع الضعيف للقوي. ومصر باعتبارها مـن الـدول الناميـة تواجـه هذا الاتجاه التغريبي؛ حيث يري الدكتور حسن حنفي "أن التغريب امتـدت آثـاره ليس فقط إلي الحياة الثقافية والتصورات عن العالم، وهدد الاستقلال الحضاري، بل امتد إلي أساليب الحيـاة اليوميـة ونقـاء اللغـة ومظـاهر الحيـاة العامـة وفـن العمارة". [34]

كما يري الـبعض أن هنـاك ظـاهرة تغريـب ثقـافي وقيمـي وطـرح للقـيم والثقافة الغربية ونمط الحياة الأوروبية، كنموذج يحتـذي بـه في المجتمـع المصـري، وذلك من خلال ما يلي:

- إشاعة الشعور بالنقص وحمل الجماهير علي الخضوع للثقافة الغربية وقيمها.
- تبديل عقائد المواطنين وأنماط حياتهم؛ وصولا إلي خلق جيل مستسـلم وغـير قادر علي تحديد هويته الثقافية والقومية.
- تشتيت الانتماء للوطن.
- تفريق أبناء المجتمع الواحد من خلال إيجاد حالات من الاسـتعلاء بـين فئـات المجتمع المصري، فهذا ذو ثقافة أوروبية، وذلك ذو ثقافة مصرية ومتخرج مـن المدارس النظامية المدرسية. [6]

كما أشارت إحدى الدراسـات إلـي أن هنـاك اتجاهـات تغريبيـة قويـة في المجتمع المصري، وأوضحت أيضا أن هذا الاتجاه يؤثر بقوة علـي الهويـة والنسـق القيمي للمجتمع المصري. [39]

وقد أشارت إحدى الدراسات إلي أن التغريب يسيطر علي التعليم نظامـا وخطة ومنهجا ومادة، متناسين أن إضاعة اللسان يعني إضاعة الذات. [43]

وحيث إن التربية من العمليات الهامة في بناء المجتمع وتطويره، وهي أيضا عملية اجتماعية يحافظ بها المجتمع على مقومات وجوده وتطوره واستمراره؛ لذا فقد أصبحت ضرورة ملحة للمجتمعات على اختلاف درجات تمدنها وحضارتها. ويحتم ذلك علي التربية القيام بدور أكثر فاعلية لمواجهة هذه الاتجاهات التغريبية التي زاد انتشارها في المجتمعات العربية بشكل كبير.

وقد تناولت بعذ الدراسات العربية والأجنبية هذه القضية، نعرض منها مايلي:

1- دراسة صالح المغازي المغاوري، وعنوانها التربية الإسلامية في مواجهة الغزو الفكري والثقافي للمجتمع المصري[18]

استهدفت الدراسة توضيح حقيقة وأبعاد الغزو الفكري وبيان أشكاله وأساليبه وأهدافه ومدى خطورته على المجتمع، وإلقاء الضوء على بعض العوامل التي أدت إلى تعرض المجتمع المصري لكافة أشكال الغزو وبيان كيفية مواجهته.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل تحليل المضامين الفكرية التي ينطلق من خلالها الغزو الفكري، وتوضيح الأساليب والأهداف التي يسعى من أجل تحقيقها، وتحليل العوامل التي أدت إلى وجوده، وإبراز الشخصية القومية للمجتمع المصري وانعكاساتها على التربية فيه، كما استخدم الباحث المنهج التاريخي لرصد العوامل المختلفة التي أثرت في فكر وثقافة المجتمع، وبلورة قيمه ومفاهيمه، وأسفرت الدراسة عن عدة نتائج من أهمها:

• إن فلسفة التربية يجب أن تكون انعكاسا لفلسفة المجتمع الذي تنتمي إليه هذه التربية، وإذا كان الإطار العام لفلسفة المجتمع المسلم نابعاً من الكتاب والسنة، فإن التربية الإسلامية هي المدخل الحقيقي لإصلاح النظام التعليمي وتوجيهه.

• إن تمسك المسلمين في صدر الإسلام بالمنهج الإسلامي المتمثل في الكتاب والسنة، كان له الأثر الأكبر في فشل تيارات الغزو الفكري المختلفة في غزو الشخصية المسلمة والوصول إلى أهدافها، ولم تفلح في ذلك إلا عندما ابتعد المسلمون عن أصولهم.

2- دراسة بثينة عبد الرءوف رمضان وعنوانها، المدارس الأمريكية في مصر وأثرها علي النسق القيمي في مرحلة التعليم الأساسي[40]

استهدفت الدراسة إلقاء الضوء علي مفهوم النظام العالمي الجديد، ومعالم الوجود الأمريكي في صياغة القيم في ظل العولمة، وتحليل أهداف وفلسفة النظام التعليمي الوافد ونظام التعليم المصري، وتحديد مدي اتساق القيم المتضمنة في النسق القيمي للتعليم المصري. واقتصرت الدراسة علي المدارس المصرية الخاصة التي تطبق نظام التعليم الأمريكي في مصر، كأحد النظم التعليمية الأكثر انتشارا. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك تحليل المحتوي لكتب الأدب التي تدرس بالمدرسة الأمريكية بهدف الكشف عن القيم المتضمنة لموضوعات هذه الكتب.

و من نتائج الدراسة

- هناك اختلاف بين نظامي التعليم الأمريكي والمصري من حيث مرجعية الأهداف والنسق القيمي.

- تعمل هذه المدارس بشكل منفصل تماما عن المجتمع المصري ولا تقع تحت طائلة أي قانون، والإشراف عليها صوري.
- تقوم هذه المدارس بنقل ثقافة المجتمع الأمريكي، مما يؤدي إلي تكوين فئات من الشباب ترتبط ارتباطا وثيقا بثقافة واحدة.
- تعمل هذه المدارس علي نقل قيم المجتمع الأمريكي، مما يخلق جيلا من الشباب في حالة من الضياع الثقافي، فلا هم ينتمون إلي مصادر الثقافة الأمريكية التي تشربوها وتعلموها، ولا هم قادرون علي استيعاب نتاج الثقافة العربية الإسلامية المصرية، مما يؤدي إلي شعورهم بالاغتراب عن بيئتهم.

3- دراسة منصور محمود أبو الحدب عمر وعنوانها، اغتراب بعض الشباب الجامعي بمصر عن الثقافة العربية الإسلامية ومواجهته من منظور إسلامي[51]

استهدفت الدراسة التعرف على الثقافة العربية الإسلامية من حيث: مفهومها ومقوماتها، وخصائصها، ووظيفتها في العصر الحاضر، وكذلك أسباب اغتراب بعض الشباب الجامعي بمصر عن الثقافة العربية الإسلامية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

ومن نتائج الدراسة

- أن جميع أفراد العينة التي أجريت عليها الدراسة يعانون من الاغتراب بدرجة أعلى من المتوسط، وقد يرجع ذلك إلى الظروف والمواقف والتحديات الصعبة التي يعيشها الشباب المسلم عامة وشباب الجامعة في مصر بصفة خاصة.

- هناك قصور في مؤسسات المجتمع تجاه تربية الشباب من أسرة ومدرسة وجامعة وإعلام ومسجد.

- كما اتضح أن الذكور أكثر اغترابا من الإناث؛ لذا يجب الاهتمام أكثر بالذكور وتوعيتهم دينيا وثقافيا وتقوية انتمائهم الإسلامي.

- كما أوضحت الدراسة أن المجتمع المصري يتعرض لحملة تغريب ثقافي ولغوي، خاصة في التعليم والإعلام، وصاحب ذلك ألوان من القصور المجتمعي الداخلي، في الأسرة، والمدرسة، والجامعة، والمسجد، والإعلام، والشارع، والنادي، الأمر الذي ساعد بدوره على إحساس بعض الشباب ولاسيما بعض شباب الجامعة بالاغتراب عن تقاليدهم وثقافتهم العربية الإسلامية.

4- دراسة عيسي عودة برهومة وعنوانها، التعليم الأجنبي صورة من غربتنا الحضارية[25]

استهدفت الدراسة الوقوف علي أهمية التعليم باللغة الأم في نهضة الأمة، ومعرفة أسباب استعمال اللغة الأجنبية في التعليم الجامعي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت الاستبانة علي عينة مكونة من مجموعة من الطلاب ببعض الكليات، وتوصلت الدراسة إلي أن آراء أفراد العينة كانت كالتالي:

- اللغة الإنجليزية هي لغة العولمة.
- اللغة الإنجليزية تجاري التطور والتقدم.
- المراجع باللغة العربية قديمة لا جديد فيها.

- اللغة الإنجليزية تسهل علي الباحث التواصل مع الآخرين.
- اختيار التعليم باللغة الإنجليزية لأن اللغة العربية قديمة.

كما أوضحت الدراسة أن الاهتمام بتعليم باللغة الأجنبية، ليس سببه عجز اللغة العربية بقدرما هو الاستسلام للحضارة الغربية التي توفر لهم تعويضا لنقص يهجسون به.

5- دراسة و وفاء علي أبو حطب و عنوانها، أثر العولمة على اللغة العربية والهوية الإسلامية [4]

استهدفت الدراسة تقصي أثر العولمة علي اللغة العربية والهوية الإسلامية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم تطبيق البحث علي عينة من الشباب في سن (18-30) عاما، للتعرف علي أثر وسائل الاتصال المختلفة: الإنترنت، والجوال، والصحف، والتلفاز، وغيرها عليهم.

ومن نتائج الدراسة

1- أن الإناث يشاهدن البرامج العربية أكثر من الذكور.

2- إن الإناث يستخدمن اللغة الإنجليزية أكثر في الدردشة علي الإنترنت، ولكن هناك اتجاه بين الجنسين لاستخدام اللغة الإنجليزية أكثر من اللغة العربية.

3- أن الإناث لديهن ميل لاستخدام اللغة الإنجليزية، واللاتي فضلن اللغة العربية عللن ذلك بقولهن إنهن عربيات مسلمات.

4- أن الذكور يرون أن سبب انتشار اللغات الأخرى هو الاستعمار، ورأي الإناث أنها انتشرت لكونها لغة الأقوى.

5- أن للعولمة أثراً كبيراً علي اللغة المستخدمة بين الشباب، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال تحليل بعض النماذج لرسائل البريد الإلكتروني والرسائل القصيرة عبر الهواتف المتنقلة، وإعلانات الصحف اليومية والتلفاز.

6- دراسة ليلة يوسف حميد وعنوانها، تعريب علوم العصر ضروراته ومعوقاته[32]

استهدفت الدراسة التعرف علي اتجاهات بعض أعضاء هيئة التدريس والطلاب في بعض الكليات العملية التي يتم التدريس فيها باللغات الأجنبية واستجاباتهم نحو قضية التعريب. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

ومن نتائج الدراسة

أن معوقات التعريب في الوطن العربي- من وجهة نظر العينة- كانت كما يلي:

- الرغبة في تقليد المجتمعات الغربية في كل شيء حتى في اللغة.
- التأخر العلمي والحضاري الذي أدي إلي استيراد كل شيء.
- قلة اهتمام الدولة بتشجيع الحركة العلمية، وارتفاع أسعار الكتب السياسية.
- سيطرة الدول الكبرى علي المجالات العلمية.
- التبعية السياسة.

7- دراسة ظلال محمد عادل سليمان وعنوانها، انعكاسات التعليم في مدارس اللغات علي الهوية المصرية لدي طلابها، دراسة ميدانية بالتطبيق علي خريجي مدارس اللغات من طلاب جامعة حلوان(42)

استهدفت الدراسة الوقوف علي انعكاسات التعليم في مدارس اللغات علي الهوية المصرية، وفي سبيل ذلك قام الباحث بإجراء بحث ميداني علي طلاب الجامعة ممن يدرسون باللغة الأجنبية، وكذلك ممن يدرسون باللغة العربية، ومعرفة الفروق بين استجاباتهم. واستخدم الباحث أداة الاستبانة والتي طبقت علي أفراد العينة، ومن نتائج الدراسة ما يلي:

1- إن الغالبية العظمي من طلاب المدارس العادية يفضلون استخدام اللغة العربية، في حين يري الطلاب الذين يدرسون باللغة الإنجليزية العكس.

2- إن الطلاب الذين يدرسون باللغة الأجنبية واللغة العربية، لم يكن بينهم فروق واضحة في العادات والتقاليد.

3- لم يكن هناك فروق واضحة في انتماء الطلاب لبلادهم بين الذين يدرسون باللغة العربية، والذين يدرسون باللغة الإنجليزية.

أما الدراسات الأجنبية فكانت علي النحو التالي:

الدراسة الأولي وعنوانها، تأثير اللغة الإنجليزية كلغة عولمة في السياسات التعليمية والممارسات في منطقة الباسفيك الآسيوي(59)

حاولت الدراسة البحث في مكانة اللغة الإنجليزية في المناهج وذلك في بعض دول الباسفيك، واستخدم البحث أداة الاستبانة، وكذلك المقابلة وتحليل الوثائق. وضم البحث مائتين مؤسسة في هونج كونج، وشملت خمس وعشرين

ألف عامل بهذه المؤسسات. وقد أشارت الدراسة إلى أن ظهور اللغة الإنجليزية كلغة عولمة جعل لها تأثيرا فعالا علي السياسات والممارسات في كل المناطق التي أجري فيها المسح. وعلي الرغم من ذلك فإنها أيضا تعاني من عدة مشكلات، تتضمن الاضطراب وعدم الاتساق علي مستوي السياسة والممارسة، وخاصة فيما يتعلق بقضية العمر المناسب للبدء في التدريس بها، وكذلك غياب العدالة في التدريس الفعال للغة، والنقص في مهارات المعلمين وقلة كفاءة تدريبهم، والانفصال الحقيقي بين مناهج الأدب والتربية.

الدراسة الثانية وعنوانها، تأثيرات العولمة في تغريب اتجاهات واعتقادات وقيم الشباب ودور مناهج اللغة الإنجليزية في البلاد الآسيوية[60]

هدفت هذه الدراسة إلي البحث في تداعيات نمو اللغة الإنجليزية كلغة عالمية علي الشعب الماليزي كنموذج للبلاد الآسيوية؛ حيث انتشرت كلغة لتدريس الحساب والعلوم في ماليزيا، والذي يرجع إلي عالمية اللغة الإنجليزية، وكذلك التنوع الثقافي بها. وأوضحت الدراسة أن الحكومة الماليزية حاولت أن تحافظ علي اللغة الماليزية، مع السماح لبعض جماعات الهجرة الرئيسة مثل الصينيين والهنود من استخدام لغاتهم الخاصة. وعلي الرغم من هذا التعدد العرقي، واللغات المتعددة والثقافات المتعددة، فإن الشباب الماليزي أكثر تأثرا بالقيم الثقافية الغربية، وهو ما له آثاره السلبية عليهم، ومن هذه الآثار السلبية- كما أوضحت الدراسة- انعكاس هذه الثقافة علي حياتهم في المأكل والملبس والاتجاه لنوع معين من الموسيقي. كما أوضحت الدراسة أن لهذه الثقافة العديد من الأخطار علي الحياة في ماليزيا، وأول هذه الأخطار هو تأثيرها علي القيم العائلية، مثل الافتقار إلي احترام الأبوين. والذي يلاحظ في كثير من بيوت

المواطنين في مدن ماليزيا الآن، والافتقار إلـي احـترام مؤسسـة الـزواج. والـذي يتضح بين الشباب الذي يعيشون معا بدون زواج.

أما الخطر الثاني فهو الاتجاه للعنف كنتيجة للتأثر بالثقافة الغربيـة، والـذي من مظاهره علي سبيل المثال سباق السيارات الذي أصبح جنونيـا خاصـة بـين الشباب الماليزيين. ومثـال آخـر اللعـب الجنـوني لألعـاب الفيـديو والـتي تجعـل الأطفال ماهرين في قتل الأعداء الافتراضـيين. والخطـر الثالـث يتمثـل في رغبـة العديد من الشباب الماليزي في الهجرة إلى الدول الأوربية، مثل استراليا وأمريكا.

وهذه الدراسة دعت إلى وضع خطة لمواجهـة مظـاهر التغريـب في المجتمـع الماليزي، والتأكيد علي دور المدرسة في ذلك. كما أوضحت أن المدرسين ما زالوا يلعبـون دورا هامـا في الحفـاظ علـي القـيم الآسـيوية بـين الشـباب. وأن القـيم الإسلامية تلعب دورا هاما في المجتمع الماليزي، وذلك في الحد من التهديد الكبير للتغريب. وهذه الدراسة لم تجد حلا لهذا التهديد المتزايـد للقـيم الغربيـة، ولكـن تبحث في إمكانية قيام المناهج بدور ولو صغير في الحد من ذلك.

الدراسة الثالثة وعنوانها العولمة، والتغريب، ونظرية المؤامرة، وصناعة القرار [65]

- استهدفت الدراسة توضـيح العلاقـة المعقـدة للشـباب الكـاميروني بالشـباب الأمريكي وكيف تؤثر عليهم، ومخاطر هذه العلاقة. وهذه الدراسـة تضـمنت العمل الميداني الذي استمر منذ عام 2004، وحتى عـام 2006. وتم الحصـول علي المعلومات من خلال مناقشات عميقة مع جماعات من الشباب أعمارهم بين عامي (15-24) عاما، ومن المنـاطق الريفيـة والحضـرية، وقـد تـبين مـن خلال ملاحظة الشباب أن علاقة التغريب القائمة مقترنة بالعنف والإعجـاب

والانبهار في بعض الأحيان، وكذلك الشك وفقدان الثقة، وتبني كـل مـا هـو قادم من الغرب في أحيان أخري، وهذه العلاقة القوية بـالغرب تأخـذ عـدة مستويات، وتوضح جزئيا حالة التكاسل في أفريقيا هذه الأيـام، والحيـاة بـين شطري حالتي المدنية والتقليدية، في ظل العولمة المتوترة، والتي أدت إلي وجود عدة خطابات، وهي الخطاب الطـبي، والـديني، والفكـر الإداري التقليـدي، وخطاب المؤامرة.

ومن خلال الدراسات السابقة نلاحظ ان:

- إن هناك غزوا فكريا واضحا تتعرض له المجتمعات العربية.
- إن هذا الغزو الفكري، كان سببا في إحداث نوع من التغريب الثقافي واللغوي الذي تتعرض له المجتمعات العربية الآن.
- إن التعليم الأجنبي يعد عامل هام من عوامل التغريب في المجتمع المصري.
- إن العولمة وما نتج عنها من غزو ثقافي له تأثير سلبي علي اللغة العربية.
- أن التغريب أصبح موضوعا للدراسة لـيس فقـط في البلـدان العربيـة، بـل في بلدان أخري غير عربية مثل ماليزيا والكاميرون.
- إن هناك خطورة- بفعل نقل ثقافات وقيم غربية لا تتناسـب مـع هويـة وقـيم المجتمعات العربية- علي جيل الشباب الذي يظل حـائرا بـين كلتـا الثقـافتين، ويؤدي به ذلك إلي حالة من الاغتراب عن بلده الأصلي.
- إن هناك قصورا في دور مؤسسات المجتمع في تربية الشباب وحمايتهم مـن هـذا الغزو الفكري وما ترتب عنه من تغريب.

وفيما يلي عرض لهذه القضية.

أولا: مفهوم التغريب

التغريب هو مصطلح مستحدث في اللغة العربية صاغه الكتاب والمفكرون في العصر الحديث بعد شعور البعض بتفوق الغرب. وهو من الناحية اللغوية مصدر بوزن (التفعيل) من صيغة (فعّل)، وهو مأخوذ من مادة (غ- ر- ب). وورد في لسان العرب «غرب فلان: بعد»، ومصدره الغرب و«الغرب: الذهاب والتنحّي عن الناس، وأغربه: نحّاه».[3]

واصطلاحا يعبر التغريب عن تبني تصورات الفكر الغربي ومعاييره والدعوة إليها، واعتبارها أسسا لإقامة الحياة في المجتمع علي غرار السياق الأوروبي أو الأمريكي بدعوى اللحاق بالغرب ومدنيته. ويفيد معنى التغريب أمرين، الأول سيادة النزعة الغربية، أو الاحتذاء بالغرب (أوروبا والولايات المتحدة)، والثاني هو الاستلاب أو الاغتراب؛ أي خلق هوة بين المرء وواقعه، حين تغلف الذات بمشاعر الغربة والانسلاخ وضعف الانتماء بعد ذلك. والأمران يتوافقان أو يتكاملان فيما بينهما في حالة الثقافة العربية التي تعاني التغريب.[5].

ويؤدي هذا المعني للتغريب إلي اتباع كامل بلا إرادة وبلا نقد أو تمييز لما يفرضه الغرب. ويترتب علي ذلك قبول ما يقدم من فكر وتقنية وأساليب سلوك غربية حتى ولو كانت غريبة.

كما يعرف التغريب بأنه التغيير الثقافي الذي يحدث في أي مجتمع غير غربي، تحت تأثير الاتصال بجماعات أو أفراد غربيين. وهو العملية الثقافية التي

من خلالها يتبنى المجتمع أو جزء منه الثقافة الغربية كليا أو جزئيا، وتتضمن هذه العملية نبذ عناصر ومركبات من الثقافة التقليدية ليحل محلها عناصر ومركبات ثقافية غربية.[9]

والتغريب بذلك ينكر التنوع الثقافي ويرفض الخصوصية الثقافية، متبنيًا نسقًا ثقافيًا واحدًا لعالم واحد هدفه القضاء على الثقافات الوطنية وذوبانها في ثقافة واحدة، هي الثقافة الأقوى في الغالب.

ويتداخل مفهوم التغريب مع بعض المفاهيم الأخرى، والتي منها علي سبيل المثال مفهوم الاغتراب والاستشراق.

أما عن الاغتراب فهو من المصطلحات التي تعددت تعريفاتها، ولم يتفق الباحثون على تحديد واضح ودقيق لهذا المصطلح، مما أدى إلى غموضه ولبسه ما بين كونه حالة مجتمعية، أو حالة شعورية نفسية عند الفرد أو نوعاً معيناً من أنواع السلوك الفعلي. والبعض يعرفه بأنه انعزال الفرد عن وطنه، ومجتمعه، وعالمه. وأحيانا يشير إلي اللامعيارية والاغتراب عن الذات.[62]

ويري الدكتور حسن حنفي أن التغريب Westernization هو نوع من الاغتراب Alienation بالمعني الاشتقاقي للفظ، أي تحول الأنا إلي الآخر[35].

والتغريب بذلك يكون بمثابة تعبير عن إحدى صور الاغتراب عن الواقع المحلي الذي يعيش فيه أصحاب هذا الاتجاه، ولكن الاغتراب أوسع من التغريب، بما يتضمنه من متغيرات أخري كالعزلة والتمرد، واللامعيارية، والاغتراب عن الذات[5].

أما الاستشراق orientation فهو تعبير يدل على الاتجاه نحو الشرق،

ويطلق على كل من يبحث في أمور الشرقيين وثقافتهم وتاريخهم. ويقصد به ذلك التيار الفكري الذي يتمثل في إجراء الدراسات المختلفة عن الشرق الإسلامي، والتي تشمل حضارته وأديانه وآدابه ولغاته وثقافته.[66]

والدراسة الحالية تعرف التغريب بأنه العملية التي يتم من خلالها تبني الثقافة الغربية في العديد من المجالات، مثل: اللغة، والاقتصاد، والتكنولوجيا، والصناعة، والقيم، والفلسفة، والحياة اليومية.

والتغريب بهذا المعني يؤدي إلي حالة من الانبهار والإعجاب والتعلق بثقافة مغايرة للثقافة الأصلية، تجعل صاحبها يأخذ بقيم ونظم وأساليب حياتها، بل وقد ينصهر فيها إلي درجة قد تصل به إلى الانسلاخ عن ثقافته الأصلية، للدرجة التي قد يفقد عندهاهويته، بحيث يصبح وكأنه أحد أفراد هذه الثقافة فيتحدث بلغتها، ويعتنق السائد من آرائها، ويتمسك بقيمها، ويحاول أن يبرهن بتصرفاته وأعماله على أنه جزء من أهلها، ويتحايل على ما عنده من تراث، بدعوى مواكبة العصر، مما يقلل من انتمائه له، وهو ما يعبر عنه بالاستلاب الثقافي والحضاري.[45]

وتبني هذا المفهوم في المجتمع المصري يؤثر تأثيرا كبيرا علي مقومات الشخصية المصرية، والتي من أهمها الدين، واللغة، والتاريخ، والثقافة بصفة عامة.

ثانيا: العوامل التربوية للتغريب في المجتمعات العربية

يمكن القول أن العوامل التي أدت إلي انتشار هذه الظاهرة في المجتمعات العربية ما يلي:

أ- عوامل تعليمية للتغريب.

ب- عوامل اجتماعية للتغريب.

أ- العوامل التعليمية للتغريب، وتشمل

1- التوسع في إنشاء مدارس اللغات والمدارس الأجنبية.

2- التعليم باللغات الأجنبية في التعليم الجامعي.

3- التدخل الأجنبي في مناهج التعليم.

4- التوسع في إنشاء الجامعات الأجنبية.

ب- العوامل الاجتماعية للتغريب، وتشمل ما يلي:

1- قوة الغرب في مقابل ضعف العرب.

2- سوق العمل.

3- الإعلام في الوطن العربي.

ونظرا لأهمية العوامل الاجتماعية في الانتشار القوي للتغريب في المجتمعات العربية، سيعؤض الفصل الحالي له بالتفصيل.

1- قوة الغرب في مقابل ضعف العرب

ويشمل ذلك القوة العلمية والعسكرية والاقتصادية والسياسية للبلدان الغربية. ومن مظاهر القوة العلمية للغرب علي سبيل المثال أن عدد البحوث العلمية التي تنشر علي المحرك البحثي (جوجل) هي بليون بحث يوميا، ومعظمها يعتمد علي البحوث الأمريكية، وحوالي نصف هذه البحوث باللغة الإنجليزية.[68]

وترجع هذه القوة العلمية في أحد أسبابها إلي تفوق الغرب الواضح في الإنفاق علي مشروعات البحوث والابتكار مقارنة بالدول العربية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1)

إنفاق بعض الدول علي مشروعات البحوث والابتكار عام 2007

(بالبليون دولار)[70]

الدولة	أمريكا	ألمانيا	فرنسا	انجلترا
الإنفاق	353	65	44	4

كما تقوم أمريكا بدعم وتمويل واحد وثلاثين (31 ٪) من البحوث العلمية العالمية. كما أن (42 ٪) من الشركات التي تنفق علي البحوث والتطوير في العالم أمريكية، وهذه الشركات هي بافيزر، وفورد موتور، وجونسون، وميكروسوفت. وهذه الشركات جميعها تنفق (15) خمس عشرة بليون دولار علي بحوث التنمية والابتكار. أما بالنسبة للعلماء الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية فيوجد حوالي(3.3) مليون عالم أجنبي يعملون في الولايات المتحدة الأمريكية، منهم 56٪ من آسيا، و5٪ من أفريقيا و جنوب أمريكا والكاريبي.[59]

ومن مظاهر الضعف أيضا قلة الاستثمار في مجالات البحث والتطوير في العالم العربي، فلا يزيد الاستثمار في البحث والتطوير عن 0.5٪ من الناتج القومي الإجمالي أي أقل من ربع المتوسط العالمي.[70] كما تدل أفضل التقديرات علي أن مجمل ما أنفقته البلدان العربية في عام 1998 علي البحث العلمي قد بلغ تقريباً (1.1) مليار دولار, وهو رقم يعادل 0.19 فقط من مجمل الدخل القومي

العربي للعام نفسه، بينما أنفقت الدول الصناعية السبع الكبرى على البحث العلمي والتطوير نحو (452.1) مليار دولار للعام نفسه.[17]

وتدني الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية انعكس بالتالي على انخفاض نصيب الفرد من ميزانية البحث العلمي. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2)

نصيب الفرد من ميزانية البحث العلمي(بالدولار)[1]

الدولة	اليمن	الكويت	إسرائيل	اليابان
نصيب الفرد	.7	39.5	385	601

ويتضح من الجدول السابق مدي ضآلة ما تنفقه بعض الدول العربية ليست الدول الفقيرة فحسب، بل وأيضا الدول التي ينظر إليها علي أنها دول غنية.

كما يوضح الجدول التالي نسبة الإنفاق علي البحث والتطوير من الناتج المحلي في بعض الدول[26].

جدول رقم (3)

نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول عام (2003)

البلد	إسرائيل	السويد	فنلندا	أمريكا	ألمانيا	المملكة المتحدة	تونس	سوريا
الإنفاق	4.9	4	3.5	2.7	2.6	1.9	0.5	0.2

ويوضح الجدول السابق قلة نسبة الإنفاق علي البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان العربية، مقارنة بالدول الأخرى الغربية.

ولا يختلف الحال- بالنسبة للإنفاق علي البحث العلمي في مصر عن حاله في الدول العربية الأخري، حيث تشير إحدى التقارير الرسمية إلى انخفاض الإنفاق علي البحث العلمي والتمويل في مصر، مع عدم تعظيم الاستفادة من التمويل المتاح، مما أدي إلي تدني الإنفاق علي البحث العلمي بالنسبة للناتج المحلي، حيث وصلت النسبة إلي 0.03٪ في مصر عام 2007، علي حين تتراوح هذه النسبة في البلدان المتقدمة وجنوب شرق آسيا من 2٪ إلي 3.5 ٪.[26]

وضعف الإنفاق علي البحث العلمي قد انسحب بالتالي علي الإنتاج العربي للنشرات العلمية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4)

نسبة النشرات العلمية الصادرة عن العالم العربي مقارنة ببعض البلدان[26]

الدولة	إسرائيل	الهند	أوروبا الغربية	أمريكا	جميع الدول العربية
النسبة	٪1.3	٪2.2	٪37	٪34	٪1

وتوضح النسب السابقة مظهر آخر من مظاهر الضعف العلمي عند العرب مقارنة بالدول الأخرى؛ ليس في الغرب فحسب، بل وفي الشرق أيضا. والأمر لا يتوقف عند النشرات العلمية فحسب، بل والبحوث المنشورة أيضا؛ حيث تشير الإحصائيات إلي أن البحوث المنشورة بالنسبة لمليون شخص في عام 1995 في العالم العربي كانت 26 بحثاً بزيادة قدرها 2.4 ضعفاً بالنسبة لعام 1981 في حين ازداد هذا العدد 11 ضعفاً في الصين و24 ضعفاً في كوريا الجنوبية خلال نفس الفترة.[68]

هذا الضعف لم يقتصر علي الكم فقط بل أيضا علي الكيف، أي علي نوعية وجودة هذا الإنتاج العلمي؛ فقد أشارت إحدى الدراسات إلي أن النشر

العلمي في العالم العربي عادة ما يكون وسيلة تقييم أساسية للباحثين لترقيتهم الوظيفية، كما أن معظم النشرات العلمية تتصف بضآلة البحث في العلوم الأساسية؛ حيث إن كثيرا منها لا يتضمن إضافات علمية أساسية تجعل منها مرجعاً ومسنداً لأعمال علمية لاحقة.[69]

وكان من نتيجة هذا الضعف العلمي، أن اتجهت معظم الجوائز العلمية العالمية إلي الغرب؛ فقد فاز حوالي ستة وخمسون عالما أمريكيا في الكيمياء بجائزة نوبل، وسبع وثمانون مرة في الطب، وأربع وستون مرة في الفيزياء. أما جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية الجديدة، والتي بدأت منذ عام 1969، فقد فازت بها أمريكا ثلاثة وخمسين مرة، وبذلك حازت أمريكا علي جوائز نوبل بدرجة أكبر من أية بلد أخر.[71]

هذه هي بعض مظاهر القوة العلمية للغرب، أما القوة العلمية للعرب فتعرف من خلال الإنتاج المعرفي للعرب علي شبكة الإنترنت، والذي يوضح مدي ضالة هذا الإنتاج بالمقارنة بالإنتاج الغربي المشار إليه. من هنا جاءت نظرة الغرب للبحوث العلمية العربية علي أنها بحوث بعيدة عن التجديد. كما أن هناك بعض المجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والأحياء الجزئية غير موجودة أو قليلة، أما التدريب فهو يركز علي النواحي الكمية لا الكيفية.[64]

لذا فلا عجب أن يأتي التصنيف العالمي للجامعات لعام 2008، ليعلن أنه لا وجود لجامعة واحدة مصرية أو حتى عربية ضمن خمسمائة جامعة.[67]

وقد حافظ الغرب على قوته العلمية وتفوقه بعدة أساليب منها منع انتشار الأسرار العلمية في العلوم، والتي مكنته من التفوق والهيمنة وسن قوانين دولية تمنع انتشارها، ومعاقبة من يسعى إلى امتلاكها مثل اتفاقية حظر انتشار القوى

النووية. وقد نتج عن هذه القوة العلمية ظهور المصطلحات العلمية أولا في تلك البلدان، وهو ما يجعل الدول الأخرى تستخدم نفس المصطلح بنفس لغته، وقد يضطر في بعض الأحيان إلى استخدام المصطلح الأجنبي ويجاوره العربي بين قوسين، لأن المخاطب قد يجد صعوبة في استخدام المصطلح العربي المقابل له.

ومن مظاهر الضعف العلمي للعرب، أن البيئة أصبحت طاردة للعلماء والمبدعين، ويدلل علي ذلك هجرة العلماء للخارج، وقد يلجئون إلى شكل آخر أكثر خطورة وهو محاولة تفريغ المجتمع من كفاءاته العلمية والإبداعية؛ بتشجيعها على الهجرة إلى الغرب، وهي الظاهرة التي تعرف بهجرة العقول أو هجرة الأدمغة.

وقد حدد أحد الباحثين مظاهر الهزال والضعف التي تبدو عليها العقلية العربية، ومن أهم تلك المظاهر وجود بحوث أكاديمية دون وجود تطبيق لها، وترقيات أكاديمية دون ارتقاء علمي، ونشر علمي لا يرى معظمه النور إلا من خلال المنافذ المحلية الضعيفة؛ تهربا من غربلة الترشيح العلمي المحكم، ووجود حصاد من بحوث الدراسات العليا مكدس على الأرفف يلتقط الأتربة، وما أكثر ما فيه من نقل وتكرار وتشبه بالعلم وتزييفه أحيانا، وغيبة المشاريع البحثية المشتركة بين البلدان العربية، ووجود حصيلة ضخمة من اللقاءات العلمية، والتي تشكو من الخواء الفكري، وعجلة الإعداد، ونقص الحضور، وغزارة التوصيات دون متابعة جادة أو مردود فعلي ملموس، بالإضافة إلي أن العقل العربي عقل أسير تخصصه، وينأى عن تداخل المجالات المعرفية وتعددها، كما أنه عقل غير مدرب على التوجه المنظومي، الذي يضمن الاكتمال والاشتمال، كما أنه عقل ينزع دائما نحو الموجب والقاطع والمحدد، كما ينزع للثابت على حساب المتغير،

والسائد على حساب المتجدد، ويلح على الإجماع مع نفوره من الاختلاف والتعدد.[30]

والخطورة في كل هذا أن المجتمع أصبح يرى نفسه بمنظار غيره، ويصف نفسه بما يصفه به غيره، ويبدي الاستعداد وعن طيب خاطر لأن يعتبر مزاياه عيوبا وعيوب غيره مزايا، خاصة مع الترديد المستمر بأن المجتمع قد فشل في تحقيق التنمية لعيوب كامنة فيه. ومن نتائج ذلك استمرار التهرب من المسؤولية والتمادي في إلقاء التبعة على الآخر، دون التطرق إلى دراسة وتحليل الأسباب التي سمحت بتسلل هذا الآخر إلى الواقع، وسمحت بنموه وتفاقمه، بل وقد يمكن هذا الآخر من تحقيق ما يريده بالمجتمع وبأفراده وبقدراتهم الإبداعية؛ بل ويشجعهم على الهجرة إليه.

ولم تكن قوة الغرب في النواحي العلمية فحسب، بل إلي جانب القوة العلمية نمت القوة العسكرية جنبا إلى جنب مع نمو القدرات العلمية والاقتصادية، بل لعل الدافع نحو امتلاك القوة العسكرية هو الذي دفع الغرب إلى التخطيط العلمي ورعاية المؤسسات العلمية والاقتصادية وجعلها تحت رقابة المؤسسة العسكرية والأمنية. وظلت أكبر المؤسسات العلمية وأدقها تحت توجيه المؤسسة العسكرية. وتعتبر الأسرار العلمية الدقيقة من أسرار الدولة، ولا يتم للآخرين معرفة أسرارها إلا بعد استنفاذ أغراض المؤسسة العسكرية منها، وبعد تجاوزها باختراعات جديدة، في حين تظل كثير من الأسرار العلمية حكرا على الدولة لا يجوز تدريسها كالأسرار النووية والتكنولوجية والبيولوجية والفلكية. وتعزز ذلك برصد ميزانيات ضخمة وهائلة للبحوث العلمية والتجارب العلمية ذات الصلة بالمجال العسكري والأمني.

أما القوة الإعلامية فتشكل واحدة من أهم أنواع القوي، وقد أدركت الأمم الغربية منذ وقت مبكر أهمية الإعلام في الإقناع وتوجيه الرأي العام وصناعته والتأثير في مجرى الأحداث. وقد ارتبط توظيف الإعلام في الغرب بالحاجة إليه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتربويا، كما ازدادت الحاجة إليه مع الحروب وتوظيف المعلومات في الحروب للتأثير على الخصم فيما عرف بالحرب النفسية؛ إذ أن انتقاء المعلومة المناسبة والتحكم في تدفق معلومات أخرى من شأنه أن يقلب الحسابات ويغير الموازين.

ومع تطور تقنيات الإعلام وارتباطه بالتطور التكنولوجي، الذي يمتلكه الغرب نفسه أصبح الإعلام سلطة قوية وأصبحت الفجوة بين دول العالم الثالث والغرب فجوة عميقة؛ إذ أصبح الغرب اليوم يتحكم في تصدير التقنية الإعلامية وتوزيع المعلومة.

ويمكن القول إن كثيرا من جوانب السيطرة الغربية اليوم تتوقف على القوة الإعلامية في توجيه الرأي العام بالاقتناع بكثير من التوجهات السياسية والفكرية والمواثيق القانونية والمشاريع الاقتصادية. وأصبح الإعلام يؤدي وظائف غاية في الدقة والخطورة. ومن مظاهر قوة الغرب الإعلامية، أن أمريكا علي سبيل المثال تسيطر علي 65٪ من حجم الاتصال الدولي، المتعلق بالأخبار والبرامج التليفزيونية وأفلام السينما والإعلان التجاري. كما تسيطر الوكالات الغربية علي 80٪ من الأخبار والمعلومات التي يتم توزيعها دوليا، بينما تؤكد معلومات أخري أن واشنطن لوحدها تسيطر علي 65٪ من حجم الاتصال المتداول في العالم، كما أن أمريكا نفسها تحتكر 35٪ من عملية النشر في العالم، و64 ٪ من الإعلان الدولي، و45٪ من التسجيلات، و90٪ من أشرطة الكاسيت، و35 ٪

من البث عبر الأقمار الصناعية[12] وهذا يعني أن أكثر من ثلثي حجم الإعلام الذي يبث في العالم قادم من أمريكا.

أما عن الدول الأوروبية فتشير إحدى الدراسات إلي أن 97٪ من الأجهزة المرئية موجودة في الغرب الذي يمتلك أيضا 87٪ من الأجهزة المسموعة، وأن 90٪ من مصادر الأخبار في دول العالم الثالث مستوردة من الدول الغربية.[8]

أما القوة الاقتصادية للغرب فهي المحرك الأساسي لكل هذه القوي، ويمثل الاقتصاد الأمريكي أقوى اقتصاد في العالم. وهو يعتمد على اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية. وتمتلك الولايات المتحدة ثروات كبيرة مثل البترول، والغاز الطبيعي، والفحم، واليورانيوم. ويقدر حجم الناتج الإجمالي للولايات المتحدة عام 2006 بنحو 13.22 تريليون دولار بالقيمة الاسمية (التريليون هو ألف مليار) أو ما يعادل بالقوة الشرائية 12.98 تريليون دولار، وهو ما يجعل أمريكا تحتل المرتبة الأولى عالمياً من ناحية حجم الاقتصاد بفارق كبير عن أقرب منافسيها.[70]

وكل نواحي القوة السابق الإشارة إليها والتي يتمتع بها الغرب، والتي يقابلها ضعف العرب من أهم العوامل التي جعلت الغرب قادرا علي فرض ثقافته وفكره علي العالم، وهو ما يجعل الدول الأخرى في حالة من الاتباع المستمر لهذه القوة، وهذا الاتباع هو ما أدي إلي التغريب في المجتمعات الأقل تقدما ومنها مصر.

والمتتبع لقضية المجتمعات وانتقالها من مرحلة حضارية إلى أخرى، وتأثرها بالمجتمعات والحضارات الأخرى يلاحظ أن الضعيف والمغلوب على أمره يتأثر

بالقوي ويقلده، بل يجعله قدوة يقتدي به في حياته، ويحاول نقل تجاربه وإنجازاته على كافة المستويات التربوية والتعليمية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية.

ومسألة التقليد والاتباع للحضارات القوية مسألة شغلت أذهان الباحثين الاجتماعيين قديماً وحديثاً، واستأثرت باهتمامهم. فعلى سبيل المثال، يذكر عالم الاجتماع ابن خلدون في مقدمته الشهيرة ما يلي: "أن المغلوب مولع أبدا بالإقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده. والسبب في ذلك أن النفس أبدا تعتقد الكمال في من غلبها وانقادت إليه، إما لنظره بالكمال بما وفر عندها من تعظيمه، أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي، إنما هو لكمال الغالب، فإذا غالطت بذلك واتصل لها اعتقادا فانتحلت جميع مذاهب الغالب وتشبهت به وذلك هو الإقتداء أو لما تراه".

ويستكمل حديثه قائلا "ولذلك ترى المغلوب يتشبه أبدا بالغالب في ملبسه ومركبه وسلاحه في أشكالها بل وفي سائر أحواله، وانظر ذلك في الأبناء مع آبائهم، كيف تجدهم متشبهين بهم دائما، وما ذلك إلا لاعتقادهم الكمال فيهم، وانظر إلى كل قطر من الأقطار كيف يغلب على أهله زى الحامية، فجند السلطان في الأكثر لأنهم الغالبون لهم حتى أنه إذا كانت أمة تجاور أخرى ولها الغلب عليها فيسري إليهم من هذا التشبه والإقتداء حظ كبير"

ويحذر ابن خلدون من نتيجة ذلك قائلا "أن الأمة إذا غلبت وصارت في ملك غيرها أسرع إليها الفناء، والسبب في ذلك ما يحصل في النفوس من التكاسل إذا ملك أمرها عليها وصارت بالاستعباد آلة لسواها وعالة عليهم، فيقصر الأمل ويضعف، فإذا ذهب الأمل بالتكاسل وذهب ما يدعو إليه من

الأحـوال وكانـت العصبية ذاهبـة بالغلـب الحاصـل علـيهم تنـاقص عمـرانهم وتلاشت مكاسبهم ومساعيهم وعجزوا عن المدافعة عن أنفسهم".[2]

والحقيقة أن العلاقة بين العرب والغرب لم تقتصر علي حد التقليد، بل هو اتباع دون وعي وهو أخطر من التقليد، ذلك الاتباع الذي يفقـد المجتمـع هويتـه وكيانه، ويسلبه إرادته.

2- الإعلام في الوطن العربي

وهو عامل آخر للتغريب في المجتمع المصري، وهو ناتج عن العامل السابق له- قوة الغرب- وخاصة فيما يتعلق بالقوة الإعلامية؛ حيث نتج عن تلك القوة المشـار إلى دلائلـها، تصـدير قـيم ومفـاهيم الثقافـة الغربيـة وخاصـة الأمريكيـة الاستهلاكية إلي العالم العربي، وكما يطلـق عليهـا ثقافـة الكوكـاكولا، أو ثقافـة الماكدونالد، مما يعطي الغرب وبخاصة أمريكا تواجدا يفرض نفسه في كـل موقـع ومحفل دولي، فهوليود في كل بيت وموقع وجهاز، واللغة الإنجليزية هي الطاغيـة علـي العـالم علـي حسـاب اللغـات الأخـرى باعتبارهـا لغـة العلـم والتجـارة والانترنت.

وكل هذا الحجم الهائل من الإعلام العالمي المستورد له آثـار خطـيرة علـى قيم وتوجهات المصريين، عن طريق تقليد واتباع نفس النمط الإعلامي الغربـي، بحيث صار هو النموذج الذي يُحْتَذَى في هذا المجال، حتـى بـات معـرقلا للبنـاء الحضاري السليم، وإضعاف الاهتمام بالجوانب الفكرية والعلمية والثقافية.

ويساند الإعلام الغربي في ذلك الإعلام المصري ذاته، والذي يـروج لهـذا الفكر الغربي، والذي يعد آلية من آليات الاختراق الثقافي، التي تستخدم لتحقيق

المسخ المنظم والتدريجي للمواطن، ليصبح عاشقاً لأسلوب ونمط الحياة الأمريكية، ومقلداً لما تمليه من مظاهر حتى في المأكل والملبس، ومستسلماً لإملاءاتها، ويصاحب ذلك انتشار واسع المدى للأفلام، والبرامج، والمسلسلات، والأغنيات، التي تصدرها الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة إلى غالبية دول العالم، فيسهل بواسطة ذلك تحريك أنماط تفكيره وأساليب تصرفه فيلبس الأفراد ما يراد لهم أن يلبسوا، ويأكلون ما يراد لهم أن يأكلوا.[19]

وهو ما جعل السيد ياسين يري أنه سيأتي اليوم الذي يعيش فيه شباب العالم بنفس الطريقة، ويحملون نفس الثقافة، ويفكرون بنفس العقلية، ويستخدمون نفس الأدوات، ويطمحون إلى نفس الأحلام والأهداف.[12] والأخطر من هذا وذاك أنهم يريدون لنا أن نفكر لا كما يفكرون هم، بل كما يريدون لنا أن نفكر، ووفقاً لمنهجيات وضعوها هم.[19]

3- سوق العمل

بالإطلاع علي العديد من الوظائف في كثير من الجرائد والمجلات والشبكة العنكبوتية، يلاحظ أن معظم هذه الوظائف تشترط اللغة الإنجليزية، وتجعل من يتقنها له الأسبقية في العمل، ولا يسمع عن شرط إتقان اللغة العربية كشرط للالتحاق بالوظيفة، وهو الأمر الذي يؤدي بالأفراد إلى محاولة تعلم لغة أجنبية للحصول علي عمل لائق.

ويساعد علي ذلك وجود ما يسمي بالشركات متعددة الجنسيات، وهي نوع من الشركات أفرزته العولمة، ولهذه الشركات متعددة الجنسيات تأثيراتها

الخطيرة على الدول وخاصة على السياسة التعليمية بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إذ تتطلب مواصفات تعليمية معينة في الخريج.

وتفرض هذه الشركات بالطبع علي الخريج إتقان لغة أجنبية، وهو ما يؤدي بالشباب الذي يريد أن يلتحق بهذا النوع من الشركات أن يتقن هذه اللغة الأجنبية، وهو ما يترتب عليه إحساس بأن اللغة العربية لم يعد لها فائدة، وأن اللغة الأجنبية خاصة الإنجليزية هي المعبر الذي يحصل الشاب من خلاله علي الوظيفة الملائمة، ويكرس ذلك الإحساس بالنظرة الدونية إلى اللغة العربية، هذا الإحساس الذي يتحول فيما بعد إلى نفس النظرة إلى المجتمع الذي يتحدث العربية أيضا.

ثالثا : رؤية مقترحة لدور التربية في مواجهة التغريب با لمجتمعات العربية

أهداف الرؤية المقترحة

يتحدد الهدف من الرؤية المقترحة في تفعيل دور التربية في مواجهة مشكلة التغريب بالمجتمعات العربية، ويقوم ذلك علي الحفاظ علي ثوابت ومحددات الشخصية المصرية، هذه المحددات التي تتمثل في اللغة، والدين، والتاريخ، والقيم، والعادات، والتقاليد. وهذا الحفاظ علي محددات الشخصية المصرية ينبغي ألا يتعارض مع الانفتاح علي الثقافات الأخرى، ولكن الانفتاح الذي تعنيه تلك الرؤية في هذه الدراسة هو الانفتاح الواعي، والذي يعني أن يكون الأخذ والنقل والاقتباس لصالح المقتبس (وهو المجتمعات العربية)، وليس لترسيخ قيم المقتبس عنه. وهو المجتمع الغربي.

منطلقات الرؤية

- إن التربية يمكن أن تقوم بدور كبير في مواجهة التغريب.
- إن مواجهة التغريب عامل هام للحفاظ علي محددات الشخصية المصرية العربية.
- إن الانفتاح الواعي علي الثقافات الأخرى هدف من الأهداف التي يجب أن تسعي إليها التربية.

وهذا يفرض علي التربية العمل في عدة اتجاهات هي:

- الاهتمام باللغة القومية الحفاظ عليها.
- النهضة العلمية الشاملة في المجتمع التي تبدأ بالتعليم.
- الحفاظ علي القيم العربية الإسلامية.

أ- الاهتمام باللغة القومية والحفاظ عليها

تؤدي اللغة وظائف هامة في حياة الفرد والمجتمع، فهي وسيلة الفرد للتعبير عن مشاعره وحاجاته، وبها ينفذ مطالبه، وبواسطتها ينقل تجاربه إلى الآخرين. وهي من أهم الملامح التي تكون هوية الأمة وتميزها عن غيرها من الأمم. ولذا يلاحظ أن المجتمعات عادة ما تحرص علي لغتها في فترات الضعف والهزيمة، ويتمسكون بها باعتبارها السبيل إلى منع التفكك والانهيار والذوبان في الآخر. وبالنسبة للغة العربية يلاحظ أنها لغة ملتصقة وملتحمة بالشخصية الدينية والقومية لارتباطها بالقران الكريم.

من هنا فإن دور التربية في مواجهة التغريب لابد أن يقوم أولا علي حماية اللغة القومية؛ حيث إنها من الثوابت الهامة للشخصية المصرية؛ لأنه إذا كانت

اللغة في نفوس المصريين محطمة، فكيف يكون من المتوقع أن يعتز ويهتم بها الآخرون. ولا يعني التأكيد علي الهوية والشخصية القومية من خلال اللغة القومية عدم تعلم اللغات الأخرى، ولتكن هذه اللغات أداة لمسايرة العصر بكل ما فيه من تقنيات ومعلومات وأدوات اتصال، ولكن بعد التمكن تماما من اللغة العربية، وما فيها من أبعاد روحية وتراثية وتاريخية.

ونحن لا تعارض فكرة تعليم اللغة الأجنبية، فتعليم اللغة الأجنبية له دور هام في التواصل مع الثقافات الأخرى والإفادة منها، وكذلك طرح قضايا الوطن في الخارج، وتنمية شخصية الفرد من خلال الالتحام مع الثقافات الأخرى. وقد كان سر تقدم الغرب من خلال حركة ترجمة المؤلفات العربية إلى لغاتهم، دون أن يعني ذلك إلغاء لغاتهم أو إهمال لغتهم القومية أو الاستغناء عنها. وتأتي أهمية اللغة الأجنبية خاصة في ظل الرغبة في الانفتاح علي آفاق المعرفة لدي الآخرين. فالتعليم الأجنبي يمكن أن يكون في ظل خطة واعية عاملا حقيقيا لأجيال جديدة يمكن أن تشارك في بناء هذا الوطن من خلال قدرات متميزة ومواهب حقيقية، فهذا النوع من التعليم يمكن أن يكون نافذة مصر المضيئة، ويمكن أن يكون أداة هدم وتخريب لأجيال قادمة، بل قد تكون وسيلة مشروعة لخلق طبقات جديدة ولائها لثقافات وثوابت تختلف تماما عن طبيعة هذه الأرض ومكوناتها وتاريخها العريق؛ خاصة مع التوسع الكبير في إنشاء المدارس والجامعات الأجنبية.

ولكن النظر إلى قضية التعليم باللغة الأجنبية والاهتمام باللغة العربية، تتطلب قدرا كبيرا من الوعي والمتابعة؛ خاصة أن قضية التعليم تعد من أخطر القضايا لأنها الطريق الوحيد لبناء مستقبل عصري للأجيال القادمة، لذا فإن

البحث الحالي يري أنه يجب الاهتمام باللغة العربية والحفاظ عليها، وذلك من خلال بعض الإجراءات التالية:

- المتابعة الجادة للمدارس والجامعات الأجنبية سواء من حيث المناهج، أو الممارسات التي تمارس فيها؛ وذلك حتى لا يتحول الطلاب إلي أبواق مشروعة لا تعرف الولاء للوطن، أو الانتماء لتاريخ أمة لها حضارتها. فلابد من معرفة ماذا يدرس الأبناء في هذه المدارس والجامعات ليس من باب الرقابة ولكن من باب المسؤولية. ويكون ذلك من خلال تشكيل لجان علمية من جميع التخصصات؛ خاصة العلوم الإنسانية لدراسة ما قد يتسرب إلي عقول الطلاب من علوم ومعارف؛ حتى يكون هناك وعي بما يجري في هذه الجامعات والمدارس الأجنبية. وأن يكون هناك إلزام لهذه المدارس والجامعات بدراسة التاريخ والعقائد والرموز الوطنية وقواعد الأخلاق وثوابت الولاء والانتماء.
- ضرورة توحيد المناهج في نظام التعليم بين المدارس العربية والمدارس الأجنبية؛ وذلك من أجل المحافظة علي وحدة القيم التي تبث من خلال المناهج.
- العمل علي تطوير طرق تدريس اللغة العربية وبرامجها ومناهجها؛ حتى تصبح من اللغات الجاذبة والمشوقة للطالب.
- إنشاء لجنة علمية جادة من كبار الأساتذة في كل التخصصات، مهمتها التأليف والترجمة والنشر باللغة العربية لكل مستحدثات العلم، والمتابعة لما يحدث في العالم الخارجي؛ حتى لا يحدث انفصال أو تأخر عنه. فالاهتمام باللغة العربية لا يعني إهمال تعلم اللغات الأخرى.
- غرس ثقافة الاعتزاز باللغة العربية وبعث الشعور والانتماء القومي في نفوس

الأفراد بأن اللغة العربية ليست أقل عطاء من عشرات اللغات التي اعتز بها أهلها ولم يتخلوا عنها.

- عدم الاستعانة بالمعلم الأجنبي في مدارس اللغات، والاستعانة بخريجي كليات اللغات مثل الآداب والألسن والتربية.
- الاهتمام بتطوير وإعداد معلم اللغة العربية وتنمية معلوماته، وجعله قادرا علي استخدام التقنيات الحديثة كالحاسوب وغيره.
- مراجعة مقررات اللغة العربية، وعدد الساعات التدريسية لها، وجودة إخراج الكتاب المدرسي ومحتواه.
- تشجيع المتفوقين في اللغة العربية علميا وأدبيا.
- تقويم تجارب التعليم باللغة العربية في البلاد العربية التي تدرس العلوم باللغة العربية؛ لتلافي القصور فيها وتعديل ما يحتاج إلي تعديل.
- عدم إطلاق مسميات غربية علي المواقع والأماكن والآثار العربية، والعمل علي تصحيح ما دون ذلك.
- تعليم اللغة الإنجليزية يبدأ بعد الصف الثالث الابتدائي؛ وذلك حتى يكون الطالب قد أتقن اللغة العربية، من حيث القراءة والكتابة.

ب- النهضة العلمية الشاملة التي تبدأ بالتعليم

إن التقدم العلمي هو الذي يصنع الأمم ويعلي من شأنها؛ لأن الدول القوية هي التي تفرض سيادتها وفكرها وثقافتها علي الأمم الأخرى، وهو ما شوهد علي مر العصور، فحينما كانت الحضارة الإسلامية في أوج ازدهارها وكانت أوروبا في العصور المظلمة، كان هناك نهم بترجمة المؤلفات العربية إلي

لغاتهم، وكان ذلك سر تقدمهم فيما بعد. من هنا يري البحث الحالي أنه لابد من وجود هدف قومي تتبناه الدولة ويشارك فيه كافة المؤسسات، ويتمثل هذا الهدف في النهوض بالمجتمع من كافة جوانبه، من خلال مشروع قومي يهدف إلي إعلاء شأن المجتمع، هذا المشروع الذي يبدأ بالتعليم؛ حيث إنه من الملاحظ أنه في الآونة الأخيرة قد حدث تراجع في القيمة الاجتماعية والاقتصادية للتعليم، وهو ما جعل البعض يفقد الثقة في المؤسسة التربوية والتعليمية ولا يهتم به، وأصبح الهدف الأساسي من التعليم هو الحصول علي شهادة، وهو ما يتطلب ضرورة إعادة النظر في بعض القيم والمعايير مثل الكفاءة والجدارة والاستحقاق وغيرها.

ويفرض ذلك علي التربية ما يلي:

- الاهتمام في المدارس بتنمية قدرة المعلم والطالب معا علي إنتاج المعرفة، والتحول من ثقافة النقل إلي ثقافة العقل، ومن استهلاك المعرفة إلي إنتاجها.
- الاهتمام بتحسين أوضاع المدارس والجامعات، وبخاصة الحكومية، التي تعاني من تردي شديد في أوضاعها.
- الاهتمام بالعلماء ومنحهم التقدير العلمي والأدبي والمادي المناسب، والكشف عن المبدعين منهم.
- تهيئة الجو المناسب للعلماء للعمل والإبداع في كافة مؤسسات البحث العلمي ومؤسسات المجتمع.
- زيادة ميزانية البحث العلمي، والعمل علي تطبيق نتائج البحوث العلمية.
- التوعية بأهمية التعليم في المجتمع بالنسبة للفرد وللمجتمع بأكمله.
- إيجاد معايير موضوعية للتعيين والتوظيف في كافة مؤسسات المجتمع.

ج- الحفاظ علي القيم الإسلامية العربية

في ظل عصر السماوات المفتوحة- كما يطلق عليه البعض الآن- أصبح هناك حاجة ماسة لتوعية الشباب بخطورة هذا الغزو الثقافي، والثقافات الوافدة التي تحمل معها العديد من القيم والأفكار الغريبة علي المجتمع المصري، ويأتي دور التربية ليقوم بعملية التوعية بخطورة هذا التقليد الأعمى للغرب؛ خاصة أن كثيرا من الناس يأخذون من الغرب أسوأه، لذا وجب توعيتهم بأن هذا ليس دليلا علي القوة بل هو دليل علي الضعف.

من هنا يجب علي التربية أن تهتم بترسيخ الاعتزاز بالنفس، وكذلك كسر حدة الانبهار بالغرب، والقضاء علي أسطورة الثقافة العالمية، وذلك يعني أن يتحول الاهتمام- كما يقول حسن حنفي- من كون الغرب مصدرا للعلم ليصبح موضوعا للعلم.(34)

ويتأتى ذلك من خلال التعاون بين العديد من الوسائط التربوية، مثل الأسرة، وسائل الإعلام، المدرسة.

أما عن دور الأسرة، فيتمثل في:

- تعميق روح الولاء والانتماء للوطن في نفوس الأبناء.
- حث الأبناء علي الالتزام بالقيم والثوابت الدينية والتقاليد النابعة من التعاليم والقيم الإسلامية والعربية.
- إقامة حوار دائم وديمقراطي بين الأبناء والآباء؛ لمعرفة ما يدور في أذهانهم، ومحاولة تصحيح ما فيها من أفكار غير صحيحة ومغلوطة.
- الحفاظ على الموروثات الثقافية الأصيلة، وبثها في نفوس الأبناء، وذلك

لتمكينهم من مواجهة الاجتياح الفكري والثقافي لثوابتهم الأصيلة، والعمل على مساعدتهم على تنمية قدراتهم على اكتساب الحصانة الذاتية.

الإعلام

يقع علي وسائل الإعلام المختلفة مقروءة كانت أم مسموعة دور كبير في هذا الصدد، خاصة في ظل تعدد مصادره وسهولة وسرعة نقل الثقافات، والانفتاح من خلال وسائله المتنوعة علي الثقافات الأخرى، فالإعلام يمكن أن يمثل عامل تحفيز وعامل زعزعة للاستقرار في آن واحد؛ فكثير من الناس يشعرون بالقلق من أن تؤدي الصور المنقولة بوسائل الإعلام إلي تقوية الروح الاستهلاكية في المجتمعات المنقول إليها.

ومن ثم فإن الفهم الواعي للحضارة المعاصرة والانفتاح المنضبط تجاهها أمر ضروري للتبادل الحضاري الصحيح؛ لأن هذا الفهم هو الذي يمكن من الانتقاء والاستفادة الصحيحة، دون مساس بالقيم والعقائد والمبادئ والهوية؛ ولهذا يجب الاحتراز من فهم الانفتاح والاقتباس الحضاري علي أنه دعوة إلي الانفتاح والتسيب المطلق، أو أنه ذوبان في ثقافة الآخر، أو اتباع لا حدود له، ولكنه انفتاح وتعامل واع.

وهذا يحتم علي وسائل الإعلام ما يلي:

- عرض البرامج والمواد الإعلامية المستوردة من الخارج علي لجان متخصصة من أساتذة التربية والإعلام، لكي يبدوا رأيهم فيها ويستبعدون منها مالا يتلاءم مع قيم مجتمعاتنا العربية.
- مناقشة قضايا الشباب؛ وبخاصة ما يتعلق بالقضايا الهامة في حياتهم، والتي

تفضي في النهاية إلي تقوية الاتجاهات التغريبية لدي الشباب، وذلك مثل: البطالة، والهوية، والانتماء، والهجرة إلي الخارج، والتغريب وعوامله، وغيرها من المشكلات التي تواجه الشباب الآن، مع القيام بدورها التوجيهي والإرشادي والخدمي في محاولة للإسهام في حل هذه المشكلات قبل أن تقدم للمجتمع.

- إيجاد قنوات وعلاقات قوية بين الجهات التي تعني باللغة العربية مثل المجامع والمراكز والجمعيات، وكذلك الإعلام بكافة صوره؛ لإبراز أهمية هذه الجهات، ودورها، وأعمالها، ونتائجها، وقراراتها، وتوصياتها.
- التدقيق في اختيار المذيعين والمذيعات ومقدمي البرامج، من حيث سلامة النطق والكلام، والتعبير السليم، وكذلك السلوكيات؛ خاصة أن بعض الشباب يتخذ منهم قدوة ومثالا للمحاكاة والتقليد.
- الاهتمام بعرض برامج لتعليم اللغة العربية في وسائل الإعلام، علي أن يسند هذا العمل للأكفاء من المعلمين.
- مناقشة الموضوعات المتعلقة باللغة العربية وما تواجهها من مشكلات ومن مخاطر، حتي تصبح القضية محل اهتمام الناس.
- الاهتمام بالبرامج التي تعرض باللغة العربية الفصحى، وذلك حتي يألفها المشاهدون ويتعودون عليها.
- الاهتمام بعرض برامج الأطفال باللغة العربية الفصحى، كما يحدث في كثير من برامج القنوات الفضائية العربية؛ حتي يألفها الأطفال ويتعودون عليها.
- عرض البرامج والمسلسلات التي تقدم سير العلماء والمفكرين العرب

والمصريين، وكيف أثروا في العالم، لتعميق الإحساس بالولاء والانتماء والقدوة.

أما دور العبادة فيقع علي عاتقها دور كبير في هذا الصدد، ويتمثل هذه الدور في:

- توعية الشباب بأهمية التمسك بالقيم الدينية والتحلي بها قولا وفعلا.
- وجود نوع من الخطاب الديني المستنير الذي يبين التعاليم السمحة للدين الإسلامي والمنهج الديني الصحيح في التعامل مع كافة الأمور، والتأكيد علي بث القيم الدينية والأخلاقية التي تحمي الشباب من سلبيات الانفتاح علي المجتمعات الأخرى والمختلفة عن تعاليمها وثقافتها عن تعاليم وثقافة المجتمع المصري.

ونحن لا ننادي بالانغلاق أو التقوقع علي الذات، بل تدعو إلي المشاركة في الفكر العالمي كله أينما كان مصدره. ولكن بعد أن تتم دراسته والتعمق فيه والنفاذ إلي صحيحه؛ حتى إذا ترك شيئا ترك عن علم عميق واقتناع، وإذا أخذ بشيء أخذ عن وعى كامل، ولا يمنع ذلك الاستفادة من تجارب الآخرين، لكن مع الأخذ في الاعتبار- كما سبق الإشارة- أن الاقتباس يتم لمصلحة المقتبس لا لترسيخ قيم المقتبس عنه. ولذا فإن فكرة الدراسة الحالية تتفق تماما مع مقولة غاندي "لا أريد لبيتي أن تسد عليه نوافذه، بل أريد أن تهب عليه كل ثقافات العالم، ولكن دون أن تقتلعه من جذوره".

معوقات تحقيق الرؤية المقترحة

1- وجود بعض الأصوات المؤيدة للفكر الغربي في كل شيء.

2- الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات وما تفرضه من انفتاح علي الثقافات الأخرى، بصورة قد يصعب فيها السيطرة علي المد الغربي بقيمه وثقافته في المجتمع العربي والمصري.

3- الإمكانيات المادية، وما قد تسببه في بعض الأحيان من عدم القدرة علي تحقيق النهضة المطلوبة.

4- الثقافة السائدة لدي بعض الأفراد، والتي قد يصعب تغييرها، والتي تقول بأن العرب لا يمكنهم التفوق علي الغرب.

كيفية التغلب علي المعوقات

1- وجود إرادة سياسية وشعبية، تهتم بتحقيق الرؤية المقترحة وما تتضمنه من مقترحات.

2- التربية الجيدة للأجيال القادمة، بدءا من مرحلة الطفولة، والتي تعطي لهم الحصانة التي تعينهم علي فهم الصحيح من الرث.

3- توفير الإمكانيات المادية التي تساعد علي تحقيق النهضة العلمية التي تنشدها الرؤية المقترحة.

4- التغيير في ثقافة بعض الأفراد والذين قد تسودهم الثقافة الانهزامية، وبث الأمل في نفوسهم وفي نفوس الشباب.

قائمة المراجع

1- إبراهيم، غسان، 2005، البحث العلمي في الوطن العربي واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 27، العدد4، ص15.

2- ابن خلدون، 1858، مقدمة ابن خلدون، ص122.

3- ابن منظور، 1994، لسان العرب، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، ص63.

4- رأبو حطب، وفاء علي، 2006، أثر العولمة على اللغة العربية والهوية الإسلامية، ندوة العولمة وانعكاساتها علي العالم الإسلامي في المجالين الاقتصادي والثقافي، عمان.

5- أحمد، فرج حافظ، 2003، التربية وقضايا العصر، عالم الكتب، القاهرة، ص166.

6- المرجع السابق، ص16.

7- أحمد، سهير حسين، 2002، أهداف الجامعة الأمريكية بالقاهرة، دراسة وثائقية منذ النشأة حتى عام 1980، فرحة للنشر والتوزيع، ص36.

8- الأصفر، محمد، 1993، الاحتكار الإعلامي، مجلة جامعة الكويت، العدد4، ص29.

9- التابعي، كمال، 1993، تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، ص173.

10- الجامعة البريطانيةعلي الموقع التالي: http: //www. guc. edu. eg/about GUC/en/about GUC. aspx, 2/4/2009.

11- الجامعة الفرنسية علي الموقع التالي:

http: //www. eg-mhe. gov. eg/private. asp, 2/4/2009

12- الحديثي، مؤيد عبد الجبار، 2002، العولمة الإعلامية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ص115.

13- المرجع السابق، ص175.

14- الحوت، محمد صبري، 2008، إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ص65.

15- الرافعي، عبد الرحمن، 1983، الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي، دار المعارف، القاهرة، ص209.

16- الفيل، محمد رشيد، 2000، البحث والتطوير والابتكار العلمي في الوطن العربي في مواجهة التحدي التكنولوجي والهجرة المعاكسة، دار مجدلاوي، عمان، ص42.

17- القاسم، صبحي، 2000، مسيرة البحث العلمي والتطوير في الوطن العربي معالم الواقع وتحديات المستقبل، مجلة شؤون عربية، عدد 104، ديسمبر، كانون الأول، صص 138-139.

18- المغاوري، صالح المغازي، 1997، التربية الإسلامية في مواجهة الغزو الفكري والثقافي في المجتمع المصري (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بأسوان، جامعة جنوب الوادي، أسوان، مصر).

19- المهـدي، مجـدي صـلاح طـه، 2005، المرجعيـة الأمريكيـة للإصـلاح وانعكاساتها على الواقـع التربـوي في مصـر: دراسـة تحليليـة نقديـة، المؤتمر العلمي السابع عشر، دور كليات التربيـة في إصـلاح التعلـيم، كليـة التربيـة، جامعة المنصورة، فرع بدمياط، ص288.

20- المرجع السابق، ص288.

21- المرجع السابق، ص269.

22- الناقة، محمود كامل حسن، 2006، اللغة والهوية شـذرات ودلالات، مـؤتمر علم اللغة الدولي الثالث التعليم باللغات الأجنبية في العـالم العربـي، جامعـة القاهرة، كلية دار العلوم، 14-15 فبراير، ص ص363-364.

23- أوراق عمل مؤتمر الحـزب الـوطني الخـامس، التعلـيم والتنميـة الإنسـانية، 2008، الحزب الوطني الديمقراطي، جمهورية مصر العربية، نوفمبر، ص5.

24- بدران، شبل، 2004، نظم التعليم في الوطن العربي، دار المعرفـة الجامعيـة، القاهرة، ص131.

25- برهومة، عيس عودة، 2006، التعليم الأجنبي صورة من غربتنا- الحضارية، مؤتمر علم اللغة الدولي الثالث التعليم باللغـات الأجنبيـة في العـالم العربـي، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 14- 15 فبراير.

26- تقرير التنمية البشرية لعام 2003، برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP.

27- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم 11 بتـاريخ 23/ 1/ 2007، بتعديل بعض أحكام القرار الـوزاري رقـم 306 لسـنة 1993 بشأن المدارس الخاصة، المادة الأولي.

28- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم 198بتاريخ

18/6/ 2007، بشأن إنشاء مدرسة القومية بالإسكندرية الدولية، المادة الأولي.

29- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، الجامعات الخاصة بمصر، علي الموقع التالي:

http: //www. eg-mhe. gov. eg/private. asp, 2/4/2009

30- حجازي، نادية، وعلي، نبيل، 2005، الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 318، ص ص250، 251.

31- حجي، أحمد إسماعيل، 1992، المعونة الأمريكية للتعليم في مصر، عالم الكتب، القاهرة، ص ص205-288.

32- حميد، ليلة يوسف، تعريب علوم العصر ضروراته ومعوقاته، مؤتمر علم اللغة الدولي الثالث التعليم باللغات الأجنبية في العالم العربي، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 14-15 فبراير، ص233.

33- المرجع السابق، ص234.

34- حنفي، حسن، 1991، مقدمة في علم الاستغراب، الدار الفنية، القاهرة، ص22.

35- المرجع السابق، ص25.

36- المرجع السابق، ص26.

37- رئاسة الجمهورية، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، 2001، المجلد الثامن والعشرون، الدورة الثانية، القاهرة، مصر، ص597.

38- المرجع السابق، ص155.
39- رمضان، بثينة عبد الرءوف، 2005، النظم التعليمية الوافدة وأثرها علي النسق القيمي (رسالة ماجستير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، القاهرة، مصر)، ص216.
40- المرجع السابق.
41- المرجع السابق، ص155.
42- سليمان، ظلال محمد عادل، 2008، انعكاسات التعليم في مدارس اللغات علي الهوية المصرية لدي طلابها، دراسة ميدانية بالتطبيق علي خريجي مدارس اللغات من طلاب جامعة حلوان، مجلة دراسات تربوية، كلية التربية، جامعة حلوان، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، يوليو.
43- شحات، مني محمد، 2006، التعليم باللغات الأجنبية وأثره علي هويتنا القومية، مؤتمر علم اللغة الدولي الثالث التعليم باللغات الأجنبية في العالم العربي، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 14-15 فبراير، ص410.
44- شعبان، هويدي، 2006، التلوث اللغوي، مؤتمر علم اللغة الدولي الثالث التعليم باللغات الأجنبية في العالم العربي، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 14-15 فبراير، ص555.
45- شيلر، هربرت، 1993، الاتصال والهيمنة الثقافية، ترجمة وجيه سمعان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص222.
46- عبد العزيز، محمد حسن، 2006، تحليل مضمون الإعلان عن المدارس الأجنبية في مصر، مؤتمر علم اللغة الدولي الثالث التعليم باللغات الأجنبية في العالم العربي، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 14-15، فبراير، ص216.

47- عبد الكريم، أحمد عزت، د. ت، تاريخ التعليم في مصر، عصر إسماعيل، مطبعة النصر، القاهرة، ص823.

48- علي، سعيد إسماعيل، 1985، تاريخ التربية والتعليم في مصر، عالم الكتب، القاهرة، ص36.

49- علي، سعيد إسماعيل، 2006، الهوية والتعليم، عالم الكتب، القاهرة، ص284.

50- المرجع السابق، ص289.

51- عمر، منصور محمود أبو الحدب، 2005، اغتراب بعض الشباب الجامعي بمصر عن الثقافة العربية الإسلامية ومواجهته من منظور إسلامي (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر).

52- عمار، حامد، 1992، في تطوير القيم التربوية: رأي آخر، دار سعاد الصباح، مركز ابن خلدون، القاهرة، ص98.

53- عمار، حامد، 2006، السياق التاريخي لتطوير التعليم المصري، مشاهد من الماضي والحاضر، الدار العربية للكتاب، ص ص59-62.

54- المرجع السابق، ص ص 130-133.

55- عمار، حامد، ويوسف، محسن، 2006، إصلاح التعليم في مصر، مكتبة الإسكندرية،، الإسكندرية، ص136.

56- عمار، حامد، 2007، ثقافة الحرية والديمقراطية بين آمال الخطاب وآلام الواقع، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ص344.

57- المرجع السابق، ص150-151.

58- قانون رقم 155 لسنة 2007، بتعديل بعض أحكام قـانون التعلـيم الصـادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981، من اللائحـة التنفيذيـة لتطبيـق كـادر المعلـم، جمهورية مصر العربية.

(59) David Nunan, (2003), *The Impact of English as a Global Language On Educational Policies and Practices in the Asia-Pacific Region*, The English Center, University of Hong Kong Hong Kong .

(60) Devikamani Madhava, 2008, Effects of Globalization in the Westernization of Attitude, Beliefs and Values of Youth, and The Role of English Language Curriculum in Asian Countries, Department Of English Language,Faculty of Language & Linguistics, University of KualaLampur, Malaysia.

(61) http: //en. wikipedia.. org. social or alienation, 1/7/2009, p. 1.

(62) Kalekin-Fishman D., 1998, Designs for Alienation: Exploring Diverse Realities, Finland: University of Jyväskylä.

(63) Kasper Wolfgang., 2005, Can Islam meet the Challenges of Modernity? Quadrant, Vol. 45, No. 2, May, p. 10

(64) Knowledge production in Arab countries, unjobs. org/tags/arab-countries, 3/5/2009.

(65) Mary Aziz, Globalization, 2008, Westernization, Conspiracy Theory and Decision Making, Meeting of the American Sociological Association, Annual Meeting, Sheraton Boston, Boston, July, 31.

(66) Orientation, dictionary reference. com /browse/ orientation, 2/7/2009, p.

(67) Ranking of world universities, 2009, The Story of the Academic Ranking of World Universities, *International Higher Academic, Education*, Issue Number 54, p2.

(68) Ray Uhalde and Jeff Strohi, 2006, *American in the Global Economy*, National Center on Education and the Economy, New York, p. 5

(69) Samer Rifai, 2007, Scientific Research and Technology Management: An Imperative for the Arab World, WIPO/IDB Regional Seminar for Arab Countries on Intellectual Property an Transfer of Technology, Riyadh, Saudi Arabia,4-6June, p.61.

(70) United state, the world fact book, Central Intelligence Agency Navigation,

http://www.cia. gov/library/.../the- world- factbook/1 /6/2009.

(71) U.S Scientists,WWW.pbs.org/newshour/updates/...nobel_10-02 htm Nobel 70-1/7/2009.

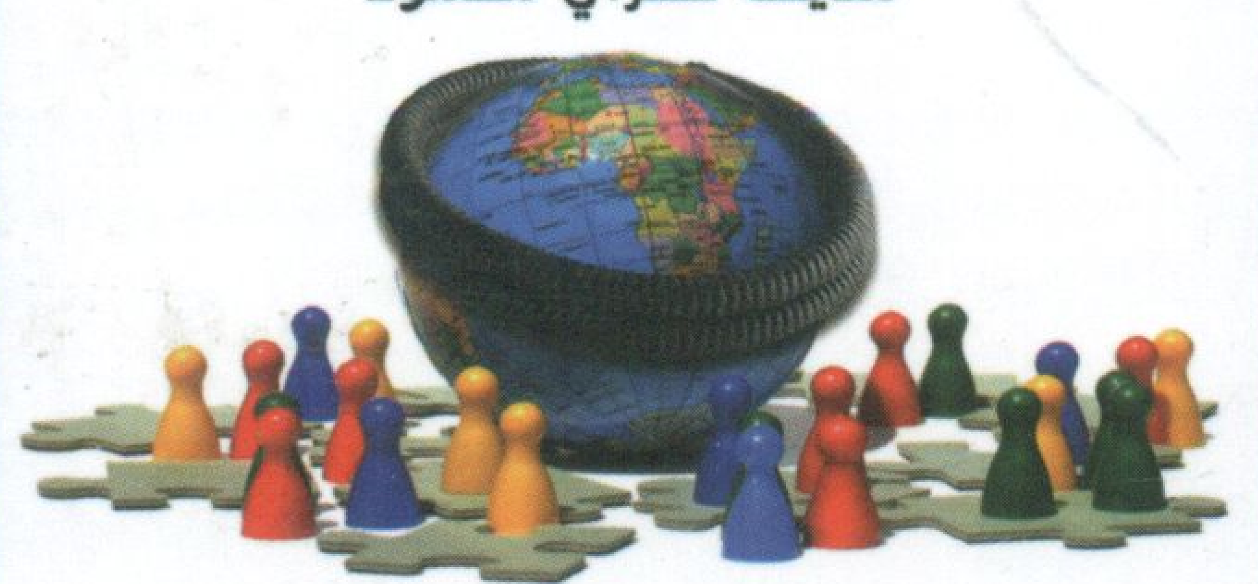
العقلية العربية

في زمن العولمة

«مشكلات وقضايا»

الدكتورة

مديحه فخري محمود





دار دجلة
ناشرون وموزعون

عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: 96264647550+ خلوي: 962795265767+

ص ب: 712773 عمان 11171 الأردن

E-mail: dardjlah@yahoo.com

www.dardjlah.com



designed by M. Khudair



9789957714857

